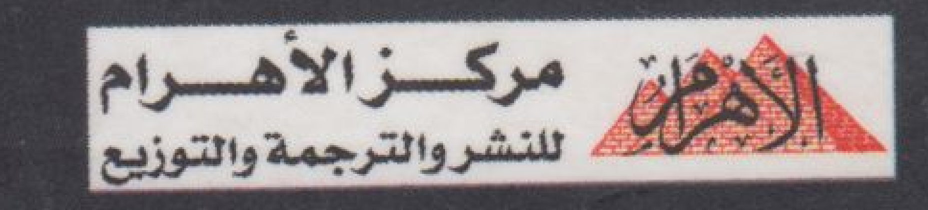
من بوش إلى أوباما

المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية

د. وليد محمود عبد الناصر



من بوش إلى أوباما

المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية

د. وليد محمود عبد الناصر

الطبعة الأولى
١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

الناشر: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
تليفون : ٢٧٧٠٣٤٤٥ - فاكس : ٢٥٧٨١١٠٣
البريد الإلكترونى : actp@ahram.org.eg

تصميم الغلاف : أحمد سليمان

المحتويــات

الصفحة

الإهداء

إلى عمر ومحمد

رمزان لجيل صاعد في مصر والعالمين العربي والإسلامي، يجب أن يكون أكثر رغبة في التعرف الجاد على العالم من حوله حتى يحقق مصالح وطنه وأمته؛ لأن العالم بات أكثر ارتباطا بعضه ببعض.

مقدمـــة

لا يهدف هذا الكتاب إلى تقديم صورة كاملة ومفصلة للمجتمع الأمريكى ومكونات ثقافته وأساسيات تكوينه وآليات عمله ووظائفه، كما لا يطمح بالتأكيد إلى أن يمثل عرضا شاملا لكافة جوانب السياسة الأمريكية، داخلية أو خارجية، خاصة أننا نتحدث هنا عن مجتمع وسياسات دولة غير عادية بأى مقياس من المقاييس. كما لا تقتصر تداعيات تفاعلات هذا المجتمع والسياسة على حدود الولايات المتحدة الأمريكية أو الشعب الأمريكى، بل يمتد إلى العالم بأسره، شرقه وغربه، ويؤثر على كافة شعوب المعمورة، أيا كان موقعهم، وذلك كله ببساطة لأننا نتحدث عن القوة العظمى الوحيدة فى عالم اليوم، سواء قبلنا ذلك أو رفضناه أو اختلفنا على توصيفه ومداه. كما قد يرى البعض، من منطلق اعتبارات أيديولوجية أو من قراءتهم الواقع واستشرافهم المستقبل، إن هذا الوضع الفريد للولايات المتحدة الأمريكية سيزول خلال عقود أو أكثر أو أقل، ولكننا نعيش فى الحاضر وفى المستقبل المنظور. وفى حدود المعطيات المتاحة لدينا الآن علينا واجب التعرف بشكل أفضل على مجتمع هذه القوة العظمى وسياساتها لنحدد السبل الأفضل للتعامل معها.

وتزداد هذه المهمة إلحاحا فى حالتنا نحن كمصريين وعرب ومسلمين، نظرا للتأثير المضاعف الذى صار للولايات المتحدة على أوضاع كثيرة فى المنطقة التى نعيش فيها فى نفس الوقت الذى تضاعف فيه تأثير تطورات المنطقة أيضا على الولايات المتحدة، ليس فقط على سياساتها ومصالحها الخارجية، بل وأمنها القومى المباشر وتفاعلات تختص بالمجتمع الأمريكى من الداخل والمشهد السياسى الداخلى الأمريكى.

ونعود إلى الهدف من هذا الكتاب، وهو الاكتفاء بتوفير مدخل عام لفهم المجتمع والسياسة فى الولايات المتحدة الأمريكية، بدون ادعاء الشمول فى التغطية أو الكمال فى التفاصيل، وذلك من جهة التعرف على دور الجماعات المختلفة داخل المجتمع الأمريكى (اليهود، ذوى الأصول

الإفريقية، العرب، المسلمين)، ثم تقديم دور أطراف مؤثرة فى هذا المجتمع (اليمين الدينى المسيحى، دور كنائس أخرى). ثم إلقاء الضوء على قوى لها فاعليتها السياسية ونفوذها فى الفترة الماضية (المحافظين الجدد) وقوى أخرى لا تقع فى القلب من المشهد السياسى الأمريكى ولكنها تؤثر فيه. وبات صوتها مسموعا بشكل متزايد منذ فوز الحزب الديمقراطى بالانتخابات الرئاسية والتشريعية فى نوفمبر ٢٠٠٨ وتولى الرئيس باراك أوباما مقاليد الرئاسة فى يناير ٢٠٠٩، وتقديم رؤى أمريكية مع وضد سياسات فترتى ولاية الإدارة الأمريكية الجمهورية السابقة للرئيس جورج بوش الابن، وطبيعة التوجه اليمينى لهذه الإدارة، ورؤى لمستقبل نظام الحزبين فى الولايات المتحدة وفرص وآفاق التغيير فى النظام السياسى الأمريكى.

ويتطرق الكتاب الذى بين أيدينا بعد ذلك لعرض موجز للتوجهات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية من منظور الحزبين الديمقراطى والجمهورى، ثم لمعالم وركائز وأولويات ودوافع السياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، بما فى ذلك التعليق على دراستين مهمتين صدرتا بشأن العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامى واتجاهات الرأى لدى المواطن العربى، ورؤى أكاديمية لمستقبل العلاقات العربية الأمريكية، ومن ثم ردود فعل الداخل الأمريكى إزاء حرب العراق، وتناول المسألة العراقية من قبل الباحثين والمحللين الأمريكيين من مختلف الاتجاهات قبل قرار غزو العراق فى مارس ٢٠٠٣، ثم ملف العلاقات الأمريكية الإيرانية. كذلك يغطى الكتاب علاقات الولايات المتحدة مع دول أخرى تسمى بـ «المارقة» بشكل عام، ويتناول تفصيلا ملفين ساخنين: العلاقات الأمريكية مع كل من كوبا وكوريا الشمالية، ومن ثم تحليل الموقف الأمريكى من الجماعات ذات التوجه الإسلامى المسيس.

ويمثل هذا الكتاب فى جزء كبير منه نتاج قراءات ومناقشات ومحاورات واحتكاك عملى لسنوات فى مطلع الالفية الثالثة بالمجتمع والسياسة فى الولايات المتحدة، وبالاتجاهات الدائرة فيهما، سواء ما هو فوق السطح أو ما هو كائن بين السطور أو غير مرئى على الإطلاق. كما ساعد فى اعداد هذا الكتاب وبلورة افكاره ومكوناته قيامى بتدريس مادة عن السياسة الخارجية الأمريكية عام ٢٠٠٧.

ونأمل فى أن يساعد هذا الكتاب على تأدية الغرض منه، وهو أن يكون مجرد مدخل لفهم هاتين الظاهرتين شديدتى التعقيد: المجتمع والسياسة فى الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن

التعرف الكامل على كافة جوانب وتفاصيل المجتمع والسياسة الأمريكيتين يستلزم بعد ذلك الاطلاع على مجلدات ومجلدات من الكتابات الجادة والعلمية عن الموضوعين، وهى متوافرة باللغتين العربية والإنجليزية، والتى تبعد بنا عن الحالات العاطفية والشعورية نحو الفهم المتعمق لإفرازات المجتمع والسياسة الأمريكيين وانعكاساتها وعلاقاتها بمصالحنا وأولوياتنا وأهدافنا، مرة أخرى كمصريين وكعرب وكمسلمين.

الفصل الأول

الأقليات فى الولايات المتحدة
سود ويهود ومسلمون

أولا: الأمريكيون اليهود: وسر القوة

صرنا نحن - العرب والمسلمين والمصريين - موهومين بشىء اسمه «اللوبى اليهودى» فى الولايات المتحدة الأمريكية، ووصل الحديث عن هذا «اللوبى» إلى من يصوره على أنه المسيطر على صنع السياسة فى الولايات المتحدة والجهة التى تأمر وتنهى، ليس فقط فيما يتصل بالسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، أو حتى السياسة الخارجية الأمريكية ككل، بل حتى فيما يتعلق بالسياسات المتبعة فى الداخل الأمريكى، بما فى ذلك سياسات الإدارة والكونجرس تجاه العرب والمسلمين الأمريكيين. والواقع أن قوة وتأثير «اللوبى اليهودى» ليسا موقعى إنكار أو نفى، إلا أن ما يجب تفاديه هو تحويل هذا «اللوبى» إلى أسطورة أو خرافة نظل نضيف إليها من خيالنا وبنات افكارنا حتى نجعل منها بأيدينا «وحشا كاسرا» لا مجال لفهمه أو التعامل معه أو تحييد آثاره السلبية علينا أو احتوائها، كما حدث عند تناول مسائل أخرى فى السابق منها دولة إسرائيل نفسها، حيث إن لدى العقلية العربية فى طورها الراهن تلك النزعة للتهويل فى الاتجاهين، سواء اتجاه المبالغة نحو التضخيم أو التقليل من الشأن إلى حد الاستهانة والتحقير.

أما فى حقيقة الأمر فإن «اللوبى اليهودى» فى الولايات المتحدة الأمريكية هو جماعة ضغط ومصالح، مثله مثل بقية جماعات الضغط والمصالح فى الحياة الاجتماعية والسياسية الأمريكية. صحيح أن هذا «اللوبى» هو بالتأكيد أكبر ثقلا وأهم دورا من كثير غيره من تلك الجماعات، ولكنه يبقى عاملا فى سياق الآليات التى تعمل فى إطارها تلك الجماعات بشكل عام، وتسرى عليه نفس القواعد والقيود التى تسرى على غيره، وأبرز أدلتنا على ذلك هو عدد القضايا التى أقامها الادعاء الأمريكى على بعض المنظمات الأمريكية اليهودية فى السنوات الماضية وعلى أعضاء بمنظمات اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة الأمريكية، بما فى ذلك واحدة من أكبر وأقدم هذه المنظمات وأكثرها سلكا للدور التقليدى لجماعات الضغط والمصالح وفقا لتعريف النظام السياسى الأمريكى لها وهى «اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة (الإيباك)»، بتهمة مخالفة القواعد التى تحكم عمل جماعات المصالح بصفة عامة، بما فى ذلك الحصول على وثائق على درجة من السرية بشكل غير مشروع أو التعامل مع ممثلى

حكومات أو جهات أجنبية، حتى إذا كان هؤلاء الممثلون إسرائيليين يتمتعون بوضع دبلوماسى فى الولايات المتحدة الأمريكية، كما حدث بالفعل فى أكثر من حالة. ولا يحول ذلك دون الإقرار بأن نفوذ «اللوبى» اليهودى تخطى قدرات غيره من جماعات المصالح، ربما بمراحل، ولكن مرة أخرى الهدف هنا هو إزالة تلك الهالة من الغموض غير البناء التى تحيط بذلك «اللوبى» عندما يتحدث الناس، بما فى ذلك بعض المثقفين، عنه فى عالمنا، والنزول إلى أرض الواقع للتعرف على الحقائق دون زيادة أو نقصان.

ونود الآن التعرض لتقسيم المنظمات اليهودية الأمريكية، حيث إن أحد الأخطاء الشائعة أيضا عند التعامل معها هو افتراض البعض المسبق بأن هذه المنظمات موحدة أو أن الاختلافات فيما بين هذه المنظمات مجرد توزيع أدوار. ولكننا نزعم هنا أن هناك تباينات حقيقية فيما بين هذه المنظمات. وهناك تقاطع بين اليمين واليسار والوسط عند تحديد مواقف مختلف هذه المنظمات. صحيح أن كثيرا من هذه المنظمات أما نشأت أصلا فى العقود الأخيرة فى موقع يمينى، مثل حالة كل من «منظمة صهيونيى أمريكا» ومنظمة «بناى بريث»، أو تحركت إلى هذا الموقع، مثل «الإيباك» والمؤتمر العام للمنظمات اليهودية الأمريكية و«لجنة مكافحة التشهير»، عبر مسيرة تطورات حدثت أما فى إسرائيل منذ صعود اليمين إلى الحكم عام ١٩٧٧، أو نتيجة تحولات باتجاه اليمين فى صفوف الفئات الأعلى صوتا، وربما الأكثر تنظيما، فى صفوف الأمريكيين اليهود منذ حكم الرئيس الجمهورى الأسبق رونالد ريجان وصعود «الصهيونية المسيحية» وتحالفها مع اليمين الصهيونى اليهودى. ولكن تبقى حقيقة أن قطاعا من المنظمات الأمريكية اليهودية ما زال أما يقف فى مربع اليسار أو فى حدود الوسط الأيديولوجى والسياسى. ويقف فى صفوف اليسار من هذه المنظمات حركة «أمريكيون من أجل السلام الآن»، وهى التى نشأت فى نهاية السبعينيات من القرن العشرين من القرن الماضى ومطلع الثمانينيات من القرن العشرين من القرن العشرين باعتبارها الجناح الأمريكى لحركة «السلام الآن» الإسرائيلية التى نشأت عقب زيارة الرئيس المصرى الراحل «أنور السادات» للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ داعيا لتسوية تاريخية تتنازل إسرائيل بموجبها عن الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧ وبناء دولة فلسطينية فى الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة واقتسام القدس لتكون عاصمة للدولتين: الفلسطينية والإسرائيلية. وتتبع «حركة أمريكيون من أجل

السلام الآن» نفس آليات عمل «الإيباك»، أى الاتصال باعضاء الكونجرس الأمريكى بمجلسيه (النواب والشيوخ) ومساعديهم لعرض وجهة نظرهم والترويج لها فى صفوفهم، وعقد الندوات وورش العمل فى مبنى «الكابيتول» (مقر الكونجرس) واستضافة المتحدثين ممن يتبنون نفس وجهة نظر الحركة للدفع بها. ولا جدال فى أن قادة حركة «أمريكيون من أجل السلام الآن» أدركوا خلال فترتى ولاية الرئيس السابق جورج بوش الابن أن الزمن تغير وأن يسار المنظمات الأمريكية اليهودية لم يعد يمثل الأغلبية داخل صفوف القوى الفاعلة والناشطة فى صفوف الأمريكيين اليهود، وعانوا بالتالى من تناقص التمويل المتاح لهم، وربما تراجع التأثير والوزن والدور عن فترات سابقة، ولكن يذكر لهم أنهم استمروا فى تبنى مواقفهم عن قناعة والدفاع عن أطروحاتهم. وقد شجع ذلك فى فترة لاحقة، وعقب تولى الرئيس أوباما الحكم ودفعه لإقامة سلام عادل بين إسرائيل والفلسطينيين يقترب فى الكثير من مكوناته من الطرح العربى، على قيام منظمة أخرى ذات توجه تقدمى لليهود الأمريكيين وهى «جى ستريت»، وإن كانت ما زالت وليدا وفى مرحلة النشأة والتكوين، مع ما يبدو من حصولها على تعاطف مسئولين داخل الإدارة الديمقراطية الجديدة.

ونعود إلى «حركة أمريكيون من أجل السلام الآن»، فنقول إن مواقفها المشار إليها آنفا ليست حبا فى العرب أو الفلسطينيين، أو من منطلق رغبة مثالية فى العدالة المطلقة أو الانجرار خلف قيم أخلاقية عامة، بل إن الدافع الرئيسى والأساسى هو قناعتهم العميقة بأن ما يبشرون به هو عينه مصلحة إسرائيل وفى الوقت ذاته مصلحة الأمريكيين اليهود، باعتبار أن السلام العادل مع الأمن المضمون هو وحده الذى يكفل لإسرائيل فرص الوجود الآمن والتعايش بسلام مع جيرانها وأن تحظى بالقبول من البيئة العربية والإسلامية الغالبة التى تعيش فى وسطها. كما أن من شأن ذلك تحجيم انتشار المد الأصولى فى صفوف اليهود داخل إسرائيل وخارجها، وبالتالى السماح بالعودة لما تعتبره تلك الحركة وأنصارها القيم الأصلية للحركة الصهيونية، وهى قيم تراها الحركة علمانية وذات منحى يسارى فى الأساس. وبالطبع تقترب هذه الحركة من كل من حركة «ميريتس» اليسارية وقطاعات من حزب العمل الإسرائيلى وغيرهما من قوى اليسار ومعسكر السلام داخل إسرائيل. ولكن يجب ألا ينتابنا أى شك فى أن «حركة أمريكيين من أجل السلام الآن» كمنظمة يهودية أمريكية لديها خطوط حمراء منها تصديها، مثلها

فى ذلك مثل كافة المنظمات اليهودية الأمريكية، لكل ما به شبهة «عداء للسامية»، سواء كان جديا مثل شكوك الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد حول المحرقة أو من عينة الاتهام الذى وجه للمسلسل التليفزيونى «فارس بلا جواد»، خاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار أنه بالولايات المتحدة الأمريكية لا يوجد حتى اليوم أى قانون يجرم إنكار المحرقة (الهولوكوست) التى تعرض لها اليهود على أيدى الزعيم الألمانى النازى «أدولف هتلر» أو التشكيك فيها أو إثارة الأسئلة حولها، أسوة بما هو موجود لدى غالبية الدول الأوروبية مثلا. كذلك يجمع هذه الحركة مع غيرها من المنظمات الأمريكية اليهودية، على تنوعها، حماية بقاء دولة إسرائيل ومنعتها وقوتها ومواجهة أى تهديد يواجهها، بدءًا من ادعاءات امتلاك العراق فى زمن الرئيس الراحل صدام حسين لأسلحة نووية إلى التخوف على أمن إسرائيل من البرنامج النووى الإيرانى ومن تهديدات الرئيس الإيرانى «محمد أحمدى نجاد» بشأن «إزالة دولة إسرائيل من الوجود». ومن المواقف البارزة للحركة الوقوف بقوة ضد تلبية الإدارة والكونجرس الأمريكيين للمطالب المتكررة لحكومة رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق «أرييل شارون» للحصول على ضمانات قروض أمريكية لإسرائيل. وكان مبعث هذا الموقف هو القناعة بأن هذه الضمانات ستذهب لتغطية نفقات بناء مستوطنات إسرائيلية أو توسعة مستوطنات قائمة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ مما سيعقد من الوضع لعملية السلام، وبالتالى تتواصل حالة عدم الاستقرار وعدم الأمن التى تعانى منها إسرائيل. بل إن الحركة ذهبت إلى حد التحدث مع مسئولى الإدارة والكونجرس لإقناعهم بضرورة استخدام سلاح المساعدات لإسرائيل للضغط على الأخيرة لتقديم ما يسمى بتنازلات لصالح تقدم عملية السلام. ونبع كل ذلك بالطبع من حرص على ما تراه الحركة مصلحة إسرائيل وليس أبدا من منطلق أى عداء لإسرائيل.

وهناك فى وسط الخريطة الفكرية والسياسية للمنظمات الأمريكية اليهودية تقف منظمات من أبرزها «منتدى السياسات الإسرائيلية»، وتحديدا فى يسار الوسط. وهذا المنتدى يقترب فى بعض مواقفه من حركة «أمريكيين من أجل السلام الآن»، ولكنه يقترب فى بعضها الآخر من بعض فصائل اليمين فى صفوف المنظمات الأمريكية اليهودية. إلا أنه فى الحساب الختامى يتم تعداد «منتدى السياسات الإسرائيلية» ضمن الجماعات الأمريكية المعتدلة فيما يخص القضايا الأساسية التى تهم العرب والمسلمين. ولا ينفى ذلك مثلا أن المنتدى غالبا

ما يتحفظ على، وبخلاف حركة «أمريكيين من أجل السلام الآن»، استخدام المساعدات الأمريكية لإسرائيل كوسيلة ضغط للتأثير على مواقف الأخيرة تجاه عملية التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل. وعلى الجانب الآخر، تبرز «اللجنة الأمريكية اليهودية» باعتبارها أبرز ممثلى المنظمات الأمريكية اليهودية القابعة فى يمين وسط الخريطة السياسية والأيديولوجية لتلك المنظمات. وبالرغم من اهتمام اللجنة بمقاومة ما يسمى بمعاداة السامية وبتعبئة الدعم لإسرائيل بكل السبل، فإنها تتميز بالحرص على القيام بدور ثقافى عبر ممارسة دور ما تطلق عليه الحفاظ على التراث اليهودى فى العالم، وفى هذا الإطار تسعى للدخول فى حوارات ومحاولة بناء ترتيبات مؤسسية مع دول العالم، بما فيها دول عربية وإسلامية، لتحقيق هذا الهدف خوفا مما تدعيه من خطورة اندثار هذا التراث فى عدد كبير من دول العالم فى المستقبل، خاصة فى تلك الدول التى يتراجع فيها عدد اليهود كعدد وكنسبة من السكان.

ولكى نتعرف بشكل أفضل على مصادر قوة «اللوبى» اليهودى فى الولايات المتحدة الأمريكية، يتعين أن نشير إلى حقيقة أن الأمريكيين اليهود يمتلكون قدرا كبيرا، لا يتناسب بطبيعة الحال مع نسبتهم المحدودة من السكان فى بلادهم، من السيطرة على القطاع المالى والمصرفى الأمريكى، بما فى ذلك أسواق المال الكبرى فى العالم، بالإضافة إلى قدر كبير من السيطرة على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وكذلك الصحافة الأمريكية. فالعامل الأول يمنح المنظمات الأمريكية اليهودية مصدر قوة تمكنه من فتح وإغلاق باب الإغداق فى التبرعات فى الحملات الانتخابية للمرشحين، أيا كان انتماؤهم الحزبى، وأيا كانت الانتخابات التى يترشحون فيها والمواقع التى يتنافسون عليها، وذلك بحسب مدى التزام المرشح بـ «أجندة» اللوبى اليهودى ودرجة مناصرته لها والدفاع عنها. أما الإعلام المقروء والمرئى والمسموع فيتيح للأمريكيين اليهود من جهة الدعاية، سواء فى وقت الانتخابات أو فى غيرها، لصالح من يتواكب معهم وضد من يحاول تبنى مواقف مناهضة لهم. ومن جهة أخرى رمى التهم ومحاولة إلصاقها بمن يتشككون فى مدى ولائهم للوبى اليهودى ومطالبه ودرء الشبهات عمن يؤيدون اللوبى ويرفعون رايته وذكر مناقبهم والتعظيم من قدرهم وشأنهم.

أما مصدر القوة الثالث للمنظمات الأمريكية اليهودية فينبع من الدرجة المتقدمة من الاندماج التى نجح اليهود الأمريكيون فى تحقيقها فى سياق حياتهم اليومية والدائمة فى

المجتمع الأمريكى. ولا ينفى ذلك احتفاظ اليهود، خاصة المتدينين منهم، بالثقافة اليهودية وممارسة الشعائر الدينية الخاصة بهم. ويندرج الأمريكيون اليهود ضمن أربعة عناوين عريضة تضم كل منها العديد من الفرق والاتجاهات. وتنقسم هذه التيارات العريضة إلى: أرثوذكس، إصلاحيين، إحيائيين، وليبراليين. ولكن معظم الأمريكيين اليهود حققوا قدرا عميقا وعريضا من التواصل مع المجتمع الأمريكى، ربما بسبب تاريخ وجودهم القديم نسبيا فى هذا المجتمع، وربما بسبب أنه فى نهاية الأمر، وبدون تهويل أو تهوين، تبقى حقيقة وجود إرث يهودى- مسيحى مشترك، سواء على صعيد الذاكرة التاريخية، أو الاعتقاد الدينى، أو المشترك من القيم، يسهل من حدوث قدر من التوافق بين المجتمع الأمريكى والأمريكيين اليهود الذين يعيشون فيه. كما أن من عوامل الذكاء الاجتماعى والسياسى لمنظمات «اللوبى» اليهودى فى الولايات المتحدة الأمريكية، أنها تدمج مطالبها المتعلقة بيهوديتها أو بدولة إسرائيل، ضمن إطار أشمل من قائمة مواقف ومطالب تتضمن القضايا الداخلية والخارجية التى تهم المواطن الأمريكى العادى، تشمل الضرائب والتعليم والإجهاض والتأمين الصحى والفقر ومعدلات الجريمة، والخوف من «الخطر» الكورى الشمالى أو الإيرانى أو غير ذلك. وبالتالى، أصبح المواطن الأمريكى العادى يشعر بأن المنظمات الأمريكية اليهودية هى أمريكية أولا ويهودية ثانيا، وأنها جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع الأمريكى وليست غريبة عنه أو دخيلة عليه.

أما العنصر الرابع الذى نذكره هنا فيتصل بقدرة اللوبى اليهودى على مد الجسور وبناء شبكات من العلاقات والتربيطات مع جماعات مصالح أخرى، سواء منها ما هو مساو فى تأثيره أو حتى يفوق تأثيره ذلك الخاص باللوبى اليهودى مثل حالة اللوبى الخاص بالأمريكيين من أصل إفريقى أو اللوبى الخاص بالمنفيين الكوبيين، أو تلك التى نشأت أخيرا وتحتاج بدورها إلى دعم اللوبى اليهودى أو على الأقل التعلم من خبراته وتجاربه الثرية كواحدة من أقدم وأكفأ جماعات الضغط فى الحياة السياسية الأمريكية وأقواها تأثيرا، مثل اللوبى الهندى مثلا وغيره. ففى حالة اللوبى الأمريكى الإفريقى كان هناك لفترة فجوة بينه وبين اللوبى اليهودى، فى جزء منها نتيجة كون نسبة مرتفعة من الأمريكيين من أصل إفريقى من المسلمين الذين تعاطفوا بدورهم مع بقية مسلمى العالم فى مواجهة إسرائيل بشأن قضية فلسطين بشكل عام والقدس بشكل خاص، مما أوجد حالة من الجفاء بينهم وبين اللوبى الأمريكى اليهودى لفترة

طويلة، وفى جزء آخر منها نتيجة تعامل عدد من المنظمات الأمريكية اليهودية لفترة طويلة مع قضايا الأمريكيين الإفريقيين ومطالبهم بقدر من اللامبالاة. وسعت المنظمات الأمريكية اليهودية لاحقا إلى تصحيح الأوضاع فى علاقاتها مع الأمريكيين من أصل إفريقى ومنظماتهم أو معظمها على الأقل، فى ضوء عدد من العوامل منها محاولة تفادى حدوث تحالف بين الأمريكيين الإفريقيين والأمريكيين العرب والمسلمين، ومنها أيضا تصاعد الوزن السياسى والتأثير الاقتصادى والدور الاجتماعى للأمريكيين من أصل إفريقى، وساعد على ذلك فى مرحلة ما فى السابق الانتشار النسبى لليمين المسيحى، الذى بدأ يتقارب مع يمين اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة، فى صفوف الأمريكيين من أصل إفريقى. ونرى حجم النجاح الذى حققته المنظمات الأمريكية اليهودية فى هذا الصدد ممثلا فى لغة الخطاب السياسى التى استخدمها الرئيس باراك أوباما عندما كان مرشحا للحزب الديمقراطى لانتخابات الرئاسة الأمريكية فى خطابه فى صيف ٢٠٠٨ أمام المؤتمر السنوى للإيباك وتعهداته والتزاماته تجاه إسرائيل.

أما العنصر الخامس فيتصل بالدعم الذى تقدمه الدولة الإسرائيلية للمنظمات الأمريكية اليهودية، خاصة تلك التى تتسق مواقفها مع مواقف الحكومات الإسرائيلية، وهى أساسا فى السنوات الأخيرة المنظمات الأمريكية اليهودية ذات التوجه اليمينى، وقد لا يكون هذا الدعم ظاهرا فى أغلب الأحيان، بل فى أكثر الأحوال قد يكون خافيا، ولكنه يهدف لتبادل المعلومات والآراء بما يعزز فرص نجاح جهود المنظمات الأمريكية اليهودية فى تمرير ما من شأنه تعزيز المصالح الإسرائيلية والعلاقات الأمريكية الإسرائيلية، بالإضافة إلى إيجاد الروابط الروحية والثقافية بين الجيل الثانى وما يليه من أجيال الأمريكيين اليهود وبين دولة إسرائيل. ومن جانب آخر، تعمل هذه الجهود على تعميق دور وتوسيع تأثير المنظمات الأمريكية اليهودية فى المجتمع الأمريكى بشكل عام وفى صفوف الأمريكيين اليهود على وجه الخصوص.

وأنشأت بعض المنظمات الأمريكية اليهودية مراكز أبحاث خاصة بها أو تابعة لها. ومن أبرز هذه المراكز «معهد الشرق الأوسط لدراسات الشرق الأدنى» الذى أنشأته «الإيباك» فى ثمانينيات القرن العشرين، والذى طور وجوده خطوة بخطوة حتى صار له شهرة محلية وعالمية، وبات يسعى لإيجاد هوية مستقلة له وإبداء الحرص على الاحتفاظ بمسافة من

«الإيباك» نفسها. وصار المعهد أحد المراكز المتخصصة فى شئون الشرق الأوسط الذى له كلمة مسموعة فى صفوف صناع السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، سواء دوائر الحزب الجمهورى أو الديمقراطى، الأول فى ظل صعود نجم «المحافظين الجدد» خلال فترتى ولاية الرئيس جورج بوش الابن، والثانى نظرا للعلاقة التقليدية بين الحزب الديمقراطى والأمريكيين اليهود، ومع تعيين «دينيس روس» مسئول ملف الشرق الأوسط فى الخارجية الأمريكية فى عهد الرئيس الأمريكى الديمقراطى السابق «بيل كلينتون» مستشارا للمعهد، وهو الذى عاد بعد مجىء إدارة الرئيس أوباما الديمقراطية للحكم ليتم تعيينه مبعوثا خاصا معنيا بغرب آسيا. ويدير المركز «روب ساتلوف». ويشمل نشاط المعهد موضوعات متصلة بشكل مباشر بإسرائيل وأخرى عامة تخص اليهود مثل موضوعات ما يسمى بالعداء للسامية، ولكنه لا يقف عند هذه الحدود، وإنما يتخطاها ليعد دراسات ويعقد ندوات ويصدر أبحاثا ودراسات عن مختلف موضوعات الشرق الأوسط، سواء الدول العربية أو تركيا أو إيران أو باكستان، وتغطى الأوضاع الداخلية والخارجية والأمنية وأوضاع جماعات الإسلام السياسى، أو حتى الداخل الأمريكى. وينظم المعهد مؤتمرين سنويين عادة ما يخاطبهما شخصيات رفيعة من الولايات المتحدة وإسرائيل ودول المنطقة، خاصة مصر والأردن وفلسطين وتركيا، بما فى ذلك وزراء خارجية ومستشارى الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى بالإضافة إلى رؤساء حكومات ووزراء من دول المنطقة.

ثانيا: من واقع زيارة لمتحف الهولوكوست

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الستين التى انعقدت فى سبتمبر ٢٠٠٥ تكريس يوم ١٧ يناير من كل عام لإحياء ذكرى المحرقة (الهولوكوست) التى تعرض لها اليهود على يد النازى فى ألمانيا ثم عبر الأراضى التى احتلها الألمان خلال الحرب العالمية الثانية. وبهذه المناسبة، نسرد هنا أربع ملاحظات خرجنا بها من زيارة لمتحف الهولوكوست الذى يوجد بالعاصمة الأمريكية واشنطن، مع الإقرار بتعدد الشواغل والتساؤلات والتأملات والانطباعات التى ولدتها زيارة هذا المتحف، بما فى ذلك بعض التساؤلات التقليدية والمشروعة التى قد تثيرها مثل هذه الزيارة، مثل التساؤل عما إذا كان ما هو مذكور فى المتحف به بعض المبالغة هنا أو هناك – وإن كان مآل مثل هذا التساؤل قد يكون فتح باب الاتهام بمعاداة السامية وما قد يؤدى إليه ذلك من مهالك – أو عدم وجود هذه المبالغة، بالإضافة إلى التساؤل أيضا عن كيفية قبول قطاعات من اليهود الذين عانوا هم أو الأجيال السابقة عليهم للمحرقة وعذاباتها – سواء الذين يعيشون منهم اليوم داخل إسرائيل أو فى مناطق أخرى من العالم – لسياسات وممارسات تاريخية وراهنة لحكومات إسرائيل المتعاقبة بحق الشعوب العربية وفى المقدمة منها الشعب الفلسطينى.

والملاحظة الأولى التى نتناولها هنا تخص القدرة الفائقة على عرض القضية والترويج لها لدى الجهة القائمة على المتحف. فالمرور فى طرقات وقاعات العرض به، ومشاهدة الأفلام الوثائقية والتاريخية التى تعرض بشكل مستمر فى جنباته، والتعرف على مخلفات اليهود، أفرادا وجماعات، الذين قضوا فى «الهولوكوست»، كل ذلك كفيل، إذا افترضنا أن الشخص المشاهد ليس لديه أى مواقف مسبقة مع أو ضد اليهود، بتوليد مشاعر تعاطف إنسانى شديدة مع ضحايا المحرقة من اليهود وأسرهم، ومع اليهود بشكل عام، نظرا للإجادة فى الربط بكل وسائل الإبهار فى المتحف بين تعرض اليهود للهولوكوست وبين ما جرى على تسميته بالمسألة اليهودية بشكل عام.

والملاحظة الثانية التى نعرض لها هنا هى أن المتحف لم يقصر المادة المعروضة والمقدمة به على موضوعه المحدد، وأعنى هنا اليهود والمحرقة التى تعرضوا لها، ولكنه قدم هذا الموضوع

فى إطار أشمل وهو صعود النازية فى ألمانيا وأوروبا وما مارسه الحزب الوطنى الاشتراكى (النازى) ضد قوى اجتماعية وسياسية أخرى، سواء داخل ألمانيا أو خارجها. وفى هذا السياق، يقدم المتحف معلومات عن القوى التى وقفت فى طريق المد النازى وتصدت له وقاومته، وتوافقت هذه المعلومات مع كتابات تاريخية واختلفت مع كتابات أخرى فى هذا الصدد. فما هو معروض بالمتحف ينقل لنا - بالرغم من عدم إبراز ذلك سياسيا أو إعلاميا أو تعليميا فى الغرب فى الماضى لأسباب اتصلت بالحرب الباردة والعداء الأيديولوجى مع الشيوعية - أن قوى اليسار هى التى لعبت الدور الرئيسى فى التصدى لصعود النازى وانتشاره، خاصة فى المراحل الأولى. فلم يكن الليبراليون هم الذين وقفوا بوجه النازية فى البداية. ولم تكن البرجوازية الوطنية الألمانية هى التى هبت تدافع عن الديمقراطية فى ألمانيا، بل ربما أيدت بعض قطاعاتها الحزب النازى وحكمه فى بعض المراحل لأسباب أيديولوجية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حتى ثقافية، خاصة خلال المراحل الأولى من الحكم النازى، وربما رأت فى ذلك مخرجا على سبيل الهروب إلى الأمام من مخاوف اكتنفتها بشأن انتشار الشيوعية فى ألمانيا وسط تآكل شرعية وشعبية وانهيار تماسك الأحزاب الليبرالية واليمينية المعتدلة التى أفرزتها جمهورية «فايمر» منذ تأسيسها فى ألمانيا عام ١٩١٩ كإحدى نتائج الحرب العالمية الأولى. وربما تكون البرجوازية الألمانية رأت فى ذلك الدعم للنازى أيضا طوق نجاة فى مواجهة ما كانت تراه باعتباره أطماعا سوفيتية متزايدة فى ألمانيا. وبالمقابل، كان من تصدى لصعود النازى وانتشاره منذ مرحلة مبكرة هو فئات اليسار وتحديدا الديمقراطيين الاجتماعيين (الذين يشار إليهم أحيانا بمسمى الديمقراطيين الاشتراكيين) والشيوعيين. وكان هؤلاء هم أول ضحايا الحكم النازى، فكانوا أول من تعرض للإدانة والاعتقال والتعذيب والقتل والملاحقة والتشريد فور وصول الحزب النازى إلى الحكم ثم انفراده بالسلطة.

والملاحظة الثالثة المتصلة بسابقتها، هى أن المتحف يعرض لنا مواقف الدول الأوروبية المختلفة والولايات المتحدة الأمريكية إزاء تصاعد قوة النازى فى ألمانيا ونهجه التوسعى. وإذا كنا فى السابق قد تعودنا على أدبيات تتهم الاتحاد السوفيتى السابق وفرنسا (قبل غزو ألمانيا لها) على سبيل الخصوص باتباع النهج الانتهازى تجاه الحكم النازى فى ألمانيا، بالرغم من العداء الأيديولوجى المفترض والثابت بين الشيوعية من جهة والديمقراطية الليبرالية من جهة

أخرى وبين النازية، فإن ما رأيناه فى متحف الهولوكوست بواشنطن من صور وكتابات ووثائق يؤكد أن السلوك الانتهازى تجاه ألمانيا النازية لم يقتصر على الاتحاد السوفيتى السابق وفرنسا وحدهما، بل مثل مسلكا عاما فى تلك الحقبة اتصفت به سياسات وممارسات غالبية الدول الأوروبية خلال فترات قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية – خاصة فى بداياتها – بل واتصف بنفس الصفة مسلك الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها حتى مرحلة معينة من الحرب. ولم تغير هذه الدول من توجهاتها سوى بعد أن صارت مصالحها المباشرة أو أمنها القومى معرضا للخطر المباشر على أيدى ألمانيا النازية، وبدأت حينذاك تلك الدول تستفيق لخطر النازية وتتفهم ما تعرض له اليهود وغيرهم من ضحايا النازية من ممارسات.

أما الملاحظة الرابعة والأخيرة فترتبط بإغفال المادة الموجودة بمتحف الهولوكوست بواشنطن للمعلومات والروايات التى تكشفت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بسنوات طوال حول ضلوع عدد من المنظمات والشخصيات اليهودية ذاتها فى التآمر – الصريح أو الضمنى – مع هتلر والنازى ضد يهود آخرين، سواء كان ذلك من منطلق الحسابات القصيرة المدى والمصالح ضيقة الأفق، أو كان بسبب ما ذكر عن قناعة بعض هؤلاء بأن من شأن تكثيف الاضطهاد لليهود فى أوروبا الدفع بهم للهجرة إلى فلسطين، ومن ثم الإسراع بقيام الدولة اليهودية هناك. وأيا كانت الحقيقة هنا، كان من المهم أن يتناول المتحف فى المادة المعروضة به هذه المعلومات والروايات أما بشرح أسبابها وخلفياتها ودوافعها أو تفنيدها والرد عليها. إلا أنه ربما جاء تجاهل المتحف لهذه الروايات والمعلومات من منطلق عدم تناول الخلافات داخل صفوف اليهود خلال تلك الحقبة التاريخية كلية.

ثالثا: أوباما.. ومارتن لوثر كنج

لم تكن الذكرى الحادية الأربعون لاغتيال الزعيم الأمريكى من أصل إفريقى الدكتور «مارتن لوثر كنج». كسابقاتها لأكثر من اعتبار.

أما أول هذه الاعتبارات فهو انتخاب باراك أوباما رئيسا؛ الأمر الذى خلق واقعا لم يحدث من قبل فى تاريخ الحياة السياسية الأمريكية منذ الاستقلال. أما الاعتبار الثانى والمرتبط بالاعتبار الأول فيتعلق بتغير الخريطة الطبقية والسياسية للأمريكيين من أصل إفريقى عبر العقود التى مرت منذ اغتيال الدكتور «كنج». أما ثالث الاعتبارات فيتصل بالحرب فى العراق. فالبعض فى الولايات المتحدة من المناهضين للحرب فى العراق انتهزوا فرصة الذكرى السنوية الحادية والأربعين لرحيل الدكتور مارتن لوثر كنج ليستدعوا إلى ذاكرة الشعب الأمريكى معارضة الدكتور «كنج» الحرب الأمريكية فى فيتنام وحثه على إنهائها وانسحاب القوات الأمريكية من هناك، والربط بين ذلك وبين قرار الرئيس باراك أوباما سحب القوات الأمريكية فى العراق بحلول نهاية عام ٢٠١١ وللإشارة إلى تأثير فكرى للأول على الأخير.

فالسؤال الذى يطرح نفسه بقوة هو: هل يعنى وصول مرشح أمريكى من أصل إفريقى إلى سدة الرئاسة تحولا حقيقيا فى المجتمع الأمريكى نحو مجتمع متعدد الأعراق تذوب فيه الفوارق فيما بينها ولا يحمل أى صور نمطية سلبية عن أى من العناصر المكونة له، أو أنه مجرد لحظة تاريخية مؤقتة تمثل استثناء يؤكد القاعدة، ألا وهى استمرار الثقافة الاجتماعية ومن ثم السياسية التى سبق وثار عليها الراحل الدكتور «كنج»؟ إن استطلاعا للرأى أجرته قناة سى إن إن التليفزيونية الأمريكية قبيل انتخابات نوفمبر ٢٠٠٨ الرئاسية أظهر أن نحو ٧٨٪ من أفراد العينة التى تم استطلاع رأيها عبرت عن قناعتها بأن الوقت قد حان لانتخاب أمريكى من أصل إفريقى رئيسا للولايات المتحدة، وذلك مقارنة بـ ٦٣٪ من نفس العينة عبرت عن قناعتها بأن الوقت بات ملائما لانتخاب امرأة لهذا المنصب. وبشرت هذه النتائج فى شكلها الخارجى بتحولات مهمة لدى غالبية الرأى العام الأمريكى إزاء تولى أمريكى من أصل إفريقى منصب الرئاسة، خاصة إذا ما قارنا بينها وبين حديث لى قبيل الانتخابات الرئاسية الأمريكية التى جرت فى نوفمبر ٢٠٠٤ مع مثقف ليبرالى أمريكى يهودى أبيض سألته يومذاك عن فرص

وصول أمريكى من أصل إفريقى لسدة الرئاسة الأمريكية فرد بالقول بأن المجتمع الأمريكى أمامه ما بين ١٥ إلى ٢٠ عاما حتى يكون مستعدا لانتخاب أحد ثلاثة لمنصب الرئاسة: أمريكى من أصل إفريقى، أو امرأة أو يهودى! فهل اختصر الزمن العمر الافتراضى لتلك الفترة أو أن هذا الاستعداد مؤقت ومرتبط بواقع أنه من الناحية الفعلية انحصرت المنافسة داخل صفوف الحزب الديمقراطى فى مرحلته الأخيرة قبل انتخابات نوفمبر ٢٠٠٨ الرئاسية فى مفاضلة بين سيدة وأمريكى من أصل إفريقى وناتج أيضا - وبالدرجة نفسها - عن حالة نفور مما أفرزته حزمة السياسات الداخلية والخارجية لإدارة الرئيس بوش الابن عبر فترتى ولايته من نتائج، مما حال دون انتخاب مرشح جمهورى آخر؟

ومن جانب آخر، فإن الذكرى السنوية الحادية والأربعين لغياب الدكتور مارتن لوثر كنج طرحت أسئلة جادة عن أوضاع الأمريكيين من أصل إفريقى فى المجتمع الأمريكى. فدعوة مارتن لوثر كنج كانت فى جوهرها دعوة للمواطنة من جهة، أى جعل المعيار هو المساواة فيما بين الأمريكيين، أيا كان لون جلدتهم أو لغتهم أو خلفيتهم القومية، إزاء وحدة النظام القانونى الذى يخضع له كافة المواطنين الأمريكيين. ومن جهة ثانية كانت دعوة للتغيير فى ذلك الوقت لضمان تمرير تغييرات جذرية فى البنية التشريعية والقانونية والمؤسسية التى تحيط بالأمريكيين من أصل إفريقى وتعيق تمتعهم بحقوق المواطنة كاملة. ومن جهة ثالثة دعوة للمجتمع الأمريكى كله، بمن فيه من بيض ومن أصل إفريقى على حد سواء، لضمان أن تترجم المساواة على الصعيدين التشريعى والقانونى إلى تكافؤ للفرص على الصعيد العملى والتنفيذى، فى الحصول المتساوى على فرص تعليم وعمل وحياة وحماية اجتماعية وخدمات صحية وغيرها من فرص الوصول إلى والحصول على المساواة الفعلية فى كافة مناحى الحياة.

ولا شك فى أن أوضاع الأمريكيين من أصل إفريقى شهدت تحسنا فى مناح عديدة، سواء على الصعيد السياسى عبر عضوية مجلسى النواب والشيوخ أو مجالس الولايات والمدن أو على الأصعدة الاقتصادية والتجارية والمالية أو فى مجال الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث، وكذلك فى الصحافة ووسائل الإعلام. كما أنه صحيح أيضا أن أعدادا من الأمريكيين من أصل إفريقى قد نجحوا فى الانضمام إلى صفوف الطبقة الوسطى، بل والشرائح العليا منها وربما الطبقة العليا ذاتها، إلا أن التساؤل الذى يطرح نفسه هنا أيضا هو: هل ما حدث من

تطور كان من نوع ما يسمى بالتطور الطبيعى أو أنه ناتج فعليا عن تحولات جذرية ذات طابع ثورى جرت فى الحياة الأمريكية؟ أما السؤال الثانى فيتعلق بهل التطور الذى تم هو تطور شامل غطى الأمريكيين من أصل إفريقى بشكل عام عبر طبقى وعبر فئوى أو أنه تحول محدود شمل مجرد حالات فردية هنا وهناك نتيجة اختراقات نوعية أو اجتهادات ونجاحات نتيجة جهود فردية على صعيد نسبة محدودة من جمهور الأمريكيين من أصل إفريقى بلا أى طابع مؤسسى أو دلالة مجتمعية؟

والمسألة الثالثة التى نتعرض لها هنا تجمع بين الانتماء العرقى للدكتور «كنج» ولونه بنفس القدر الذى تتعلق فيه بموقفه الوطنى كمواطن أمريكى تجاه حرب فيتنام. فلم يكتف حينذاك بمعارضة الحرب والدعوة لذلك علنا، وإنما اتهم الإدارة الأمريكية – أيضا علنا – بتعمد إلقاء الآلاف من الأمريكيين من أصل إفريقى إلى لهيب الحرب عبر نظام التجنيد الإجبارى الذى كان سائدا فى الولايات المتحدة حينذاك، وبتحميل عبء الحرب على هؤلاء الذين هم كانوا فى الأصل محرومين من أى مزايا أو حقوق كمواطنين أمريكيين. والعديدون داخل الولايات المتحدة وخارجها عقدوا المقارنات بين الحرب فى فيتنام والحرب فى العراق من جهة انتقاد الأخيرة والدعوة لإنهائها وانسحاب القوات الأمريكية من العراق، وبعض هؤلاء انتهز فرصة الذكرى السنوية الحادية والأربعين لاغتيال الدكتور «كنج» والفعاليات المحيطة بإحياء هذه الذكرى فى أرجاء الولايات المتحدة ليستدعى إلى الذاكرة بقوة مواقفه تجاه الحرب فى فيتنام والتشبيه بينها وبين الحرب فى العراق. وجاء هذا التشبيه مرتبطا بعاملين: الأول، هو أوجه التماثل والتشابه بين الحربين من حيث خصائصهما وطبيعتهما ودوافعهما وواقعهما بشكل عام، والثانى، هو وجه محدد للشبه بين الحربين حاول هؤلاء الدفع به، ألا وهو أن نسبة القتلى والجرحى الأمريكيين من أصل إفريقى ضمن ضحايا القوات الأمريكية فى العراق تفوق نسبتهم لمجمل السكان فى الولايات المتحدة. ولكن هذه المرة التفسير اختلف، فلم يعد التجنيد الإجبارى، الذى هو غير موجود حاليا، بقدر ما هو التلويح بالحوافز المادية للتطوع للحرب فى العراق، مما يعنى لدى هؤلاء إشارة غير مباشرة إلى استمرار الوضع الاقتصادى والاجتماعى المتدنى للأمريكيين من أصل إفريقى مقارنة ببقية المجموعات العرقية والقومية واللغوية المكونة للشعب الأمريكى.

وهكذا تناولنا جوانب ثلاثة تتعلق بالدلالات المرتبطة بالأحداث الآنية لذكرى مرور واحد وأربعين عاما على اغتيال الزعيم الأمريكى من أصل إفريقى الدكتور مارتن لوثر كنج داعية الحقوق المدنية والنضال السلمى لتحقيقها وأحد من سيظل يذكر لهم ولأفكارهم على مر الأجيال الفضل فى أى تحسن يطرأ على أوضاع الأمريكيين من أصل إفريقى فى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، وأى جماعات عرقية أو قومية أو لغوية تعانى من التمييز فى أى مكان فى العالم بشكل عام.

رابعا: أوباما وحلم الأمريكيين من أصول إفريقية

كان حصول السيناتور الأمريكي من أصول إفريقية «باراك أوباما» على منصب الرئاسة كمرشح للحزب الديمقراطى فى انتخابات نوفمبر ٢٠٠٨ أرفع انتصار حققه الأمريكيون من أصول إفريقية على الصعيد السياسى منذ بداية حصولهم على حقوقهم المدنية والسياسية منذ ستينيات القرن العشرين. وقبل ذلك بسنوات كانت المفاجأة السارة عندما ترشح القس/ جيسى جاكسون فى الانتخابات الرئاسية الأولية للحزب الديمقراطى، وبالرغم من خروجه مبكرا من السباق على الحصول على ترشيح الحزب للترشح الرئاسى، فإن مجرد ترشحه للانتخابات الأولية مثل سابقة للأمريكيين من أصول إفريقية فتح نقاشا جديا حول مدى تقبل الشعب الأمريكى لفكرة أن يأتى رئيس أو نائب رئيس من صفوف الأمريكيين من أصول إفريقية. وقد استمرت طموحات الأمريكيين من أصول إفريقية تتحقق تدريجيا فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون أن يصلوا إلى ما يعتبرونه تحقيق أحلامهم بشكل متكامل، وبدون التأكد من أن الثقافة السياسية والاجتماعية السائدة لدى بقية الأمريكيين صارت تتقبلهم بدون تحفظات أو شروط. وكانت الأقلية الأمريكية من أصول إفريقية قد بدأت تشعر بالقلق عما حققته من مكتسبات من جراء تناقص نسبتها من السكان بشكل تدريجى، خاصة منذ توصل الرئيس كلينتون إلى اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) مع كل من كندا والمكسيك وما صاحبه وتلاه من تقنين أوضاع العمالة المهاجرة من المكسيك، واستمرار تدفق الهجرة غير المشروعة من دول أمريكا اللاتينية على الولايات المتحدة، ومعدلات تكاثرهم المرتفعة مقارنة بالأمريكيين من أصول إفريقية.

ولكن، وفى هذه اللحظة التاريخية الفارقة تحقق تطور تاريخى فى الاتجاه المعاكس، أى فاز السيناتور/ أوباما بانتخابات الرئاسة الأمريكية فى نوفمبر ٢٠٠٨.

ويهمنا هنا أن نورد عددا من الملاحظات.

أما أولى هذه الملاحظات فتتعلق بتخوف البعض مما بعد الوصول إلى مقعد الرئيس، أى أنه بعد تولى «أوباما» الرئاسة فإن هناك خطرين. أما الخطر الأول فيتلخص فيما بات يحذر منه البعض، ألا وهو احتمال تعرضه للاغتيال على يد قوى معادية لما يمثله «أوباما» من

اختراق نوعى على صعيد الحياة السياسية الأمريكية، خاصة أن الشعار الذى رفعه فى حملته الانتخابية هو «التغيير» بما يعنى استعداده لمجابهة ومنازلة مراكز قوى عديدة مترسخة الجذور فى المجتمع والسياسة الأمريكيين، سواء ما يتصل بمصالح دوائر المال والأعمال أو الإعلام أو المجمع الصناعى/ العسكرى أو الأجهزة الأمنية والاستخباراتية التى اتسعت دوائر اهتماماتها ونفوذها وتأثيرها خلال حكم الرئيس جورج بوش الابن، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتمرير وتبنى «قانون الوطنية» Patriot Act . كما قد تكون القوى التى تأخذ على عاتقها مهمة اغتيال «أوباما» بحسب أصحاب هذا الطرح من خارج المشهد السياسى الأمريكى الرسمى، أى قوى يمينية قومية أو دينية تتسم بالتعصب وتود وضع نهاية سريعة لحكم وحياة أول رئيس أمريكى من أصول إفريقية. ويشبه هؤلاء بين هذا السيناريو وبين ما تعرض له الرئيس الأمريكى الديمقراطى الراحل جون كيندى. ويذهب آخرون إلى أن الإعاقة لمهمة «أوباما» فى القيام بالتغيير ستتم بدون التعرض لحياته وإنما من خلال بناء جدار وأسوار حوله تعوق بينه وبين تحقيق مشروعه التغييرى، أى أن تكون الإعاقة مؤسسية أو من خلال استنزاف الرئيس الجديد فى معارك وهمية أو هامشية أو ثانوية تحول دون تفرغه لمهامه الأساسية التى وعد بها الشعب الأمريكى فى حملته الانتخابية. وفى هذه الحالة أيضا، سيكون الإرث ثقيلا لأول رئيس أمريكى من أصول إفريقية من جهة العجز عن أداء ما وعد به وما سيتركه ذلك من مرارة لدى الأمريكيين الذين قد يربط بعضهم، عن حسن نية أو عن سوء قصد، بين هذا التقصير وبين كونه منتميا لجماعة عرقية بعينها والانطلاق من هناك للتعميم أو لإصدار أحكام مطلقة بشأن كفاءة أو صدق أو جدية أو انتماء الأمريكيين من أصول إفريقية وتشويه صورتهم لفترة طويلة قادمة فى ذاكرة الشعب الأمريكى.

أما الملاحظة الثانية فتتصل بحالة تراجع «أوباما» حال انتخابه للرئاسة عن تنفيذ وعود انتخابية قطعها على نفسه خلال حملته الانتخابية، ربما تحت ضغط الواقع ومتطلباته واحتياجاته أو رغبته فى موازنة قوى ومعادلة مؤسسات، أو لإبقاء أسهمه الشعبية مرتفعة. وقد بدأ البعض يدلل على ذلك بما بدا انه يحدث حتى خلال حملته الانتخابية فى مواجهة خصمه الجمهورى، ويستشهدون على ذلك بتغيير «أوباما» لمواقف كان قد تبناها وأعلنها خلال الصراع مع السيناتور/ هيلارى كلينتون على نيل ترشيح الحزب الديمقراطى، مثل مسألة الانسحاب

من العراق، ووعده خلال زيارة له لأفغانستان فى يوليو ٢٠٠٨ بزيادة القوات الأمريكية الموجودة هناك فى إطار ما يسمى بـ «الحرب ضد الإرهاب»، وأيضا تصويته فى مجلس الشيوخ لصالح تشريع يسمح بمواصلة حق الجهات الأمنية فى فرض قيود على ممارسة الحريات الشخصية، بما فى ذلك التنصت على المكالمات الهاتفية للمواطنين أو الأجانب المقيمين على الأراضى الأمريكية فى ضوء وجود شكوك تتعلق بتعريض الأمن القومى الأمريكى للخطر. ثم تناول هؤلاء المنتقدون مواقف للرئيس أوباما عقب تولى الرئاسة، مثل موضوع الوعد بالتحقيق العلنى فى ممارسات معتقل جوانتانامو ثم التراجع عن ذلك، وفى نفس السياق موضوع الوعد بالإفراج عن أو تسليم كافة معتقلى جوانتانامو، ثم التحول إلى عرض هؤلاء بشكل تدريجى على المحاكم الأمريكية. وعلى صعيد آخر، كان هناك موضوع القانون الشامل للتأمين الصحى وما رآه البعض باعتباره تنازلات أو قبولا بحلول وسط قدمها الرئيس الأمريكى فى مواجهة خصومه. وعلى صعيد السياسة الخارجية، كان هناك ما بدا من تراجع فى حماس أولى للرئيس الأمريكى تجاه التحرك سريعا لإنجاز تقدم على مسار التسوية للقضية الفلسطينية وممارسة ضغوط فى هذا المقام على الحكومة الإسرائيلية لبنيامين نتنياهو. وكان التوصيف المشترك لهؤلاء المنتقدين هو أن الرئيس أما هادن وقبل بحلول وسط أو تنازل عن، أو رضى، بتأجيل تنفيذ وعود قطعها على نفسه فى السابق. ولكننا نرى أن هذه الأمثلة ليست قرينة كافية على نية أو استعداد «أوباما» لاحقا التراجع عن برنامجه الانتخابى الأصلى الذى حاز على أساسه على ترشيح الحزب الديمقراطى ثم على انتخاب الشعب الأمريكى، لأن هذه الأمثلة تدخل فى إطار استراتيجية تحرك طبيعى لأى رئيس أمريكى يسعى للحصول على دعم قاعدة واسعة فى الكونجرس وعلى مجمل المسرح السياسى الأمريكى، وكذلك لاعتبارات تتعلق بطبيعة النظام السياسى الأمريكى الخاصة بالتوصل لحلول وسط أو توافقية فى الكثير من الأحوال، خاصة بين الرئيس والكونجرس، وأخيرا لاعتبارات تتصل بخاصية أخرى للنظام السياسى الأمريكى وهى بدء الاستعداد للانتخابات الجزئية التشريعية لنوفمبر ٢٠١٠ وعدم رغبة الإدارة الأمريكية فى الإضرار بفرص الحزب الديمقراطى فيها.

وننتقل إلى الملاحظة الثالثة هنا، وتتصل بالأمريكيين من أصول إفريقية أنفسهم. فأيا كانت محصلة حكم «أوباما» للولايات المتحدة، إذا ما نجح فى هذه الانتخابات الرئاسية،

فإنه ستبقى هناك علامات بالغة العمق بشأن تأثير ذلك على الأمريكيين من أصول إفريقية وعلى نظرتهم لأنفسهم self – perception. فالمفترض أن وصول «أوباما» إلى سدة الرئاسة منح شحنة هائلة من الثقة والاعتزاز بالنفس لدى هذه الجماعة من المواطنين الأمريكيين. كما تترك هذه الفرصة مساحة واسعة لدى الأمريكيين من أصول إفريقية للشعور، وأخيرا، بالقبول الكامل بمعنى التقبل النفسى والمعنوى من جانب بقية المجتمع الأمريكى تجاههم، ويجعل هناك إمكانية أكبر لأن تكون معايير هذا القبول قائمة بشكل تام على العمل والإنجاز achievement وليس اللون والعرق. كما أن هذه المناسبة تطرح إمكانية عملية اندماج شامل فى المجتمع الأمريكى. والاندماج هنا ليس المقصود به الانصهار أو الذوبان بالنسبة للهوية الثقافية أو الذاكرة التاريخية بقدر ما هو الانتماء المشترك والمتساوى، وليس المنفصل أو المنعزل. مع اعتبار الاصل العرقى أو اللغوى أو الثقافى للأمريكيين ذوى الأصول الإفريقية رافدا لهوية وطنية أشمل وأعم ومصدر إثراء لها وليس خصما منها أو من تماسكها.

خامسا: الأمريكيون العرب: حدود التأثير

يعود الوجود العربى فى الولايات المتحدة والهجرة العربية إليها قديمة حيث تعود جذورها إلى القرن التاسع عشر الميلادى، وكان القادمون إلى العالم الجديد أساسا فى تلك الفترة مما كان يعرف بـ «بلاد الشام»، خاصة من فلسطين وما بات يعرف بلبنان. ولكن هذه الهجرات كانت محدودة العدد. وارتفعت معدلات هذه الهجرة وتنوعت مصادرها من الدول العربية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، ثم من جديد عقب الحرب العالمية الثانية فى منتصف القرن العشرين. واليوم نتحدث عن ملايين العرب فى الولايات المتحدة بينهم، طبقا لبعض التقديرات، أكثر من ثلاثة أرباع مليون مصرى.

ولا يوجد جدال يذكر حول حقيقة أن الوزن والتأثير السياسى للأمريكيين العرب ككل، أى كجماعة مصالح وضغط لا يتسق مع عدد هؤلاء وعمق وجودهم على الساحة الأمريكية. وبالمقابل، فعلى الصعيد الفردى، نجح أفراد من العرب الأمريكيين فى الوصول إلى عضوية الكونجرس بمجلسيه (النواب والشيوخ) منذ ستينيات القرن العشرين، ولا ننسى «جيمس أبو رزق» وآخرين. وصحيح أن إجمالى من وصل من الأمريكيين العرب إلى هذه العضوية فى المجلسين لم يصل أبدا إلى رقم العشرة أو يتخطاه. وبالرغم من ذلك، فإنه فى لحظات تاريخية معينة وخلال مواقف محددة ظهر فجأة تأثير بعض هؤلاء من الأعضاء الأمريكيين العرب بالكونجرس وبدا ظاهرا ومؤثرا. ومن هذه المواقف، على سبيل المثال لا الحصر، فرض ما سمى بقانون محاسبة سوريا فى الكونجرس، وهو الذى بدأ النقاش عنه مبكرا وكان ينقطع ثم يعود تحت ضغط تطورات إقليمية، خاصة فى لبنان، وأخرى متصلة بالحسابات الأمريكية إزاء سوريا، وذلك حتى تم المضى فيه بجدية بشكل مستمر منذ عام ٢٠٠٣، وتضاعف الاهتمام به عقب حادث اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى فى عام ٢٠٠٥ وتداعياته. ولكن حالة كهذه تمثل، بحسب رأينا حالة خاصة، وبالتالى تحتاج بدورها إلى تفسير خاص بها يلائمها. ففى هذه الحالة لم يكن الدافع لنشاط هؤلاء الأعضاء من الأمريكيين العرب فى الكونجرس هو عروبتهم أو هم عربى عام، بقدر ما كان لبنانيتهم، وربما نذهب أبعد من ذلك ونقول إن المحدد الأساسى فى هذه الحالة كان الانتماء الطائفى الأصلى والتاريخى لهؤلاء

الأعضاء وأسرهم فى المجتمع اللبنانى. وبالتالى طغى الطائفى والقطرى على القومى.

ونعود للإطار الأعم، أى الشكل التنظيمى للأمريكيين العرب الذى يعكس دورهم كجماعة مصالح وضغط، فنقول إن هناك تعدد التنظيمات التى تسعى لتمثيل مصالح الأمريكيين العرب والترويج لها والدفاع عنها لدى الإدارة والكونجرس الأمريكيين، ولكن الأبرز بينهم هما تنظيمان على سبيل التحديد، الأول هو اللجنة العربية لمكافحة التمييز (ADC) وهى التى ينتظم فيها ذلك القطاع من اللوبى العربى المؤيد للحزب الجمهورى والمقرب منه، وكان يرأسها الدكتور زياد عسلى (من أصل فلسطينى) ثم ترأستها السيدة «مارى أوكار» عضو الكونجرس السابقة، والثانى هو «المعهد العربى الإسلامى» الذى يرأسه «جيمس زغبى» وأسسه هو وأخوه «جون زغبى» قبل أن يتفرغ الأخير لإدارة واحدة من أهم مؤسسات استطلاع الرأى اليوم فى الولايات المتحدة الأمريكية، ألا وهى مؤسسة «زغبى الدولية»، والمعهد يجمع فى صفوفه الأمريكيين العرب المؤيدين للحزب الديمقراطى والمقربين منه.

ويرى الكثيرون أن وجود منظمتين قويتين للأمريكيين العرب، كل منهما تقف بجوار أحد الحزبين الرئيسيين على الساحة السياسة الأمريكية، يشكل مصدر قوة للأمريكيين العرب وتتحقق مصالحهم أيا كان من فى سدة الحكم فى البيت الأبيض أو من يحوز على الأغلبية فى الكونجرس بمجلسيه، ويشير هؤلاء إلى تجربة بعض جماعات الضغط الأخرى فى المجتمع الأمريكى التى تقوم بعملية تقاسم مهام وتوزيع أدوار فيما بينها لضمان استمرارية تأثيرها سواء كان فى الحكم الديمقراطيون أو الجمهوريون. وعلى الجانب الآخر، لا تخلو الساحة من البعض الذين يروا عكس هذا الطرح تماما، ويتساءلون عما إذا كان من الأفضل أن تتوحد صفوف الأمريكيين العرب فى سياق تنظيمى واحد، ويكون هذا الكيان هو المؤهل أساسا لتمثيل الأمريكيين العرب لدى من فى السلطة فى واشنطن أو خارجها، سواء الرئاسة أو الكونجرس، ويضربون المثل على ذلك بـ «الإيباك» وغيرها من منظمات الأمريكيين اليهود التى لا تربط نفسها بحزب بعينه وإنما تتفاعل مع الجميع، سواء من فى السلطة أو من خارجها، ومن فى موقع الأغلبية أو الأقلية.

ولا تقتصر التنظيمات الأمريكية العربية على التنظيمين المذكورين سابقا واللذين يتصفان بشمولية تناول مختلف الموضوعات الداخلية والخارجية التى تهم الأمريكيين العرب، ولكن هناك

تنظيمات نشأت لأغراض محددة ولأهداف معينة، نذكر منها هنا «وحدة العمل الأمريكية حول فلسطين American Task Force on Palestine»، والتى أنشأها الدكتور زياد عسلى بعد خروجه من «اللجنة العربية لمكافحة التمييز»، والتى تركز فقط على موضوع واحد وهو الموقف الأمريكى تجاه القضية الفلسطينية. وتسعى «الوحدة» إلى التأثير على السياسات الأمريكية بهدف دفعها للعب دور إيجابى تجاه القضية الفلسطينية، سواء من جهة تقديم المساعدات للشعب الفلسطينى أو دعم السلطة الوطنية الفلسطينية والوفاء بالالتزامات الأمريكية إزاءها، وإقناع الإدارة الأمريكية والكونجرس بممارسة ضغوط على إسرائيل وتوظيف الأوراق المتاحة لدى الولايات المتحدة بغرض دفع حكومة تل أبيب لقبول الاستحقاقات الضرورية لتحقيق السلام مع الفلسطينيين.

واحتفظت هذه الوحدة بعلاقات وطيدة مع الحزب الجمهورى، بل اعتبرت أن نقطة انطلاقها هى الرؤية التى أعلنها الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش الابن فى يونيو ٢٠٠٢ بشأن حل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية، فى أول حالة من نوعها منذ نشأة قضية فلسطين يعلن رئيس أمريكى فى السلطة الالتزام بصيغة الدولتين على أرض فلسطين التاريخية، وهو ما كرر الرئيس الأمريكى السابق التعهد به فى اجتماع أنابوليس لتحريك عملية السلام على المسار الفلسطينى الإسرائيلى فى نوفمبر ٢٠٠٧. ولكن «الوحدة» حاولت - ونجحت إلى حد كبير - فى التأقلم مع معطيات ما بعد تولى الرئيس الديمقراطى باراك أوباما مقاليد الحكم وبدأت فى مد الجسور مع إدارته والعديد من رموزها. ومن الصعب تقييم تأثير هذه «الوحدة» وقدرتها على التسرب إلى عقول صانعى القرار الأمريكى، نظرا لحداثة نشأتها من جهة، وتداخل عوامل وقوى كثيرة ومتشابكة ومعقدة وليست مرتبطة بالضرورة ببعضها البعض فى صياغة السياسات الأمريكية تجاه الصراع العربى الإسرائيلى بشكل عام، والمسار الفلسطينى على وجه الخصوص. ومع ذلك فمن المتفق عليه أن رئيس «الوحدة»، الدكتور زياد عسلى، سبق له اللقاء المباشر بشكل دورى ومنتظم مع قيادات بالحزبين الجمهورى والديمقراطى، بمن فيهم محيطون بالرئيسين الأمريكيين السابق والحالى.

ومن المهم هنا أن نعرض لعلاقات الأمريكيين العرب ومنظماتهم مع الدول العربية. ويؤكد

قادة المنظمات الأمريكية العربية استقلالهم التام عن أى تأثيرات من الدول العربية وحكوماتها، ويركزون دائما على كونهم مواطنين أمريكيين أولا وأخيرا، دونما إنكار لأصولهم العربية وما تمليه عليهم من التزامات سياسية وثقافية. وربما يرى البعض فى ذلك محاولة من جانب هذه المنظمات لإثبات استقلاليتها وتأكيد هويتها الأمريكية وإنكار أى تبريرات لبعض النظرات إليها، تروج لها دوائر معادية للعرب فى الولايات المتحدة (يمين يهودى، يمين مسيحى، ... إلخ)، باعتبارها «طابورا خامسا» للدول العربية على الأرض الأمريكية. ولكن على الجانب الآخر، هناك من يرى أن غياب التعاون الدورى والتنسيق والتشاور وتبادل الرأى بين منظمات العرب الأمريكيين وبين الدول العربية يحرم الأولى من سند وعمق سياسى وثقافى ومعنوى يماثل ذلك الذى تتمتع به المنظمات الأمريكية اليهودية من جراء علاقاتها مع دولة إسرائيل، وكذلك ما تحظى به جماعات مصالح وضغط أخرى ليست بعيدة تاريخيا ولا جغرافيا عن الجماعات العربية، مثل حالة «اللوبى» التركى الصاعد على سبيل المثال لا الحصر، من أشكال مختلفة من الدعم من دولها الأصلية.

ويمكن القول، بقدر من الثقة، إن الأمريكيين العرب يختلفون فيما بينهم بشأن مدى اندماجهم فى المجتمع الأمريكى، ليس فقط على الصعيدين السياسى والاقتصادى، بل وربما يكون هذا هو الأهم، على الصعيدين الاجتماعى والثقافى. ونستطيع أيضا بقدر لا بأس به من اليقين، القول إن العرب الذين هاجروا فى البداية، أى منذ القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، كانوا غالبا من العرب المسيحيين، ومعظمهم جاء من لبنان وفلسطين وربما سوريا أيضا، وهو الأمر الذى ساعد إلى حد كبير فى قدرتهم على الانسجام والاندماج فى المجتمع الأمريكى، بما لا يختلف مع السمات العامة المميزة لانصهار مهاجرين من خلفيات أخرى، بما فيها أوروبية، خلال نفس الفترة فى المجتمع الأمريكى. فمن الناحية الفعلية لم يشكل ترشح أحفاد هؤلاء لانتخابات نيابية فى الولايات المتحدة وكسب مثل هذه الانتخابات، مع الإقرار بأن هذا الأمر أخذ وقتا أطول مما حدث مع مهاجرين قادمين من مناطق أخرى أساسا بسبب المكون الفكرى والثقافى القومى العربى لدى المهاجرين العرب، مشكلة جوهرية لا لهم ولا للمجتمع الأمريكى. كما أن هؤلاء توزعوا بفعل عوامل عديدة ما بين الحزبين الرئيسيين الديمقراطى والجمهورى، دونما وجود قاعدة عامة تسمح بالقدرة

على الحكم بشكل قاطع إلى أى من الحزبين ينحاز غالبية الأمريكيين العرب. أما العرب الذين وفدوا إلى الولايات المتحدة لاحقا فقد تعددت الجنسيات الذين حملوها وارتفعت بمرور الوقت نسبة المسلمين فى صفوفهم، مما جعل الاندماج مختلفا وربما أكثر صعوبة بعض الشيء بالنسبة للقادمين الجدد، خاصة، ولكن ليس فقط، المسلمين منهم.

وتتبع منظمات الأمريكيين العرب نفس ما تتبعه جماعات المصالح الأخرى فى محاولات التأثير على أعضاء الكونجرس، وليس فقط العرب منهم، ومساعديهم، من خلال التعريف بالقضايا التى تهمهم والترويج للمواقف التى يتبنونها باسم الأمريكيين العرب، سواء ما يخص الموضوعات الداخلية أو الخارجية، وهم بمرور الوقت قد حسنوا من قدراتهم فى ذلك المجال، كما نجحوا تدريجيا، وإلى درجة ما، فى طمأنة قطاعات لا بأس بها من الشعب الأمريكى بأنهم أمريكيون من أصل عربى وليسوا عربا يحملون الجنسية الأمريكية. وفى هذا الاتجاه، بذلت المنظمات الأمريكية العربية جهودا مكثفة خلال السنوات الماضية لتجاوز التداعيات السلبية لهجمات ١١ سبتمبر على نظرة التيار العام من الأمريكيين للمواطنين الأمريكيين العرب، خاصة أن جل من اتهموا بالتخطيط والقيام بهذه الهجمات هم من العرب. ويمكن القول إن هذه الجهود حققت بعض النجاحات، وإن لم تكن مطلقة أو نهائية بعد.

ولا يمكن أن ننهى هذا الجزء دون الإشارة إلى مأخذ مهم يؤخذ على الأمريكيين العرب، وهو أنهم فى معظمهم غير فاعلين سياسيا وغير منضمين لتنظيمات الأمريكيين العرب سوى بأعداد محدودة، وهو الأمر الذى يقلل من تأثير الأمريكيين العرب ويجعل وزنهم وتمثيلهم السياسى دائما، وعلى كل المستويات أقل من عددهم ونسبتهم إلى إجمالى السكان الأمريكيين. فالأمريكيون العرب حققوا نجاحات بارزة واختراقات نوعية فى مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية، ولكن ذلك لا ينطبق على المجالات السياسية، التى يبدو أن قطاعا عريضا من الأمريكيين العرب عمدوا إلى تفاديها تخوفا مما قد تجلبه السياسة عليهم من مشكلات، وذلك أسوة بالقناعة العامة السائدة لدى غالبية المواطنين العرب بأن «البعد عن السياسة غنيمة»، وينطبق هذا بشكل خاص على العرب المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية وعقبها. ويتصل ذلك بعنصر آخر لا ينفصل عنه وهو يتصل بالطبيعة التكوينية للعقل العربى، وأعنى هنا عزوف

آخر وهو العزوف عن العمل الجماعى بشكل عام، فكل نجاحات الأمريكيين العرب، حتى على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى، كانت فردية وابتعدت عن الطابع الجماعى الذى كانت مساهمة الأمريكيين العرب من خلاله محدودة. وانعكس هذا بدوره على محدودية مردود العمل الجماعى للأمريكيين العرب فيما يخص الجوانب المدنية والسياسية، بل ومجمل الحقوق التى تطالب منظمات الأمريكيين العرب بها لأعضائها. كما أن من سمات عمل المنظمات الأمريكية العربية أن درجة التناحر فيما بينها بارزة، وحدة الاتهامات المتبادلة مرتفعة والتركيز على مواجهة المنظمات الأخرى عالية الوتيرة، بدلا من التنسيق وتوزيع الأدوار، خاصة فيما يتعلق بالتنافس بين المنظمات ذات الولاية العامة والشاملة وليست المتخصصة فى موضوع بعينه.

ولا شك فى أنه يذكر للمنظمات الأمريكية العربية فى السنوات الماضية المشاركة فى بعض مؤتمرات المغتربين العرب التى تعقد فى بعض العواصم العربية بدءًا بمؤتمر القاهرة عام ١٩٦٤، وفى هذا تصحيح جزئى لأحد أوجه النقص فى أنشطة تلك المنظمات فى الماضى. كما أن هذه المنظمات باتت أكثر وعيا بأهمية اللغة والثقافة العربيتين، خاصة بالنسبة للجيل الثانى والأجيال التى تليه، مما استوجب بالضرورة أيضا تعاونا أكثر مع الدول العربية ومنظماتها الإقليمية. ومازال تعاون هؤلاء الأمريكيين العرب فى المجال الاقتصادى مع الوطن العربى محدودا ولم يرق إلى المأمول والإمكانات المتاحة والفرص التى يوفرها مثل هذا التعاون للطرفين.

كما أن للأمريكيين العرب مراكز الأبحاث الخاصة بهم. وأحد تلك المراكز هو «مركز الحوار العربى الأمريكى» بولاية فرجينيا فى جوار العاصمة الأمريكية. ويرأس المركز الأستاذ صبحى غندور، وهو لبنانى الأصل وأصوله الفكرية قومية وناصرية التوجه. ويحاول المركز إيجاد ساحة حوار فكرى فيما بين الأمريكيين العرب من جهة وبينهم وبين بقية الأمريكيين من جهة أخرى عبر تنظيم ندوات وحلقات نقاشية أسبوعية بالإضافة إلى احتفاليات ثقافية وأدبية وفنية وشعرية واسعة ومفتوحة. كما يقوم المركز بتأبين الشخصيات العربية الأمريكية التى ترحل عن عالمنا وانتهاز هذه الفرص لذكر مناقبها ودورها على صعيد العمل العام للأمريكيين العرب. ويوفر المركز ساحة أخرى للحوار والبحث الجاد فى القضايا التى تهم الأمريكيين العرب عبر دورية فصلية يصدرها باسم «الحوار» باللغتين العربية والإنجليزية.

سادسا: الأمريكيون المسلمون: أسئلة تبحث عن إجابات

تختلف حكاية الأمريكيين المسلمين فى العديد من جوانبها عن حكاية الأمريكيين العرب أقل عددا، والذين يمثلون أقلية قومية وعرقية ولغوية وثقافية، تضم فى صفوفها غير المسلمين، كما تختلف بالتأكيد فى غالبية جوانبها عن حكاية الأمريكيين اليهود (وإن كانت كلتاهما أقلية تعكس جماعة ذات أسس دينية وثقافية)، وتتقاطع فى بعض معالمها مع حكاية الأمريكيين من أصل إفريقى (نظرا لكون نسبة من الأمريكيين المسلمين هم من الأمريكيين الإفريقيين، خاصة أولئك الذين ولدوا فى الولايات المتحدة الأمريكية). وتأتى خصوصية الأمريكيين المسلمين من جذور مجيئهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى المقام الأول. فقد جاء عدد من المسلمين ضمن موجات من العبيد الأفارقة الذين استجلبهم المهاجرون الأوروبيون من القارة السمراء لبناء مجتمعهم واقتصادهم الجديدين فى العالم الجديد، ثم جاء إلى المجتمع الأمريكى لاحقا مهاجرون مسلمون من خلفيات أخرى متنوعة: من بلدان عربية ومن جنوب آسيا ومن إفريقيا جنوب الصحراء ومن آسيا الوسطى ومناطق أخرى، بالإضافة إلى الأمريكيين الإفريقيين والأوروبيين الذين كانوا مستقرين فى المجتمع الأمريكى وتحولوا من ديانات أخرى، خاصة المسيحية بطوائفها المختلفة، إلى الإسلام.

وبالتالى، كان من الطبيعى أن تكون من أوائل منظمات الأمريكيين المسلمين وأكثرها فاعلية، تلك التى خرجت من رحم الأمريكيين من أصل إفريقى. وكلنا ما زال يذكر منظمة «أمة الإسلام» التى قادها «أليجا محمد» وخلفه فى قيادتها «مالكولم إكس». وبخلاف المنظمات الأمريكية العربية فى معظمها، فإن جماعة أمة الإسلام سعت للتقارب مع العالم الإسلامى وإيجاد قنوات الاتصال مع منظماته وبلدانه المختلفة، سواء مصر فى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أو غير ذلك، بالرغم من حدوث خلافات بين الجماعة وبين بعض حكومات الدول الإسلامية، وأيضا بينها وبين بعض المنظمات الإسلامية المعنية بالشئون الدينية والتى تتخذ مقارها داخل العالم الإسلامى. ولقد تلقت الجماعة بعض الاتهامات من بعض رجال دين مسلمين بالانحراف عن التعاليم الإسلامية الصحيحة. وبالرغم من أن المنظمة كانت ترفع أيضا شعارات مطالبة بحصول الأمريكيين الإفريقيين على نفس الحقوق المدنية التى يحصل

عليها كافة المواطنين الأمريكيين، فإن ما صنف على أنه «تطرف» الجماعة كان المقصود منه الإشارة إلى إعلائها من قدر هويتها الإسلامية، حتى على حساب هويتها الإفريقية، ودخولها فى احتكاكات مع تجمعات أمريكية إفريقية أخرى ومع قطاعات أخرى فى المجتمع الأمريكى، وتصادمها مع السلطات الأمريكية. بالإضافة إلى بدء لجوء عناصر من أعضائها إلى أعمال العنف، بما فى ذلك ضد المنشقين عن الجماعة، وجنوح بعض أفكار الجماعة للتطرف، وحتى وصول بعض أعضائها إلى التكفير فى الرأى. وبالرغم من هذا التراجع للجماعة، فما زال الأمريكيون الإفريقيون يمثلون قطاعا مهما من الأمريكيين المسلمين.

وقد حرص الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش الابن على زيارة المركز الإسلامى بمدينة واشنطن العاصمة، ومخاطبة المسلمين من هناك والالتقاء ببعض قيادات المنظمات الأمريكية الإسلامية بمقر المركز. وللمركز الإسلامى فى العاصمة الأمريكية قصة مثيرة جديرة بالتعرض لها ولو بشكل موجز. فالمركز بنى على أرض تابعة للحكومة المصرية عام ١٩٣٧، وتأسس له وللمجلس التابع له مجلس أمناء مشكلا من سفراء الدول الإسلامية المعتمدين فى واشنطن. ومن مفارقات المركز الإسلامى بواشنطن أيضا أن شاه إيران الأخير «محمد رضا بهلوى» قدم تبرعا للمركز خلال زيارة له لواشنطن عبارة عن سجاجيد إيرانية مازال بعضها باقيا حتى اليوم. وعقب ذلك، وتحديدا منذ نهاية السبعينيات من القرن العشرين من القرن الماضى ومطلع الثمانينيات من القرن العشرين من القرن العشرين، اعتمد المركز على تمويل كان يأتى أساسا من المملكة العربية السعودية، بجانب مساهمات من دول إسلامية أخرى مثل مصر وماليزيا والمغرب والسنغال وغيرها.

كما اتبع الرئيس الجمهورى السابق جورج بوش الابن سنة عقد مأدبة إفطار بالبيت الأبيض فى شهر رمضان الكريم لعدد من القيادات الدينية للأمريكيين المسلمين ومعهم عدد من قيادات المنظمات الأمريكية الإسلامية، وتوجيه رسالة للأمريكيين المسلمين بهذه المناسبة. كما أن الرئيس باراك أوباما نظم افطارا بالبيت الابيض فى شهر رمضان، ولم يكتف بدعوة شخصيات أمريكية لهذه المأدبة، بل دعا أيضا شخصيات مسيحية ويهودية معتبرا المناسبة وطنية تهم كل الأمريكيين.

واتخذ الرئيس أوباما مستشارة له للشئون الإسلامية من الشباب، وهى المصرية الأصل

داليا مجاهد، ووجه رسالة للعالم الإسلامى من جامعة القاهرة فى ٤ يونيو ٢٠٠٩ شملت فى أجزاء منها التعرض للأمريكيين المسلمين والحديث بفخر عن عطائهم للمجتمع الأمريكى وتقدمه وكونهم جزءًا منه، وذلك بعد أن كان قد وجه رسالة سابقة من أسطنبول أكد فيها احترامه الإسلام وتجربته الشخصية فى العلاقة مع الإسلام، وهى تجربة عرضته للتجريح من صفوف اليمين الأمريكى خلال حملته الانتخابية وبعدها بشكل بعيد عن الموضوعية.

وكما هو الحال مع بقية جماعات المصالح والضغط فى المجتمع الأمريكى، فإن الأمريكيين المسلمين أصبح لهم منظمات كثيرة، تنوعت وتفرعت. ولعل أبرز هذه المنظمات وربما أكثرها شهرة هى المجلس الأمريكى الإسلامى، المعروف اختصارا باسم كير "CAIR". ويميز «كير» أنه استوعب الأمريكيين المسلمين العرب، وكذلك الأمريكيين من أصول أوروبية الذين اعتنقوا الإسلام. ورأس المجلس لسنوات الدكتور نهاد عوض، وهو من أصل فلسطينى. واتسم «كير» بسمة أخرى، وهى تنوع الخلفيات الفكرية والانتماءات السياسية التى كونت روافدها وجاء منها أعضاؤها. فمنهم من جاء من خلفية «جماعة الإخوان المسلمين»، ومنهم من جاء من خلفية «حزب التحرير الإسلامى»، وهناك من جاء على خلفية «جماعة الشبان المسلمين» وغيرها من المنظمات الإسلامية ذات الطابع الطوعى المعنية بالعمل الخيرى، بالإضافة إلى مسلمين ذوى خلفية وتوجهات علمانية، بمعنى الاهتمام بالأوضاع المدنية والحقوق الثقافية والدينية للمسلمين، ولكن فى ضوء إدراك أن المسلمين يعيشون فى مجتمع غالبيته من غير المسلمين، والوعى بانه لا مجال لحديث عن تطبيق الشريعة الإسلامية أو أى مطالب أخرى لها صبغة تسييس الدين. وبالرغم من هذا الطابع العام وإلى حد ما غير محدد الهوية لعضوية «كير»، فإن الإقرار بأهمية دوره ومركزيته فى سياق الجماعات الممثلة للأمريكيين المسلمين، خاصة فى فترة ما بعد اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى نيويورك وواشنطن، انعكس فى مستوى وثقل السياسيين الأمريكيين الذين لبوا الدعوة للتحدث فى المؤتمرات السنوية لـ «كير». بالطبع لم ترق هذه المشاركات إلى مستوى أو حجم المشاركات فى مؤتمرات المنظمات الأمريكية اليهودية، وفى مقدمتها «الإيباك».

وقد سعى «كير» عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى تحقيق أمرين: الأول، التواصل مع المسلمين خارج واشنطن، سواء كأفراد أو حتى عبر التنظيمات التى يندرجون فيها، حيث أدرك

المجلس أهمية ذلك مع تضاعف عدد منظمات الأمريكيين المسلمين، خاصة خارج العاصمة الأمريكية بعد اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وكان الهدف من هذا التحرك هو الحصول على نوع من التفويض التمثيلى من هؤلاء حتى يعزز المجلس من أسهمه وصفته كمعبر عن مصالح ومطالب الأمريكيين المسلمين أمام السلطات الفيدرالية الأمريكية والكونجرس وغيره من سلطات الحكومة الأمريكية. أما الأمر الثانى، فهو سعى «كير» الحثيث للاستفادة من خبرات وتجارب جماعات المصالح والضغط الأخرى فى الولايات المتحدة، مع عدم استبعاد حتى إمكانية الاستفادة من دروس السيرة التاريخية والراهنة للمنظمات الأمريكية اليهودية، وذلك للتوصل لاستراتيجيات لمعالجة ما نتج عن اعتداءات ١١ سبتمبر من طرح العديد من الكتاب والمفكرين والسياسيين ورجال الدين المسيحيين واليهود الأمريكيين، بل والمواطنين العاديين، الشكوك حول مدى ولاء الأمريكيين المسلمين للدولة الأمريكية وحول حقيقة وجود تعارض بين انتماء الأمريكيين المسلمين لدينهم وانتمائهم لوطنهم الأمريكى.

وتوجد منظمات أخرى كثيرة للأمريكيين المسلمين، منها «لجنة الشئون العامة الإسلامية»، وهى تتبع نفس تكتيكات «كير». ولكن بخلاف الأخيرة، فإن مركز قوتها خارج العاصمة واشنطن، كما أن قاعدتها الجماهيرية فى صفوف الأمريكيين المسلمين تشكل مزيجا من «قيادات تاريخية» للأمريكيين المسلمين من أصول شرق أوسطية ومن جنوب آسيا استقرت فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين من القرن العشرين، بالإضافة إلى نشيطين مسلمين من فئات عمرية أصغر ولد الكثير منهم أصلا بالولايات المتحدة أو جاء إليها صغيرا ويسعون للعب دور يعزز انتماءهم لعقيدتهم الدينية دون أن يروا فى ذلك تناقضا مع انتمائهم للمجتمع الأمريكى، ولكنهم يرون فى الأول خلاصا لمشكلات فى الثانى. ولكن هذه اللجنة توصف أحيانا بأنها نسبيا أكثر تشددا أو تقوقعا فيما يخص شئون المسلمين من «كير».

وتوجد أيضا بالإضافة إلى ذلك منظمة حديثة نسبيا وهى «مسلمون ضد الإرهاب»، والتى نشأت بعد فترة وجيزة من اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وتبنت مواقف حاسمة ضد أى من الأفراد المسلمين أو من المنظمات الأمريكية الإسلامية، داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها، يقوم بالتحريض على العنف أو يتبنى خطابا متشددا يتسم بالأصولية. وقد رشحت

هذه المنظمة عددا من أفرادها، خاصة رئيسها الأول "كمال حواش" فى انتخابات محلية بولاية فرجينيا. والواقع أن مجرد قيام أمريكيين مسلمين بالتفكير فى تأسيس مثل هذه المنظمة وإنشائها بالفعل يعتبر أمرا جديرا بالتأمل والبحث. فهذا الجهد يعنى أن هناك من بين صفوف الأمريكيين المسلمين من رأى أنه بالرغم من أن الأمريكيين المسلمين ليس لهم ذنب فى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فإنهم مطالبون بالقيام بشىء ما لطمأنة مواطنيهم بأنهم يقفون معهم فى خندق واحد ضد أى خطر مشترك يتهددهم جميعا كمواطنين أمريكيين أو ينال من وطنهم المشترك: الولايات المتحدة الأمريكية. وربما كان فى مواقف هذه المنظمة بعض المبالغة فى تبنى بيانات شديدة اللهجة ضد شخصيات ومنظمات إسلامية متهمة بالترويج للتطرف أو العنف، ولكن المبرر لدى قادتها هو الحاجة لنفى تهمة الممالأة فى مثل هذه الأعمال من قبل الأمريكيين المسلمين وتأكيد غلبة الانتماء للهوية الأمريكية لديهم.

وكانت توجد قناعة لفترة طويلة بأن غالبية الأمريكيين المسلمين يميلون للحزب الجمهورى فى الانتخابات المختلفة. وكان مرجع ذلك أن هؤلاء وجدوا تقليديا أن الحزب الجمهورى يتمسك بجوانب الأخلاق وبالأسرة، ويعارض أمورا مثل الإجهاض ويتحفظ على الزواج المثلى، وغير ذلك من أمور تتسق، على الأقل فى شكلها الخارجى، مع تعاليم مماثلة فى الدين الإسلامى. وهنا تكمن أولوية واضحة لدى الأمريكيين المسلمين، أى الأخلاق الفردية وتوفير بيئة لتربية النشء يغلب عليها الطابع المحافظ. ولكن ذلك لم يمنع من فتح حوار من جانب المنظمات الأمريكية الإسلامية مع تيارات أخرى خارج عباءة الحزب الجمهورى. ونذكر هنا مثال استضافة «رالف نادر» المرشح المستقل لانتخابات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٤، والقادم أصلا من خلفية الحزب الديمقراطى، فى المؤتمر السنوى العام لـ «كير» عام ٢٠٠٤، وذلك بالرغم من أن «نادر» كان يتبنى برنامجا انتخابيا حينذاك تضمن منح حقوق للمثليين جنسيا، ولكنه بالمقابل أيضا كان قد دعا فى نفس البرنامج إلى حقوق أكثر للأقليات، بما فيها الدينية، فى المجتمع الأمريكى. كما أن ترشح ثم فوز باراك أوباما بالرئاسة الأمريكية، وهو الذى له بعض الجذور الإسلامية، قد حرك أمريكيين مسلمين كثيرين باتجاه الحزب الديمقراطى، خاصة فى ظل تململ واضح من جانب هؤلاء تجاه سياسات اعتبروها غير ودية من إدارة الرئيس السابق جورج بوش الابن الجمهورية بحق المسلمين الأمريكيين.

كما نشأ للأمريكيين المسلمين مراكز أبحاث خاصة بهم، يهمنا أن نذكر منها هنا «مركز دراسات الإسلام والديمقراطية» الذى تأسس أيضا عقب اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وهدف إلى طرح فكرة وجود رابط عضوى بين الإسلام والديمقراطية والدفع باتجاه القول بأن من الممكن وجود دول إسلامية وأحزاب إسلامية ولكنها تتبنى النهج الديمقراطى أيضا حسب المفهوم التعددى لها، وإن كان ليس بالضرورة طبقا للتصور الليبرالى للديمقراطية. والمركز تأسس أساسا على خلفية مواطنين خلفيتهم من بلدان المغرب العربى، خاصة تونس والجزائر، ولهم ارتباطات متنوعة مع شخصيات وتنظيمات إسلامية بتلك المنطقة وغيرها، بهدف تقديم صورة أسموها بـ «معتدلة» عن الإسلام السياسى للأمريكيين من غير المسلمين من جهة والسعى لبلورة صياغة «صديقة للديمقراطية» يمكن الترويج لها فى صفوف الأمريكيين المسلمين الراغبين فى دور نشيط سياسيا ولكنهم ساعون للتمسك بالوجه السياسى لدينهم من جهة أخرى. ويقوم المركز بالعديد من الأنشطة، من بينها مؤتمر سنوى يدار على نفس النسق الذى تدار به المؤتمرات السنوية لمراكز الأبحاث الأمريكية الكبرى من حيث الإعلان عن فتح الباب لتقديم أوراق ثم إنشاء لجان تحكيم مكونة من شخصيات لها ثقل أكاديمى وفكرى ثم إجازة بعض الأوراق المقدمة ودعوة أصحابها لعرضها فى المؤتمر ودعوة متخصصين فى موضوع كل ورقة للتعليق أو التعقيب على الأوراق ثم مناقشتها من قبل الحاضرين فى جلسات المؤتمر. كذلك ينظم المركز ندوات وحلقات نقاشية محدودة لموضوعات بعينها مع استضافة متحدثين من الأمريكيين المسلمين أو من الزائرين من العالم الإسلامى، حيث إن المركز حريص على وشائج العلاقة بين الأمريكيين المسلمين والعالم الإسلامى. ويصدر المركز نشرة إلكترونية أسبوعية دسمة، كما يصدر دورية فصلية. ويمنح المركز جوائز سنوية لم تخل من إثارة مسائل خلافية مثل منحه إحدى جوائزه للدكتور سعد الدين إبراهيم معتبرا إياه من رموز العمل الأكاديمى لإثبات العلاقة بين الإسلام والديمقراطية.

وفى مقابل الأمريكيين العرب الذين نجحوا منذ عقود فى إنجاح عدد منهم فى عضوية الكونجرس، فإن الأمر استغرق أطول من ذلك بكثير لكى ينجح أمريكى مسلم فى انتخابات عضوية الكونجرس، وهو ما حدث فقط منذ أقل من أربعة أعوام، وتحديدا فى انتخابات نوفمبر ٢٠٠٦ التشريعية الجزئية. وربما يفسر البعض هذا بأن الأقلية الدينية أقل قبولا واندماجا من

الأقلية العرقية أو اللغوية. ولكن إذا كان هذا صحيحا فلماذا لم يصدق على الأقلية اليهودية؟ ثم السؤال الثانى الذى يفرض نفسه هنا هو: ولماذا يفوز أمريكى مسلم بعضوية الكونجرس عقب اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وليس قبلها؟ ولمحاولة للرد على السؤال الأول، نقول إن الأسباب خاصة بالأمريكيين المسلمين، حيث إنهم بسبب رؤيتهم لوجود رأى لدينهم فى مختلف جوانب حياتهم كانوا حريصين على وضع حدود للاندماج وأن يقف ذلك دون الانصهار للحفاظ على نمط أخلاق ومنهج تربية متميز. ولمحاولة الرد على السؤال الثانى، فإن الواقع أن اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بكل تداعياتها السلبية على الأمريكيين المسلمين وصورتهم ومعاملتهم، كان من آثارها الجانبية غير المقصودة والإيجابية رغم الأحداث المؤسفة - جلب اهتمام المواطنين الأمريكيين العاديين بالإسلام والسعى للقراءة عنه، أحيانا من مصادر متحيزة ولكن أحيانا أخرى من مصادر موضوعية، مما جعل الكثير من الأمريكيين يتفهمون الإسلام ويتقبلون مواطنيهم الذين يعتنقون هذا الدين. أما النتيجة الإيجابية الثانية لتلك الأحداث فهى سعى قطاعات واسعة من الأمريكيين المسلمين أنفسهم ومنظماتهم للقيام بجهد منهجى ومنسق للتعريف بما يرون أنه الوجه الصحيح لدينهم أى التسامح والجنوح للسلم والتآخى والمودة والتعاون فى الخير والبر وليس فى الإثم والعدوان، وهى جهود أثمرت انطباعات إيجابية أيضا لدى بعض الأمريكيين.

أوباما والعالم الإسلامى:
سابعا: دور التاريخ وتعريف المفاهيم

ينطوى خطاب أوباما الموجه للعالم الإسلامى من جامعة القاهرة، ومن مصر بلد الأزهر الشريف، فى ٤ يونيو ٢٠٠٩ من جانبين مهمين هما دلالات التاريخ فى مضمون الخطاب وأهدافه، وتناول بعض المفاهيم التى استخدمت، أو التى لم تستخدم، والتعريف الذى وظفت طبقا له.

أما فيما يتعلق بالبعد التاريخى فى خطاب الرئيس أوباما، فنتناول أولا البعد الشخصى فى دور التاريخ وتوظيفه. فقد حرص الرئيس الأمريكى على سرد تجربته الذاتية، سواء ما يتعلق بمولده لأب مسلم من كينيا، أو قضائه فترة من طفولته فى إندونيسيا، التى تعتبر أكبر دولة إسلامية فى العالم من حيث عدد المسلمين بها. والرئيس أوباما هنا يسرد وقائع ولا يختلقها، ولكنه يوظفها كبطاقة تعارف مع العالم الإسلامى، باعتبار أنه ليس مجرد أول رئيس أمريكى من أصول إفريقية، بل هو أيضا أول رئيس أمريكى يحمل فى طياته أثرا ما لتعايش مع المسلمين وثقافتهم وقيمهم وتقاليدهم، وبالتالى ينطلق من أرضية مغايرة لسابقيه فى سياق فهم للإسلام والمسلمين من زاوية مختلفة.

وثانيا فيما يتصل بالوعى بدور التاريخ فى العلاقة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامى، أقر الرئيس الأمريكى فى خطابه، صراحة أحيانا وضمنا أحيانا أخرى، بوجود تراكم تاريخى أدى إلى الحالة الراهنة من تراجع فى العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامى، ونقصان ثقة بين الجانبين، وخوف وتحسب متبادلين وربما لوم، معلن أو غير معلن، من كل طرف على الآخر، بشأن مشكلات عانى منها، كما هو الحال مع اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة. كما أنه وضع خلفية العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامى فى إطار أعم وأشمل وهو تاريخ وتطور العلاقات بين العالم الإسلامى والغرب. ولكنه أيضا حرص على توسيع مساحة المشترك بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامى، ليس فقط فى التاريخ المعيش مثل دور الحضارة الإسلامية فى نهضة الغرب الحديثة أو كون المغرب أول دولة تعترف باستقلال

الولايات المتحدة، بل بقدر أكبر فى التاريخ الفكرى، وتحديدا فى منظومة القيم بما تشمله من العدالة والتسامح والحفاظ على كرامة البشر. وبسبب هذا الوعى التاريخى وعلى أساسه، عبر الرئيس أوباما عن إدراك عميق بأن الضرر الذى لحق بالرؤى والتصورات والعلاقات فيما بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامى عبر سنوات طوال ليس من الوارد أن يتم تجاوزه بين يوم وليلة أو عبر خطاب واحد، وهو إدراك يعكس درجة متقدمة من الواقعية السياسية. ولذا كان أيضا من الطبيعى أن تكون غاية الرئيس الأمريكى من خطابه، كما كرر فى مقدمة الخطاب وفى صلبه وفى ختامه، مجرد البحث عن بداية جديدة فى العلاقة بين العالم الإسلامى والولايات المتحدة الأمريكية. كما أنه عبر عن يقين بأن «المصالحة» بين الجانبين يجب أن تسبقها «المصارحة» بناء على ما سبقت الإشارة إليه من خلفية قيمية مشتركة.

وننتقل هنا إلى الجانب الثانى الذى سنتناوله فيما يرتبط بخطاب الرئيس أوباما، ونقصد تعريف المفاهيم المستخدمة فى الخطاب وتوظيفها، وأولها أن الخطاب موجه إلى «العالم الإسلامي»، أى المسلمين كافة، ليس فقط الموجودين داخل العالم الإسلامى، أى الدول ذات الغالبية الإسلامية ضمن سكانها، بل والمسلمين الموجودين كأقليات خارج حدود العالم الإسلامى، بل نذهب درجة أبعد لنقول أن ضمن المشمولين بالخطاب كان المواطنين الأمريكيين المسلمين، فالخطاب كان أيضا رسالة طمأنة لهم على أن انتماءهم الدينى لن يكون دافعا لأى تمييز بحقهم أو انتقاص من حقوقهم كمواطنين أمريكيين تحت أى مبرر. بل ذهب الرئيس الأمريكى خطوة أبعد من الدفاع أو الاعتذار عن الأمريكيين المسلمين أو طمأنتهم بمظلة الحماية إلى إبراز عطائهم لوطنهم الأمريكى فى أوقات الحرب والسلام، وإبراز نصيبهم من الإسهام فى «النموذج» الأمريكى.

أما ثانى الملاحظات المتعلقة بالمفاهيم المستخدمة وتعريفها، فهو ذلك التوازن الذى سعى إليه الرئيس أوباما بين تناول العموميات والتعرض لقضايا بعينها، وبالتالى داخل كل من هذه القضايا المحددة بين التعبير عن مبادىء عامة والدخول فى التفاصيل. والمثال الأول على ذلك هو تناول الصراع العربى الإسرائيلى. فالرئيس أوباما تحدث مثلا عن حل الدولتين كتسوية وحيدة للقضية الفلسطينية، ولكنه لم يتطرق إلى كافة القضايا التفصيلية مثل الحدود واللاجئين وغيرهما. وبالمقابل، تناول بشكل قطعى ومحدد موضوع الاستيطان وضرورة وقفه.

وعلى الجانب الآخر، عندما تحدث الرئيس أوباما عن القدس، تلك القضية ذات الحساسية التاريخية والدينية لأبناء الأديان الإبراهيمية الثلاثة، فإنه اكتفى بالحديث فى العموميات، أو بمعنى أكثر تحديدا الحد الأدنى المشترك بين الجميع. أى ضمان القدس آمنة وسكنا لليهود والمسيحيين والمسلمين. والمثال الثانى أنه عندما تحدث الرئيس أوباما عن نفى وجود تاريخ «إمبريالي» للولايات المتحدة، فإنه تفادى الدخول فى التفاصيل، ربما كى لا يضطر للتعرض لحالات بعينها خارج الحدود الأمريكية يصعب الدفاع عن دور الولايات المتحدة إزاءها. بل وعندما أقر بالتدخل الأمريكى لإسقاط حكومة منتخبة ديمقراطيا فى إيران فى خمسينيات القرن العشرين (فى إشارة إلى حكومة الدكتور مصدق)، فإنه أرجع ذلك لحسابات الحرب الباردة حينذاك. والمثال الثالث هو حديثه العام عن اضطهاد اليهود عبر العالم وعبر القرون بدون الدخول فى التفاصيل والاكتفاء بمثال المحرقة (الهولوكوست) فى أوروبا فى ظل النازية، أيضا لأن هناك من كان سيرد بأنه إذا كان اليهود تعرضوا للاضطهاد فى أوروبا، فإنهم نعموا فى أجزاء كثيرة من العالم الإسلامى وخلال فترات طويلة بالسلام والرخاء.

وثالث الملاحظات بشأن مسألة المفاهيم المستخدمة وتعريفها، وربما هذه تكون ملاحظة طرحت من قبل ولكننا نتناولها هنا من زاوية مختلفة، فهى تجنب استخدام تعبير «الإرهاب» طوال الخطاب عند التحدث عن الإسلام والمسلمين، وهو ما يوحى بأن طلاقا قد تم مع زمن استخدام تعبيرات «الإرهاب الإسلامي» أو «الفاشية الإسلامية». ولكن الأهمية لا تقف عند هذه الحدود، بل تتعداها إلى أنه سعى إلى التفرقة بين التيار العام للمسلمين فى العالم وبين المتطرفين الذين أبرز أنهم أقلية فى صفوف المسلمين، وذلك فى مسعى يتصف بالذكاء لتعبئة المسلمين فى أنحاء العالم مع الولايات المتحدة فى الحرب ضد حركة طالبان فى أفغانستان وتنظيم القاعدة، وإيضاح التناقض بين دعاوى المتطرفين وبين ما ورد بالقرآن الكريم من جهة واعتبار المتطرفين خطرا على العالم الإسلامى ذاته من جهة أخرى. كل هذا فى ظل سعى الخطاب لتكرار تأكيد عدم وجود نوايا للولايات المتحدة للاحتفاظ بأى شكل من أشكال الوجود العسكرى الدائم، لا فى أفغانستان ولا فى العراق.

ورابع وآخر الملاحظات فى إطار تعريف وتوظيف المفاهيم المستخدمة فى الخطاب هى حرص الرئيس أوباما على الدفاع عن «الحلم الأمريكي» وحيويته واستمرار مصداقيته، وربطه

بالتاريخ من جهة، وبالإنجازات المادية من جهة ثانية، وبالقيم التى يجسدها من جهة ثالثة، مع تبيان أنه لا يقتصر على جماعة عرقية أو قومية أو دينية دون غيرها، بل «مفتوح» للجميع، بما فى ذلك المسلمين، وهنا، ومرة أخرى، يقفز إلى الواجهة اعتبار التحدث إلى «الأمريكيين المسلمين»، أى حسابات الداخل الأمريكى.

الفصل الثانى

اليمين الدينى والمحافظ فى السياسة الأمريكية

أولا: اليمين الدينى فى السياسة الأمريكية

اتجهت الأنظار بشكل متزايد خلال فترتى ولاية الرئيس الجمهورى السابق جورج بوش الابن، لما اعتبر أنه دور متصاعد للكنائس المسيحية المختلفة، على تعدد انتماءاتها ومع تنوع ولاءاتها، ليس فقط فى المجتمع الأمريكى وهو أمر طبيعى منذ زمن بعيد، ولكن، وذلك هو الأهم، فى السياسة الأمريكية، سواء الداخلية أو الخارجية، وما يتصل بذلك من تأثير ملحوظ، سواء مباشر على عملية صنع القرار والسياسات عبر دور الكنائس وقياداتها وأتباعها كجماعات ضغط ومصالح بشأن قضايا بعينها، أو غير مباشر فى شكل التأثير على التكوين الفكرى لشخصيات متنفذة فى الدوائر العليا من النخبة السياسية الأمريكية. وللاطلاع على تأصيل تاريخى وفكرى لصعود اليمين الدينى المسيحى فى الولايات المتحدة، فمن المهم العودة لسلسلة الكتب المهمة والقيمة حول هذا الموضوع التى عكف على كتابتها منذ مطلع عقد الثمانينيات من القرن العشرين من القرن العشرين الكاتب والمفكر والدبلوماسى القدير السفير الدكتور يوسف الحسن مدير معهد الدراسات الدبلوماسية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد يتولد الانطباع لدى البعض بأن تصاعد هذا الدور للكنائس فى السياسة متجه فى مجمله نحو اليمين وأن هذا التصاعد مقصور على الكنائس التى تمثل اليمين الدينى، وربما ينبع ذلك من بروز دور كنائس اليمين الدينى المسيحى خلال العقد الأخير، وعلو صوته الاعلامى وضجيجه الخطابى، خاصة مع ما تؤكده استطلاعات الرأى فى الولايات المتحدة الأمريكية من أن نسبة الـ Evangelicans ضمن صفوف الشعب الأمريكى بلغت ما بين ٢٦٪ و٣٢٪ بحسب اختلاف الجهة المشرفة على إجراء استطلاعات الرأى تلك، وتوجه غالبية هؤلاء لليمين، على الأقل أخيرا. كما أن من الشواهد التى يشير إليها البعض للاستدلال والإثبات والتأكيد على ارتفاع أسهم اليمين الدينى المسيحى فى الولايات المتحدة تصاعد قوة ما جرى على تسميته بـ «الصهيونية المسيحية»، وهى تصب فى نفس مسار اليمين المسيحى وتعزز عرى العلاقة بينه وبين اليمين اليهودى داخل الولايات المتحدة وخارجها. وأخيرا، يتعين أن نذكر هنا عاملا آخر أسهم فى إبراز قوة اليمين المسيحى أكثر، ألا وهو تحالف هاتين الفئتين، أى اليمين الدينى التقليدى فى صفوف المسيحيين والصهيونية المسيحية، مع تيار بدا صاعدا فى الفكر والسياسة الأمريكيتين، أيضا خلال الفترة الماضية، وهو تيار «المحافظين الجدد».

وإذا انتقلنا إلى مستوى القضايا السياسية الداخلية محل اهتمام التيار العام للكنائس الأمريكية نجد أنها كانت فى الأصل تركز على المسائل ذات البعد الأخلاقى أو مرتبطة بمسائل ذات طابع أخلاقى دينى، ومن ذلك على سبيل المثال مسألة الإجهاض ما بين اعتباره حقا من حقوق المرأة وصولا إلى تحريمه بشكل مطلق، أو فيما بعد الأشهر الأولى للحمل، مرورا بربطه بقضايا اجتماعية أخرى ذات عمق أخلاقى ولها علاقة عضوية أو سببية بمسألة الإجهاض، ومنها قضية الاغتصاب التى تشكل هاجسا ومصدر توتر مجتمعى مستمر فى الحالة الأمريكية. وتعتبر قضية الإجهاض عادة مصدر استقطاب دائم على الساحة السياسية الأمريكية ليس فقط بين اليمين واليسار على الصعيدين الفكرى والسياسى وليس فقط بين العلمانيين والمتدينين وليس بين الليبراليين والمحافظين، ولكن يمتد ذلك إلى داخل الكنائس الأمريكية وفيما بينها، فنجد أن هناك من الكنائس من يتبنى موقفا متسامحا تجاه هذه القضية وحق المرأة إزاءها مثل الكنيسة التوحيدية Unitarian، بينما مازالت كنائس أخرى تتبنى موقفا متحفظا للغاية إزاء هذا الحق بل وترفض وصفه أصلا بـ «الحق». وتزداد حالة الاستقطاب تلك خلال سنوات الانتخابات وما يسبقها من حملات انتخابية، بل إن هناك البعض الذى يعتبر قضية الإجهاض إحدى القضايا المركزية فى أى انتخابات أمريكية، بما فى ذلك انتخابات ٢٠٠٨. وتلعب الكنائس دورها فى هذا المجال كجماعة ضغط وتدخل الحلبة فى صراع – يقننه التشريع الأمريكى – ضمن جماعات ضغط أخرى، نسائية أو خاصة بحقوق مدنية أو معادية لإدخال الاعتبارات الدينية فى المجتمع وسياساته.

وعلى الصعيد الداخلى أيضا، فإن مخاطر اليمين المسيحى الدينى على التناغم والانسجام للنسيج الاجتماعى والثقافى الأمريكى ازدادت وضوحا عقب أحداث ١١ سبتمبر فى مدينتى نيويورك وواشنطن الأمريكيتين. وظهر بقوة خطاب استقطابى من جانب العديد من رموز اليمين الدينى المسيحى يشير بشكل غير مباشر إلى التشكيك فى ولاء الأمريكيين العرب والمسلمين للولايات المتحدة، بل تعاظم هذا الخطاب وازداد تشعبا وتعددت وتنوعت الأصوات التى تعكسه ما بين رجال دين من عينة «بات روبرتسون» و«جيرى فولويل»، إلى شخصيات عسكرية قيادية من عينة الجنرال «بويكين» فى خطاب له بإحدى الكنائس، إلى سياسيين من اليمين الأمريكى بأطيافه المختلفة، إلى إعلاميين وأكاديميين وباحثين بجامعات ومراكز أبحاث

منتمين إلى اليمين الدينى وخلال خطب لهم فى مناسبات دينية أو فى إطار كنائس ومنظمات دينية يمينية التوجه والهوى.

وبالرغم من حرص الرئيس الأمريكى الجمهورى السابق جورج بوش الابن، والقليل من معاونيه أحيانا، على التقليل من قيمة بعض هذه التصريحات التحريضية القادمة من رموز اليمين المسيحى الدينى بحق المواطنين الأمريكيين العرب والمسلمين أو تأكيد أنها لا تمثل الموقف الرسمى للإدارة الأمريكية أو الحزب الجمهورى الحاكم، فإن هذه الموجة المتواصلة أثرت ولاشك بالسلب على العلاقات بين الأمريكيين العرب والمسلمين من جهة ومواطنيهم الآخرين من جهة أخرى، وأوجدت جدارا من الشك فى العديد من المناطق الأمريكية بين مواطنين أمريكيين من غير العرب والمسلمين وبين المجموعتين الأخيرتين، وهو الأمر الذى أدى إلى أن فئة من الأمريكيين باتت متهمة وعليهم إثبات براءتهم، بدلا من أن يكون الطبيعى أن يكونوا مواطنين عاديين حتى يثبت اتهامهم طبقا للمبدأ القانونى المعروف «البينة على من ادعى». وامتد هذا المسلك ليستهدف الرئيس أوباما منذ ترشحه للرئاسة الأمريكية من منطلق أن اسم أبيه هو «حسين» وأن له تجربة بمدرسة إسلامية بإندونيسيا.

وإذا كان اليمين الدينى المسيحى ابتغى من وراء مسعاه هذا صيغ هوية دينية ثقافية موحدة ومتناغمة قائمة على الانتماء للإرث اليهودى/المسيحى المشترك كنوع من تعزيز الهوية الوطنية الأمريكية أو تضييق إطارها، فإن النتيجة النهائية حتى الآن تبدو عكسية، حيث إنقسم غير العرب وغير المسلمين من الأمريكيين ما بين مؤيد ومعارض لهذه التوجهات لليمين المسيحى الأمريكى، بل إننا نزعم أنه برغم الغيوم التى خلفها خطاب اليمين المسيحى تجاه العرب والمسلمين وعلاقاتهم ببقية الأمريكيين، فإنه خطاب دفع الكثير من الأمريكيين غير المعنيين من قبل بالسعى للقراءة عن العروبة والإسلام، كما أنه دفع قطاعات من الأمريكيين لتبنى، والدفع، باتجاه خطاب ليبرالى متسامح مقابل، ما نزعم أنه بدأ يؤتى جزئيا أكله فى انتخابات ٢٠٠٦ التشريعية التى شهدت عودة مظفرة للحزب الديمقراطى إلى غالبية الكونجرس بمجلسيه ثم توج خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأمريكية لنوفمبر ٢٠٠٨.

أما على صعيد السياسة الخارجية، فإن اهتمامات الكنائس تتنوع، ومرة أخرى هناك الكنائس اليمينية التى دعمت الرئيس السابق بوش فى إعلان الحرب على العراق باعتبار أن

الرئيس الأمريكى يتلقى إلهاما من السماء هو الذى يدفعه ويحركه لتخليص العالم من «شرور» الرئيس العراقى السابق صدام حسين، ولإيجاد الحرية فى العراق ولشعبها، فى لغة شابهت تلك التى استخدمت فى الخطاب الموجه للاتحاد السوفيتى السابق خلال الحرب الباردة. ويجب أن نذكر هنا أن سقوط الاتحاد السوفيتى فى ظل إدارات جمهورية محافظة وتقليدية متعاقبة (فترتى ولاية الرئيس رونالد ريجان وفترة ولاية الرئيس جورج بوش الأب) استقبله اليمين الدينى المسيحى باعتباره انتصارا له، وبخلاف أولئك الذين استقبلوا نفس الحدث باعتباره انتصارا لليبرالية والرأسمالية. بل هناك من أسموه بنهاية التاريخ مثل «فرانسيس فوكوياما» وإن تراجع بعد ذلك عن مقولته هذه، فقد رأى اليمين الدينى فيه انتصارا «للخير على الشر» و«للإيمان على الكفر». وقد عزز هذا الحدث الخارجى من ثقة اليمين الدينى المسيحى فى نفسه ومن توسع اهتمامه بالقضايا الخارجية فى ظل حس رسالى ومهمة تبدو «إلهية» متمثلة فى فرض الخير فى العالم، بالطبع طبقا لتعريف اليمين الدينى المسيحى له. بل إن هناك من اليمين المسيحى من كان يبشر بأن الرئيس الأمريكى السابق بوش الابن يتلقى الهامه من الله بشأن ما يتخذه من قرارات، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وهو الأمر الذى عززته إشارات مبهمة فسرت فى هذا الاتجاه وردت فى عدة مناسبات على لسان الرئيس السابق ذاته أو على لسان أو فى كتابات عدد من كبار مساعديه، سواء فيما يتعلق بالحرب على العراق أو غير ذلك.

وعلى مستوى آخر داخل الإطار العام لقضايا السياسة الخارجية أيضا، هناك بالطبع قضية فلسطين، وهنا قد يطول الحديث وإن كنا نتطلع إلى عرضه على القارىء بشكل موجز وميسر. فالصهيونية المسيحية لها جذورها من الناحيتين الدينية واللاهوتية فى تطور الفكر البروتستانتى بتنويعاته وتفريعاته، ثم اختراقها لفكر وعقائد كنائس متعددة مثل «كنيسة اليوم السادس» ومن قبلها «كنيسة شهود يهوه»، ولاحقا والأهم هو الاختراق الذى نجحت الصهيونية المسيحية فى أن تقوم به لـ Evangelicans بما يمثلونه من ثقل مهم ومتزايد عبر العقود القليلة الماضية فى المجتمع الأمريكى. وتبدو الفكرة المحورية فى فكر الصهيونية المسيحية بسيطة للغاية: فلكى يتم تسهيل وتسريع عودة السيد المسيح يتعين أولا ليس فقط وجود دولة يهودية خالصة فى أرض فلسطين، ولكن أيضا ضمان أمن ومنعة هذه الدولة وقدرتها على «الصمود» فى وجه «أعدائها» والتفوق عليهم جميعا.

ومن المفارقات أن غالبية من يؤمنون بهذا الطرح مقتنعون أيضا بأن عودة السيد المسيح ستؤدى إلى زوال دولة إسرائيل، أى أن المساحة المشتركة بين هؤلاء وبين اتباع الصهيونية اليهودية، خاصة القوى اليمينية منهم، مرحلية ومؤقتة، ومن المفترض أن تكون محدودة زمنيا. إلا أن هذا لا يمنع الصهاينة اليهود من تثمين هذا الدعم الذى يتلقونه من الصهاينة المسيحيين ويعولون عليه ويعتبرونه طويل المدى. ونشير هنا إلى التأثير الذى مارسته الصهيونية المسيحية فى الماضى القريب، بما صارت تتمتع به من نفوذ إعلامى وتأثير دينى وثروات مالية، ليس فقط فى دوائر الإدارة الأمريكية، ولكن أيضا على صعيد أعضاء الكونجرس بمجلسيه (النواب والشيوخ) ، ودفعهم فى اتجاه دعم مطلق وغير مشروط لإسرائيل بدون أى معايير أو شروط.

ويذهب بعض المحللين إلى القول بأن بزوغ مفهوم «إسرائيل كدولة يهودية خالصة» الذى تقدم إلى الواجهة خلال السنوات القليلة الماضية، بما فى ذلك على لسان الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش الابن وعدد من كبار مسئولى إدارته، ثم حتى على لسان عدد، وإن كان محدودا، من مسئولى إدارة الرئيس أوباما الديمقراطية، جاء، على الأقل جزئيا، نتيجة التأثير المتزايد للصهيونية المسيحية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد تلقى تعبير «دولة يهودية خالصة» انتقادات حادة لم تقتصر على العرب أو المسلمين، بل امتد إلى ثلاث فئات مهمة. أما الفئة الأولى فهى رجال دين وكنائس مسيحية أمريكية رأت أصلا فى الطرح العقدى للصهيونية المسيحية نوعا من الهرطقة وخروجا عما هو معلوم، بالضرورة من أساسيات الدين المسيحى، بل تناقضها مع بعضها. أما الفئة الثانية من المنتقدين لهذا التعبير فتشمل دوائر سياسية أمريكية تترحم على أيام كان الموقف الأمريكى مرتكزا على «ديمقراطية إسرائيل» كواحة للديمقراطية فى الشرق الأوسط وكنموذج لما تود واشنطن أن ترى بقية دول المنطقة عليه، مع التغاضى بالطبع عما فى هذه المقولة من مغالطات قانونية وتاريخية فى ضوء المعاملة غير المتساوية لعرب ١٩٤٨ المعروفين باسم «عرب إسرائيل» وعدم السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويرى المنتقدون من هذا المنطلق أن هذه المفارقة تزداد فظاظة فى ضوء أن إدارة الرئيس بوش الابن أخذت على عاتقها مهمة «نشر الديمقراطية» فى الدول العربية والإسلامية، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، أيا كان رأينا فى جدية أو مصداقية هذه الدعوة، فى نفس الوقت الذى

بدأت فيه ترفع شعار «يهودية» الدولة الإسرائيلية أى التركيز عن مكونها العرقى بديلا عن طبيعة نظامها السياسى الديمقراطى، مما قلل كثيرا من المصداقية المحدودة أصلا للدعوة الأمريكية لنشر الديمقراطية فى العالمين العربى والإسلامى. وأخيرا اعتبر هؤلاء دعوة الإدارة الأمريكية للحفاظ على يهودية إسرائيل تناقضا مع الطابع العلمانى الذى يميز السياسة الأمريكية منذ عقود طويلة. أما الفئة الثالثة التى وجهت سهامها إلى مفهوم «يهودية» الدولة الإسرائيلية فجاءت هذه المرة من جانب يهود معتدلين وتقدميين، حيث رأى هؤلاء فى هذه الدعوة انصياعا من جانب مسئولين أمريكيين لرؤى متشددى اليهود المتدينين، حيث إن طبيعة الدولة الإسرائيلية هى مثار جدل داخل إسرائيل وبين صفوف شعبها من اليهود أصلا، فهناك من يدفع بالإعلاء من شأن يهودية الدولة ويمنحها الأولوية القصوى، بينما هناك من يريد دولة ديمقراطية فى الأساس. بل إنه داخل صفوف اليمين اليهودى داخل إسرائيل وخارجها، هناك من لا يزال يتمسك بالتوسع الجغرافى للدولة ولو على حساب طابعها اليهودى على المدى القصير، مفضلا ذلك على التركيز على الحفاظ على يهودية الدولة ولو فى بقعة جغرافية محدودة.

كما أن اليمين الدينى المسيحى فى الولايات المتحدة الأمريكية يلعب دوره فى قضايا خارجية أخرى، نذكر منها مثلا موقفه من كوبا ودعمه الفئات اليمينية فى صفوف المنفيين الكوبيين فى الولايات المتحدة فى رفض أى شكل من الحوار المباشر أو الشامل بين الولايات المتحدة وكوبا ويتبنون توجها إقصائيا يدعم خطط السعى للتخلص من نظام الرئيس فيدل كاسترو، سواء فى حياته أو بعد غيابه، فى ضوء الاتهام بـ «شيوعية» هذا النظام وإلحاديته و«شروره» التى تعادى ما تأمر به تعاليم «الرب» مثل مصادرة الممتلكات الخاصة وتقييد الملكية الخاصة والجور على الحريات الشخصية، وفى مقدمتها – دائما بحسب ادعاء هذا التيار – حرية الاعتقاد وحرية ممارسة الشعائر الدينية. وكان هذا التحالف ظاهرا فى قوته وفى تحالفه مع كل من يمين المنفيين الكوبيين والصهيونية المسيحية فى فترة رئاسة النائبة الجمهورية «اليانا روسليتينين» عن ولاية فلوريدا للجنة الفرعية للعلاقات الدولية المعنية بالشرق الأوسط فى مجلس النواب الأمريكى الذى كانت تسيطر عليه الأغلبية الجمهورية حتى انتخابات نوفمبر ٢٠٠٦.

ثانيا: كنائس أمريكية خارج حدود اليمين الدينى

بعد أن تناولنا الدور المجتمعى والسياسى لليمين الدينى المسيحى وكنائسه ورموزه فى الولايات المتحدة الأمريكية، نتعرض هنا لكنائس أخرى كان لها أدوار مختلفة. بل بعيدة عن اليمين الدينى المسيحى كما تعرضنا له آنفا. وعلينا أن نأخذ فى الاعتبار أن اليمين المسيحى الأمريكى يحاول بدوره التشكيك فى مشروعية «المرجعية المسيحية» لبعض هذه الكنائس ويحاول استبعاد بعضها خارج الإطار المسيحى بشكل عام موظفا منطق الإقصاء.

فهناك كنيسة الـ Presbyterian، وهى قد تبنت منذ سنوات موقفا حاسما وحازما ضد أطروحات الصهيونية المسيحية ومنطلقاتها العقائدية والفكرية ومحاولتها الربط بين الدعم المطلق وغير المشروط لإسرائيل وبين الحكم على صحة المعتقدات الدينية للمسيحى «المؤمن». وبالإضافة إلى هذا الموقف المبدئى نظريا ومنهجيا، فإن للكنيسة أسبابها الأخلاقية والمعنوية التى استندت إليها فى موقفها الذى بدا بشكل متزايد يكتسب أبعادا معادية لإسرائيل بسبب ما لاحظته بعثات متتالية من اتباع هذه الكنيسة وأساقفتها زاروا الأراضى المقدسة فى فلسطين من انتهاكات لحقوق الإنسان والشعب الفلسطينى على يد السلطات الإسرائيلية ومن تعد على أملاك كنسية فى الأراضى المحتلة بما فيها القدس الشريف بالإضافة إلى ما اعتبرته إخلالا بحقوق المسيحيين الفلسطينيين على وجه الخصوص. وقد تبنت الكنيسة منذ سنوات موقفا واضحا اعتبرته متسقا مع قناعاتها الدينية بشأن الإعلاء من قيمة العدل وهو الدعوة للسلام بين إسرائيل والشعب الفلسطينى على أساس صيغة دولتين فلسطينية وإسرائيلية على أرض فلسطين التاريخية.

وقد حاولت إسرائيل بقوة عبر السنوات الماضية وبوسائل متعددة تغيير هذا التوجه لدى كنيسة Presbyterian، سواء من خلال محاولة التحدث إليهم والتحاور معهم أو بالتلويح لهم بمميزات تأتى للكنيسة من وراء مراجعة مواقفها تجاه إسرائيل باتجاه ايجابى تجاه الدولة الإسرائيلية أو الإشارات الضمنية إلى الخسائر التى يمكن أن تعود على هذه الكنيسة من جراء استمرار المواقف السلبية لكنيسة Presbyterian تجاه إسرائيل. ومن جانبها، فإن كنيسة Presbyterian تبنت موقفا فاعلا ونشيطا ضد إعطاء المساعدات الأمريكية لإسرائيل بلا

مقابل تقدمه إسرائيل بشأن عملية السلام مع الفلسطينيين، كما دعت لمراقبة كيفية إنفاق هذه المساعدات وضمان عدم توجيهها ضد الفلسطينيين من خلال مصادرة أراضيهم أو تدعيم قوة أجهزة الأمن الإسرائيلية التى تمارس القمع ضد الفلسطينيين، كما ركزت بشكل خاص على رفض الاستيطان الإسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية وإدانته ورفض أى تسهيلات أمريكية تساعد على هذا الاستيطان أو التوسع فيه. ويعتبر هذا الموقف الأخير لافتا من جانب كنيسة مسيحية، نظرا لأن بعض الكنائس تتبنى موقفا متعاطفا مع الانشطة الاستيطانية بشكل عام، وفى الحالة الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية على وجه الخصوص، من منطلق رؤية دينية ترى فى الاستيطان إعمارا للأرض والقيام بمهمة «إضفاء التمدين والحضارة» على الأرض التى يجرى استيطانها، خاصة أن هذا يتسق أيضا مع أعماق الذاكرة التاريخية للأمريكيين وما فعلوه فى العالم الجديد. أما كنيسة Presbyterian فرأت أن هذا ينطبق فقط فى حالة أرض غير مأهولة بالبشر، وهو ما لا يتوافر فى حالة أرض فلسطين المحتلة وشعبها القابع تحت الاحتلال، كما عددت ما يرتكبه الاحتلال الإسرائيلى من انتهاكات لحقوق الشعب الفلسطينى ينفى أن تكون مهمة الاستيطان تؤدى إلى نشر المدنية والحضارة. ومن المهم أن نشير هنا إلى أن أحد الأسباب الإضافية وذات الطابع العملى لهذا الموقف من إسرائيل هو مصرع فتاة أمريكية منتمية لهذه الكنيسة كانت ضمن ناشطى سلام أمريكيين تظاهروا تضامنا مع الفلسطينيين فى مواجهة تعديات إسرائيلية من قبل السلطات والمستوطنين الإسرائيليين على منازلهم وأراضيهم فى أراض فلسطينية محتلة، حيث تعود أنصار هذه الكنيسة على القيام بزيارات تضامن للأراضى المحتلة مع الشعب الفلسطينى والدعوة للسلام العادل فى صفوف الإسرائيليين.

أما الكنيسة الأخرى التى سنتناولها هنا فهى الكنيسة «التوحيدية» Unitarianism والتى تعرضنا لها فى عجالة فى جزء سابق، وهى لها مواقف واضحة إزاء قضايا العرب، خاصة قضيتى الشرق الأوسط الأساسيتين: فلسطين والعراق. ونقول بداية إن هذه الكنيسة أقل فى عدد أتباعها وبالتالى فى تاثيرها من الكنيسة Presbyterian ، ولكنها بشكل عام أكثر انفتاحا وليبرالية، خاصة من حيث قناعاتها الدينية، حيث إنها ترحب فى صفوفها بأتباع كنائس أخرى، بل وبأتباع ديانات أخرى أصلا خارج نطاق الديانة المسيحية ككل، إلى درجة أن بعض

الكنائس الأخرى، خاصة الأصولية واليمينية والمحافظة، تتهمها بأنها خارج حدود المسيحية. وتبرر الكنيسة «التوحيدية» موقفها هذا بأنه راجع إلى أنها تعتبر نفسها ساحة حوار بين أتباع انتماءات عقائدية متعددة وليست حلقة ضيقة من المعتقدات والشعائر والعبادات وممارسيها، مشيرة إلى أنها ترى فى وضعيتها الراهنة حالة أكثر ثراءا وقدرة على التطور والانفتاح على الآخر فكريا وثقافيا. وربما يعود ذلك إلى أن المنتمين لهذه الكنيسة من الفئات الأكثر ثقافة وتجربة فى الحياة خارج الولايات المتحدة الأمريكية، بما فى ذلك فى بلدان العالمين العربى والإسلامى، أو من الأكثر تفاعلا مع الأجانب نظرا لمجالات تخصصهم وميادين عملهم داخل الولايات المتحدة ذاتها.

ومواقف هذه الكنيسة تجاه فلسطين لا تختلف كثيرا عن مواقف كنيسة Presbyterian تجاه هذه المسألة. ولكننا سنتعرض هنا لموقف الكنيسة «التوحيدية» من حرب العراق. ففى خضم التصعيد من قبل الإدارة الأمريكية الجمهورية للرئيس السابق جورج بوش الابن استعدادا لغزو العراق فى عام ٢٠٠٣ ولبناء جو عام موات داخل الولايات المتحدة وخارجها يكون مؤهلا لتقبل شن الحرب على العراق، قامت الكنيسة «التوحيدية» بتنظيم سلسلة من المحاضرات والندوات وورش العمل بداخلها للتحذير من الانجرار لتصديق مزاعم الإدارة السابقة بشأن العلاقة بين نظام الرئيس العراقى الراحل صدام حسين وتنظيم «القاعدة» بشكل عام أو باعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة على وجه الخصوص، كما سعت لتفنيد ادعاءات الإدارة الأمريكية بشأن امتلاك النظام العراقى السابق أسلحة دمار شامل. وذلك حتى فى خضم كلمة وزير الخارجية الأمريكى السابق «كولين باول» فى مجلس الأمن والتى قدم فيها معلومات وعرض فيها صورا لما قال إنها منشآت نووية عراقية، ثم عاد لاحقا بعد استقالته وأقر أنه تم تضليله وثبت أن هذه الصور كانت ملفقة والمعلومات كانت موضع «فبركة».

وكان الهدف من هذه السلسلة من الندوات التى نظمتها الكنيسة «التوحيدية» هو تعبئة الرأى العام الأمريكى ضد شن حرب فى العراق والتوعية بمخاطر الانسياق خلف هذه «الخطط الاستعمارية» التى تحول الولايات المتحدة من حاملة للواء التحرر والحرية على مستوى العالم إلى قوة إمبريالية بما يحقق نبوءة الشيوعية، كما رأت فى مثل هذه الحرب تهديدا لمجمل

القيم الليبرالية التى جسدها النموذج الأمريكى وطاعة لليمين الدينى فى مزاعمه وتغذية له. وسخرت هذه الكنيسة فى أنشطتها تلك من الحديث عن «وحى» أو «إلهام» يتلقاه الرئيس الأمريكى واعتبرت ذلك بمثابة محاولة لإحياء المقولة التاريخية التى تجاوزتها أحداث النهضة فى أوروبا والقائلة بـ «حق الملوك الإلهى فى الحكم» كما رأت فيها خلطا تشويشيا مقصودا بين «النبوءة والسياسة» وهو أمر اعتبرته مناهضا لمضمون المسيحية من جهة، وللتقدم الذى أنجزه العقل الإنسانى فى ظل العقلانية والليبرالية والعلمانية من جهة أخرى.

أما على مستوى القضايا الداخلية، فقد تصدت الكنيسة «التوحيدية» بصلابة لتمرير «قانون الوطنية» Patriot Act عقب أحداث ١١ سبتمبر ورأت فيه تقييدا لحريات شخصية وأساسية للمواطن الأمريكى بما يتناقض مع حق الإنسان فى التمتع بخصوصياته من جهة، ونقضا لحريته التى كفلتها له الأديان السماوية ثم التشريعات الوضعية، وفى مقدمتها الدستور الأمريكى ذاته من جهة أخرى. ورأت الكنيسة فى إعطاء السلطات الحق فى التنصت على المكالمات الهاتفية للمواطنين وغير ذلك من قيود، اعتداء على حرمة الحياة الشخصية والعائلية للمواطن الأمريكى، ومرة أخرى سعت لتعبئة الرأى العام الأمريكى للضغط على ممثليه فى الكونجرس لوقف مثل هذا التشريع وعدم السماح بتمريره. ولكن فى كل من الحالتين على حد سواء، أى فى حالة الحرب على العراق وفى حالة «قانون الوطنية»، فإن موقف الكنيسة «التوحيدية» ربما نجح فى توعية أعداد من الأمريكيين بالحقائق، ولكنه بالتأكيد لم يكن كافيا لتحقيق الهدف الفورى من وراءه وهو وقف البناء والتجهيز للحرب فى العراق وإعاقة تبنى الكونجرس الأمريكى لـ «قانون الوطنية»، وإن كان يحسب له أنه ربما ساعد فى التمهيد للإطاحة بسيطرة اليمين الأمريكى على الإدارة والكونجرس فى انتخابات نوفمبر ٢٠٠٨.

أما الكنيسة الثالثة والأخيرة التى سنتعرض لها هنا فهى كنيسة «المورمونز». ومثلها مثل الكنيسة «التوحيدية» وربما أكثر. تعرضت كنيسة «المورمونز» إلى اتهامات بأنها تغرد خارج السرب المسيحى، خاصة أن هذه الكنيسة لها، مع إقرارها بالطبع بمركزية موقع السيد المسيح فى عقيدتها، نبى خاص بها كما أن لها «ألواحا مقدسة» بجانب الكتاب المقدس، كما أنها منذ عقود تتعرض للاتهام بأنها تسمح بتعدد الزوجات، وهو ما دأبت الكنيسة على إنكاره باستمرار، كما أنها من جانب آخر تعرضت لاتهامات بالتشدد مثل تحريمها للتدخين ولاحتساء الخمر.

ولكن بخلاف الكنيسة «التوحيدية» والـ "Presbyterian" اللتين تتهمان بالليبرالية فإن كنيسة «المورمونز» تصنف على أنها من الكنائس التى تشدد على الالتزام العقائدى والتنظيمى لأتباعها. ومن جهة أخرى، تتسم هذه الكنيسة بدرجة عالية من تنظيم الاتباع وتعطى أولوية كبيرة للأسرة ودورها فى المجتمع، وتعمل على تعزيز الروابط بين الأطفال والكنيسة. وبعض هذه الخصائص جعلت كنيسة «المورمونز» عرضة أيضا للاتهام من طوائف مسيحية أخرى، خاصة أصولية ويمينية، بأنها قريبة من المسلمين وأنها أدمجت بعض العقائد الإسلامية فى تركيبها العقدى، وهو ما نفته الكنيسة تماما. إلا أنه من الثابت أن كنيسة «المورمونز» تتمتع بنفوذ سياسى لا بأس به، بالرغم من الانتقادات الموجهة إليها، فهى لها أعضاء بمجلسى النواب والشيوخ مدعومون من الكنيسة ومنتمون إليها، ولكن من جانبها، فإن أنشطة كنيسة «المورمونز» امتدت بالفعل إلى العالم الإسلامى، حيث إن للكنيسة فرقا من المتطوعين الشباب الذين تقوم بإرسالهم خارج الولايات المتحدة، وعدد منهم فى دول إسلامية للقيام بمهام طوعية فى مجالات انسانية أو تعليمية. كما أن جامعة «بريجهام يونج» التابعة لكنيسة «المورمونز» بها قسم ضخم للدراسات الإسلامية يقوم بالتدريس به بعض الأساتذة من بلدان إسلامية منهم مصريون، وبالجامعة كرسى للدراسات الإسلامية. وفى إطار انفتاحها على العالم الإسلامى، قامت الكنيسة منذ سنوات بإصدار سلسلة من أمهات الكتب فى مسيرة الحضارة الإسلامية، بما فيها بعض كتب السير والطب والفلسفة وغير ذلك، باللغتين العربية والإنجليزية. وتسعى الكنيسة باستمرار للتواصل مع السفارات الأجنبية فى الولايات المتحدة ودبلوماسييها، خاصة من الدول الإسلامية. كما أنها فى سياق سلسلة الأعمال الخاصة بالحضارة الإسلامية المشار إليها سابقا، فإن الكنيسة تعاونت مع سفارات ومراكز ثقافية لدول إسلامية فى العاصمة الأمريكية لتنظيم مناسبات عامة لإصدار كل مجلد من هذه الأعمال. وهذا الاهتمام بالتواصل الثقافى مع العالم الإسلامى لا ينفى على سبيل المثال احتفاظ الكنيسة بعلاقات جيدة مع المنظمات الأمريكية اليهودية واتخاذ ممثليها فى الكونجرس مواقف مؤيدة لإسرائيل، بل ربما ينبع هذان الموقفان من نفس المنطلق، أى الانفتاح على الطوائف غير المسيحية التى تشكل جزءًا من الشعب الأمريكى، بمن فى ذلك يهود وعرب ومسلمون، خاصة فى ضوء ما تواجهه كنيسة «المورمونز» من انتقادات من داخل المربع المسيحى كما ذكرنا من قبل.

ثالثا: صعود المحافظين الجدد: ومآلهم

كثيرون هم من تناولوا ظاهرة مايسمى بـ «المحافظين الجدد» فى الحياة الفكرية والسياسية الأمريكية، ولا شك فى أن الظاهرة تستحق مثل هذا التناول العلمى المدقق، نظرا لما تركه المحافظون الجدد من تأثير لم يقتصر على المجتمع الأمريكى وأفكاره وتوجهاته وسياساته، بل امتد تأثيرهم إلى العالم بأسره، ونستطيع أن نقرأ نتائج دورهم فى قمة عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترتى ولاية الرئيس السابق جورج بوش الابن من الشرق الأوسط إلى أمريكا اللاتينية، مرورا باوروبا وجنوب آسيا وغيرهما. وحتى قبل هزيمة الحزب الجمهورى فى انتخابات نوفمبر ٢٠٠٨ للرئاسة والكونجرس، فإن الثابت أن أيام المحافظين الجدد فى الحكم بدأت بالفعل فى الأفول بشكل تدريجى منذ ما قبل ذلك الوقت، وخلال الفترة الثانية لولاية الرئيس الأمريكى الجمهورى السابق جورج دبليو بوش، وتحديدا منذ ظهر بوضوح للجميع أن الحرب فى العراق هى أبعد ما تكون عن النزهة، أو الانتصار أو حتى الاستقرار. فخرج فى البداية مبكرا من صورة السلطة «ريتشارد بيرل» أحد أهم منظرى المحافظين الجدد والذى شغل منصب رئيس المجلس الاستشارى لوزارة الدفاع بالرغم من كونه من المدنيين، ثم خرج بعده «دوج فايث» الوكيل السياسى (أى القادم من صفوف المدنيين) لوزارة الدفاع، وتلا ذلك خروج «بول وولفويتز» أولا من وزارة الدفاع حيث كان نائبا مدنيا أيضا لوزيرها، ثم من البنك الدولى الذى رشحته لرئاسته الإدارة الأمريكية كنوع من التكريم له فانتهى الأمر به مقدما استقالته بعد فترة وجيزة من رئاسته للبنك تجنبا لفضائح تفجرت وكادت تهدد بالإطاحة به من موقعه. ولم تتوقف العجلة عند هذا الحد، بل تواصلت فى التصاعد لتتوج باستقالة «دونالد رامسفيلد» وزير الدفاع السابق نتيجة لفشل السياسات المتبعة فى العراق، وهذا بالطبع دونما تجاهل لمن استقالوا من مكتب الرئيس الأمريكى أو نائبه، مثل «ديفيد فرام» كاتب خطب الرئيس بوش الابن.

وقد تراوحت النظريات المختلفة حول الجذور التاريخية لفكر المحافظين الجدد وتطورهم الأيديولوجى والسياسى والاجتماعى، وهناك الكثير من الأدبيات التى تناولت هذا الموضوع بقدر من الإسهاب، وبعض هذه النظريات والاجتهادات ربطت بين جذورهم الفكرية وبين

بعض تنويعات الفكر النازى والفاشى، سواء فى أوروبا أو فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. والبعض نعت فكرهم بالقيام على أساس التمييز العرقى والعنصرى. ولكن المهم بالنسبة لنا هنا هو تعريف الموقع الفكرى والسياسى للمحافظين الجدد، وأعتقد أن من أهم التوصيفات التى أطلقت عليهم هو تعبير «ستالينيى اليمين الأمريكى». والمقصود بذلك التعبير هو وصف المحافظين الجدد بالجمود الأيديولوجى والتشدد الفكرى وغياب المرونة تجاه «الآخر». كما أن المقصود أيضا بإطلاق هذا التعبير على المحافظين الجدد هو تشبيههم بالستالينيين من حيث اعتبار من ليس معهم فهو عليهم، وكذلك من جهة الشدة والحدة والعنف فى مواجهة من يختلفون معهم فى الرأى والإطاحة بهم من أى موقع مؤثر أو ذى حيثية. ولكن هذا الوصف ليس محل إجماع، بل إن بعض المراقبين، خاصة من القريبين من المحافظين الجدد أنفسهم، يرون أن إصرار المحافظين الجدد مثلا على نشر الديمقراطية فى العالم كمهمة للسياسة الخارجية الأمريكية لدليل على التزام هؤلاء المحافظين الجدد بالليبرالية والديمقراطية، وبالتالى يدفع هؤلاء بأن المحافظين الجدد يمثلون يسار اليمين الأمريكى. ولكن الرد على هؤلاء سهل من جانب كثيرين يذكرون على سبيل المثال لا الحصر القيود التى تم إدخالها على الحريات الشخصية للمواطنين الأمريكيين أو المقيمين بصورة شرعية بالولايات المتحدة الأمريكية وممارستهم لحقوقهم، مثل التنصت على المكالمات الهاتفية وغير ذلك، بالإضافة إلى ارتباط المحافظين الجدد بفئات أخرى متهمة بالسعى لتقييد الحريات الأكاديمية فى الجامعات الأمريكية مثل «كامبس ووتش» التى يرأسها كل من «دانييل بايبس» و«مارتين كرامر» وغيرهما، وأخيرا ارتباطهم باليمين الدينى المسيحى وبالصهيونية المسيحية. كما أن هناك من يصف المحافظين الجدد بالبراجماتية، بل أحيانا من ينعتهم بالانتهازية.

ولا شك فى أن المحافظين الجدد اكتسبوا قوتهم السياسية واصبحوا رقما يعتد به فى المعادلة السياسية الداخلية الأمريكية منذ حكم الرئيس الراحل «رونالد ريجان». وبالرغم من مصداقية الكثيرين من داخل الحزب الجمهورى الأمريكى ومن خارجه فإن ريجان استند فى قوته إلى دوائر اليمين التقليدى المحافظ داخل الحزب وداخل المجتمع الأمريكى بأسره، بل إنه بعث قوة هذا اليمين التقليدى بعد فترة طويلة من التفكك والتفسخ امتدت

منذ فضيحة «ووترجيت» للرئيس الأمريكى الجمهورى الأسبق «ريتشارد نيكسون»، الذى اضطر إلى الاستقالة تجنبا للاقالة بسبب هذه الفضيحة، إلا أن الثابت هو أن المحافظين الجدد ترعرعوا سياسيا خلال فترتى حكم ريجان مستغلين أن الأجواء التى أفرزها ريجان مجتمعيا وسياسيا والمتعطشة لليمين بكافة صوره وأشكاله، خاصة الجديد منه والأكثر صلابة وتماسكا، وربما تشددا من اليمين التقليدى، قد ولدت حالة من الترحيب بالظهور والصعود السياسى للمحافظين الجدد. كما أن العديدين من رموز اليمين التقليدى، وفى مقدمتهم الرئيس ريجان نفسه، قد احتضنوا الوجوه الجديدة للمحافظين الجدد، ربما بسبب إحساس البعض بأن هذا التيار الجديد هو الذى سيبعث شباب اليمين الأمريكى بشكل عام من جديد، أو لعدم إدراك الفروق المذهبية والعقائدية بين اليمين التقليدى المحافظ وبين المحافظين الجدد. ولكن الثابت أنه بعد ذلك بسنوات، وتحديدا خلال فترتى حكم الرئيس جورج بوش الابن، تغيرت الأمور وظهرت كتابات وخطب وغير ذلك من جانب المحافظين التقليديين تهاجم بضراوة المحافظين الجدد وأطروحاتهم وتتهمهم بتحريف المرتكزات الأساسية للحزب الجمهورى والانحراف بمسيرة الحزب ورسالته والإضرار بالأمن القومى الأمريكى على المدى الطويل. وعزز من ذلك القول أن المرشح الجمهورى للانتخابات الرئاسية الأمريكية فى نوفمبر ٢٠٠٨ السيناتور/ جون ماكين يعد من رموز اليمين التقليدى المحافظ داخل الحزب الجمهورى، كما أنه حرص على الاحتفاظ بمسافة خلال حملته الانتخابية لمنصب الرئاسة من السياسات والأطروحات المرتبطة بشكل لصيق بالمحافظين الجدد، مما يؤذن بتراجع نفوذهم داخل الحزب الجمهورى ذاته. ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر أنه خلال رئاسة الرئيس ريجان شغل «دونالد رامسفيلد» منصب وزير الدفاع أيضا وكان يعمل تحت إمرته فى ذلك الوقت «ديك تشينى» الذى عاد بعد ذلك ليحتل موقع نائب الرئيس خلال فترتى حكم الرئيس الجمهورى جورج بوش الابن.

والمحافظون الجدد يتعرضون من بعض القوى التى تقف على هامش المشهد السياسى الأمريكى وأخرى تقف فى داخله للاتهام بالمسئولية عن الحربين الأمريكيتين فى كل من أفغانستان فى أكتوبر ٢٠٠١ وفى العراق فى مارس وأبريل ٢٠٠٣ ردا على هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على كل من نيويورك وواشنطن. بل إن البعض مثل المرشح المستقل السابق

للانتخابات الرئاسية الأمريكية «ليندون لاروش» لم يستبعد أن يكون المحافظون الجدد ضالعين فى التخطيط لأحداث ١١ سبتمبر فى إطار سعيهم للانفراد بالسلطة فى ظل إدارة الرئيس السابق بوش الابن ودفع الإدارة لتبنى خيارات المحافظين الجدد، سواء فى مجال السياسات الداخلية، ولكن الأهم هو مجالات السياسة الخارجية المختلفة. ولكن المحافظين الجدد متهمون أيضا باختراع مفاهيم فرضت نفسها على السياسات الأمريكية طوال فترتى ولاية الرئيس السابق بوش الابن. ومن تلك المفاهيم «محور الشر» الذى مزج بين الدين والسياسة ومثل مظلة وضعت تحتها إدارة بوش الابن الجمهورية وفى ظل أوج هيمنة المحافظين الجدد عليها كافة الدول التى ترى أنها تتبنى مواقف سياسية مناهضة لخيارات الإدارة الأمريكية وسياساتها. وتحت هذا العنوان شملت الإدارة دولا مثل إيران والعراق (فى عهد الرئيس العراقى السابق صدام حسين) وليبيا (قبل إعلان الأخيرة كشف المعلومات عن برامجها لأسلحة الدمار الشامل وتخليها عنه) وسوريا والسودان (قبل توقيع حكومة الخرطوم على كل من اتفاق نيفاشا للمصالحة مع المعارضة الجنوبية ممثلة فى الحركة الشعبية لتحرير السودان واتفاق أبوجا مع عدد من فصائل المتمردين فى إقليم دارفور) وكوبا (المتعرضة أصلا لعقوبات أحادية أمريكية مفروضة عليها منذ عقد الستينيات من القرن العشرين فى القرن العشرين) وكوريا الشمالية (المتعرضة لعقوبات دولية محدودة). وقد تضمنت المعايير التى بموجبها يتم إدخال الدول فى «محور الشر» مدى تطوير هذه الدول لبرامج نووية ذات وجهة عسكرية أو أسلحة دمار شامل، وكذلك الإدعاء الأمريكى بأن هذه الدول تدعم منظمات تعتبرها الإدارة الأمريكية «إرهابية»، وما تزعمه الجهات الأمريكية المعنية من أن حكومات هذه الدول تنتهك حقوق الإنسان لشعوبها، وعداء بعض هذه الدول (تلك العربية والإسلامية فى منطقة الشرق الأوسط) لإسرائيل أو لعملية السلام العربية الإسرائيلية التى تتبناها الإدارة الأمريكية أو حتى اتهامها بالعداء للسامية. ولكن بالطبع هناك من يقول بأن الدافع الرئيسى لتصنيف دول وحكومات فى هذه القائمة هو وقوفها حجر عثرة أمام تنفيذ المخططات الأمريكية فى بلدانها أو فى مناطقها.

وقد نجح المحافظون الجدد خلال فترتى ولاية الرئيس السابق بوش فى إقامة شبكة من التحالفات مع قوى تتفق معها فى بعض الأهداف والاستراتيجيات مما مكنها من بناء روابط

مع هذه القوى مما حقق تعزيزا متبادلا للمواقف فيما بينهما. ومن هذه القوى اليمين المسيحى بفصائله المتنوعة، سواء أتباع «جيرى فولويل» و«بات روبرتسون» وغيرهما مثل الجنرال «بويكين» وما شابهه من رموز اليمين المسيحى الذى يتبنى مواقف مناهضة أيضا للعرب والمسلمين بشكل عام. ولم يقتصر الأمر على هذه القوى، بل تطور تحالف مماثل مع قوى اليمين فى صفوف الأمريكيين اليهود، فى إطار وجود تماثل مصالح بشأن جعل إسرائيل القوة التى لا ينازعها أحد فى الشرق الأوسط ووحدة الهدف فى القضاء على الأعداء الإقليميين لإسرائيل. ويجب أن نذكر هنا أن «ريتشارد بيرل» كان قد رأس فريق عمل استشارى أعد تقريرا فى عام ١٩٩٦ قدمه لرئيس الوزراء الإسرائيلى اليمينى الليكودى حينذاك «بنيامين نتانياهو» بشأن ما يجب أن تقوم به إسرائيل لتحييد أو القضاء على أعدائها الفعليين والمحتملين، وتضمنت المجموعة الأخيرة حتى دولا فى حالة سلام مع إسرائيل مثل مصر أو دولا ليست أصلا فى حالة عداء مباشر مع إسرائيل مثل المملكة العربية السعودية وباكستان.

ولكن فى كل الأحوال اتسم المحافظون الجدد بالذكاء والاستفادة من خبرة وتجارب الحياة السياسية السابقة فى الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال كان المحافظون الجدد من الذكاء بحيث كلما خرج مسئولون فى مختلف الوزارات والجهات الحكومية الأمريكية المهمة إلى التقاعد خلال فترتى حكم الرئيس السابق بوش الابن، خاصة فى تلك الجهات التى تتسم بالحساسية، فإنهم كانوا يحرصون على زرع عناصر من المنتمين إليهم، خاصة من متوسطى السن من كوادرهم، فى هذه الأماكن، بحيث يضمنون أنهم حتى حين يذهبون بعيدا عن مقاعد السلطة فى الفترة التالية مباشرة لفترتى ولاية الرئيس بوش الابن فإنهم يستطيعون الرهان على المدى الطويل، أى على تصعيد كوادرهم إلى المناصب القيادية فى المواقع والمؤسسات التى يوجدون بها حاليا. وبالتالى تولى مقاليد الأمور فى الإدارة فى مراحل قادمة بحيث تكون القيادة السياسية هى التى تحتاج إليهم لتسيير الأمور، ومن ثم يعود لهم القياد مرة أخرى، ويحافظون على نفوذهم حتى فى الفترات التى لا يمارسون فيها الحكم مباشرة ولا يقفون فى الدائرة الضيقة للحكم، كما يمكنهم ذلك من احتواء أى محاولات مستقبلية من الإدارات التى لا تتفق معهم فى التوجهات للتخلص من آثار المحافظين الجدد على السياسات والمؤسسات الأمريكية على حد سواء.

ومن المؤكد فى كل الأحوال أن المحافظين الجدد حاولوا إثبات أنهم الأكثر حرفية فى الالتزام بتعاليمهم وأيديولوجيتهم، وبالتالى هم الأكثر تشددا فى مسعاهم لتطبيق تلك الأيديولوجية على أرض الواقع مهما كانت التضحيات وبدون قبول لتقديم أى تنازلات أو القبول بأى حلول وسط أو صيغ توفيقية. وربما يكون هذا مفهوما فى السياسة الداخلية، ولكن عندما يترجم إلى السياسة الخارجية فإن الأمر يعنى الإطاحة بقيم ومبادئ وأعراف وقواعد قانونية ثابتة فى القانون الدولى وفى التنظيم الدولى، كما يعنى تجاوز الأطر الدولية متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة، وقد يعنى اتباع الأحادية فى العلاقات الدولية تبنى نهج يعتمد على استعراض القوة أو استخدامها بالفعل لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية للدولة، حتى ولو لم يتوافر بشأنها أى توافق دولى، أو حتى بناء تحالف دولى متفق على هذه الأهداف. وقد رأينا هذا جليا فى النهج المتبع فى التعامل مع المسألة العراقية، وصولا إلى اتخاذ قرار غزو العراق عام ٢٠٠٣.

ولا شك فى أن المحافظين الجدد سيظلون لفترة زمنية قادمة ظاهرة فى الحياة الفكرية والسياسية والثقافية الأمريكية، كما سيظلون مثارا للنقاش والجدل والأخذ والعطاء ما بين متعاطف معهم ومعاد لهم ومحايد يسعى للحقيقة لوجه العلم أو الحقيقة أو كليهما معا. وسنرى فى الأيام القادمة، خاصة فى ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية لنوفمبر ٢٠٠٨، تراجعا للمحافظين الجدد، خاصة بالنسبة لمواقع صنع القرار أو التأثير فيه، بشكل مباشر أو غير مباشر، وإن كان مستقبل دورهم الفكرى والثقافى والإعلامى والاجتماعى على المدى الأبعد سيتحدد وفق تفاعل العديد من العوامل المتشابكة، التى يتصل بعضها برد فعل المحافظين الجدد إزاء التطورات السياسية الداخلية القادمة على الساحة الأمريكية، وبعضها الآخر يتصل بتعامل بقية القوى والتيارات الفكرية والسياسية فى المجتمع الأمريكى مع المحافظين الجدد فى المستقبل المنظور، ومدى استمرار نفس نسق التحالفات الحالية للمحافظين الجدد، ومدى إمكانية مراجعة المحافظين الجدد لأطروحاتهم الفكرية وأهدافهم السياسية واستراتيجياتهم التنفيذية للاستفادة من دروس السنوات الماضية عندما كانوا متنفذين فى مواقع السلطة ودائرتها المغلقة فى إدارة الرئيس السابق جورج بوش الابن.

رابعا: هل يوجد يسار فى الولايات المتحدة

عقب انتخابات نوفمبر ٢٠٠٨ الرئاسية والتشريعية الأمريكية، طرحت العديد من التساؤلات على الصعيدين الفكرى والسياسى، ومن هذه التساؤلات سؤال قد يبدو للوهلة الأولى نظريا، ولكنه فى واقع الأمر شديد الصلة بما يجرى الآن من جدل سياسى حول نتائج الانتخابات الأمريكية الأخيرة، خاصة فى شقها الرئاسى. فقد سمعنا كلاما كثيرا عن أن الرئيس الديمقراطى «باراك أوباما» يمثل اليسار الليبرالى داخل الحزب الديمقراطى، ويحظى بالدعم أساسا من فصائل يسار الحزب. ويستدعى الأمر إلى الذاكرة نقاشات مطولة ضاربة بجذورها فى عمق التاريخ السياسى الأمريكى حول مدى وجود يسار فى الحياة السياسية بالولايات المتحدة من عدمه وعن تعريف هذا اليسار ومدى قربه أو بعده على المستوى المفاهيمى من تعريفات اليسار المتعارف عليها فى بقية أنحاء العالم، وإلى أى درجة يتصف تعريف اليسار فى الولايات المتحدة بالإطلاق أو النسبية. ونزعم أنه لم يتم حسم هذه النقاشات حتى هذه اللحظة. فلا شك فى أن اليسار موجود، وكان دائما موجودا، فى الولايات المتحدة على الصعيد الفكرى من خلال مساهمات المثقفين والمبدعين من الأمريكيين ومن المهاجرين الجدد المتدفقين بشكل متواصل على الولايات المتحدة، وكذا على الأصعدة الثقافية والاجتماعية والفنية من حيث دور منظمات خدمة مجتمع وجماعات شبابية ونسائية واتحادات طلابية ونقابات عمالية وهيئات ثقافية وغير ذلك. ولكن بقى اللبس وغياب الوضوح صفتين ملازمتين لمحاولات الرد على التساؤلات الخاصة بمدى وجود اليسار على الصعيد السياسى ودوره فى الحياة السياسية الأمريكية.

وبداية علينا أن نأخذ فى الاعتبار عناصر تاريخية تتصل بخصوصية التكوين الاجتماعى للشعب الأمريكى، وهو الأمر الذى أثر لاحقا على التشكيل الطبقى لهذا المجتمع. فالمجتمع الأمريكى تكون تاريخيا بشكل تراكمى عبر موجات هجرة ممتدة زمنيا منذ اكتشاف القارة الأمريكية وحتى لحظتنا الراهنة. وبالتالى لم يتطور التكوين الطبقى لهذا المجتمع بالشكل المتعارف عليه فى العالم القديم، وتحديدا كما فى الحالة الأوروبية. كما أن «نضال» الشعب الأمريكى ضد الاحتلال البريطانى كان ذا خصوصية مميزة له، وهو أنه نضال شهد تماثل الطرف المحتل والطرف الواقع تحت الاحتلال فى اللغة والعقيدة الدينية والثقافة والعرق، مما

لم يسمح بتطور طبقى مماثل لذلك الذى حدث مثلا فى بلدان العالم الثالث خلال وبعد حروب حركات التحرر الوطنى بها. أما الأمر الثانى الذى يتعين عدم إغفاله ويرتبط بالعامل الأول، ألا وهو «سيولة» البناء الاقتصادى والاجتماعى الأمريكى، نظرا لأن غلبة الانتماءات العرقية من جهة وكون الاقتصاد الأمريكى اتصف لعقود طويلة بأنه اقتصاد وفرة وفرص مفتوحة للمنافسة وحراك اجتماعى غير مقيد سوى بالعمل، كل ذلك حجم كثيرا، دون أن يقوض تماما، إمكانات بلورة وعى بالهوية الطبقية وانتماء لها أو الانضمام للنضال الاجتماعى والسياسى تحت رايات يسارية للفئات الاجتماعية الأضعف فى ذلك المجتمع.

كذلك يتعين أن نتذكر هنا أن آلاف المثقفين والفنانين والمبدعين اليساريين فروا إلى الولايات المتحدة من أوروبا منذ ثلاثينيات القرن العشرين، هربا من تصاعد المد اليمينى الفاشى فى القارة القديمة وأملا فى الحرية المتوافرة فى الولايات المتحدة. إلا أن هؤلاء ما لبثوا أن واجهوا تحرشات ومضايقات متزايدة، بعضها ذات طابع مؤسسى، خاصة فى ظل «المكارثية» كما سيرد ذكرها تفصيلا لاحقا. وبينما أثرى هؤلاء الحياة الفكرية والثقافية والفنية الأمريكية، فإن بعضهم اضطر أما لمغادرة الولايات المتحدة بحثا عن مكان أكثر أمنا وحرية، أو حاول تجنب الضربات واحتوائها والتعايش مع الواقع للاستفادة مما يوفره المجتمع الأمريكى من هامش حركة وفرص السماء المفتوحة.

ومن الثابت تاريخيا أن اليسار فى إطار تنظيمى نشأ مبكرا فى الولايات المتحدة، وإن كان متأخرا بالطبع عن نشأته فى العالم القديم، خاصة فى أوروبا. أما بالنسبة لليسار الماركسى فإن الحزب الشيوعى الأمريكى نشأ بعد سنوات معدودة من قيام الثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧، والتى تعرف فى الأدبيات السياسية اليسارية التقليدية بـ «الثورة الاشتراكية العظمى»، وبالتالى تعرض هذا الحزب للتعامل بحذر وشك من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية. أما منذ انطلاق الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكى بقيادة الاتحاد السوفيتى السابق والرأسمالى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد تعرض الحزب الشيوعى الأمريكى وغيره من التنظيمات اليسارية الاشتراكية والماركسية للملاحقة والتقييد، بل وللاعتقال والتعذيب فى السجون، بالإضافة إلى محاربة أعضاء هذه القوى والمتعاطفين معها فى عملهم وموارد رزقهم. وكان قمة المحنة

لليسار السياسى الأمريكى هى الحملة المكارثية التى استمرت منذ بداية عقد الخمسينيات فى القرن العشرين، والتى قادها السيناتور «مكارثى» وشهدت استجوابات لمثقفين وفنانين وسياسيين أمريكيين لمجرد الاشتباه فى تعاطفهم مع اليسار، سواء بمعناه التقليدى أو بمعناه الواسع، وانتهى الأمر باتهام هؤلاء بالعمالة للاتحاد السوفيتى السابق وحملات تشهير بحق هؤلاء طالت فى نهاية الأمر من اليسار بشكل عام، سواء من شعبيته أو سمعته على الصعيدين الجماعى والفردى بين صفوف الشعب الأمريكى.

وللحزب الشيوعى الأمريكى مواقف مهمة على الصعيد الدولى، نذكر منها هنا على سبيل المثال لا الحصر تبنيه لدعوات نزع السلاح، سواء خلال الحرب الباردة أو بعدها. كذلك كان للحزب الشيوعى الأمريكى مواقف واضحة إزاء الانقسامات التى شهدتها الحركة الشيوعية العالمية، ومن ذلك على سبيل المثال أهم انقسامات هذه الحركة، وأعنى هنا الخلاف السوفيتى الصينى الذى بدأ فى ستينيات القرن العشرين، حيث إنحاز الحزب الشيوعى الأمريكى بشكل واضح وقاطع فى هذا الشأن إلى جانب الحزب الشيوعى السوفيتى ووجه انتقادات حادة ولاذعة لمواقف الحزب الشيوعى الصينى واعتبر انشقاق الحزب الشيوعى الصينى عن المنظومة الشيوعية العالمية، وما تبع ذلك من انقسام فى تلك المنظومة نتيجة انقسام الأحزاب الشيوعية فى العالم، بل وفى البلد الواحد، ما بين مؤيد للحزب الشيوعى السوفيتى ومؤيد للحزب الشيوعى الصينى، اعتبر ذلك بمثابة تقديم خدمة مجانية للمعسكر الرأسمالى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وإضعافا للجبهة العالمية المناهضة لهذا المعسكر. وبالطبع أضاف هذا الموقف لمصداقية الاتهامات من جانب الإدارة والكونجرس والأجهزة الأمنية الأمريكية للحزب الشيوعى الأمريكى بالعمالة للاتحاد السوفيتى وخيانة امن ومصالح الوطن (الولايات المتحدة) لدى الشعب الأمريكى، خاصة أن موقفا كهذا من جانب الحزب الشيوعى الأمريكى زاد ضراوة عقب التقارب الأمريكى الصينى الذى جاء بعد زيارة الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون للصين الشعبية فى مطلع سبعينيات القرن العشرين.

وقد أفرزت الصراعات فيما بين الحركات الشيوعية ذاتها تداعياتها على الساحة الأمريكية، فوجدنا منذ مراحل تاريخية مبكرة أحزاب تروتسكية وستالينية وماوية وغير ذلك، ولكن بالطبع دون أن يكون لها ثقل جماهيرى أو تنظيمى له وزنه إذا ما قسناه على امتداد

أراضى الولايات المتحدة الأمريكية. وجاءت مرحلة جديدة ونوعية مختلفة فى تطور مكونات اليسار على الساحة الأمريكية عقب أحداث النصف الثانى من الستينيات من القرن العشرين، وتحديدا عام ١٩٦٨، فى أوروبا وأمريكا الشمالية، وهى ما سميت أحيانا بثورة الشباب. وبالرغم من أن التركيز الأساسى فى الحالة الأمريكية كان على قضية ذات طابع خارجى، ألا وهى حرب فيتنام فى ذلك الوقت، مقارنة بنفس الأحداث فى أوروبا والتى ركزت أساسا على المطالبة بتغييرات راديكالية فى الداخل، على صعيد السياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة والفنون (مثل ظهور فرقة البيتلز الموسيقية واكتسابها شعبية جارفة)، فإن الحالة الأمريكية لا يمكن إغفالها بشأن ما أفرزته هذه الأحداث من ظواهر عدة، بعضها فى الموسيقى والرسم، ولكن بعضها الآخر فى الفكر والسياسة، مثل صعود ما جرى على تسميته بـ «اليسار الجديد». ولم يوجه اليسار الجديد سهامه فقط للنظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى الرأسمالى القائم فى الولايات المتحدة، ولكنه وجه سهاما قد لا تقل حدة لليسار التقليدى الأمريكى، موجها إليه اتهامات أقلها الجمود وعدم القدرة على مراجعة الفكر والخطاب السياسى للتأقلم مع المتغيرات الجديدة التى شهدها المجتمع الأمريكى، وأشدها التبعية للخارج. وقد استنزف هذا الهجوم اليسار التقليدى وجره للرد على هذه الاتهامات والدخول فى معارك جانبية فيما بين صفوف اليسار قديمه وجديده.

ولم يكن هذا هو التطور الوحيد الذى طرأ على تشكيلة اليسار الأمريكى ومرجعياته الفكرية وبرامجه السياسية، بل إن تحولات أخرى طرأت عليه، وربما من أهمها موضوع الحفاظ على البيئة وحمايتها، والذى بدأ يظهر منذ سبعينيات القرن الماضى، ولكنه اكتسب قوة دفع أساسية بعد «قمة الأرض» التى انعقدت فى مدينة ريو دى جانيرو البرازيلية فى يونيو ١٩٩٢، وصارت المسألة البيئية معيارا مهما للمفارقة بين اليمين واليسار، كما نشأت أحزاب تتبنى دعوة الحفاظ على البيئة فى الولايات المتحدة. وبالمقابل، لم يكن لظهور اليسار الدينى – وتحديدا «لاهوت التحرير» – خلال نفس العقد، أى سبعينيات القرن العشرين تأثير يذكر على الحالة الأمريكية، أى لم يؤد إلى ظهور تيارات أو أحزاب موازية ذات ثقل فى الولايات المتحدة. وربما يعود ذلك إلى أن الغالبية من الأمريكيين من الطائفة البروتستانتية وما نشأ عنها من تنويعات، أما الكاثوليك فهم أقلية المسيحيين فى المجتمع الأمريكى، بينما نشأ «لاهوت التحرير» أساسا

فى صفوف الكاثوليك، وتحديدا فى إطار الكنيسة الرومانية الكاثوليكية. ويبقى التحول الأبرز والأهم اليوم فى تطور اليسار الأمريكى هو صعود الحركة الجماهيرية المعادية للعولمة فى طورها الراهن فى حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة. ولأسباب عديدة ليس هنا المجال لسردها تفصيلا، برزت أقوى التيارات الممثلة لهذه الحركة فى الولايات المتحدة، وبشكل حثيث أخذت هذه التيارات ترفع شعار الدفاع عن الفقراء الأمريكيين وبقية الفئات المهمشة فى المجتمع الأمريكى مثل الأقليات وكبار السن والمرأة والعاطلين عن العمل وغيرهم، وتتبنى مطالبها بدءًا بإصلاح شامل لنظام التأمين الصحى، وهو مطلب تبناه الرئيس أوباما خلال حملته الانتخابية ودفع بقوة لتطبيقه منذ توليه الرئاسة، وإن عبر تقديم بعض التنازلات إزاء أفكاره الأصلية فى هذا الشأن، ومرورا بإدخال تحسينات جوهرية على النظام التعليمى الحكومى، وانتهاء بالمطالبة بزيادة الضرائب على الأفراد الأثرياء والشركات الكبرى وإزالة عبئها من على كاهل الفقراء وغير القادرين ماديا. وبدا لفترة أن هذه التيارات هى الشكل الجديد لليسار، أخذا فى الاعتبار العديد من خصائص هذا اليسار.

وكانت الخاصية الأولى هى توظيفه لمعطيات الثورة العلمية والتكنولوجية ومنتجاتها المعلوماتية والاتصالاتية لصالح التعريف بمخاطر العولمة الرأسمالية ولإيجاد آلية تواصل واتصال فيما بين أنصار هذه التيارات فى الولايات المتحدة والعالم بأسره. أما الخاصية الثانية فتتعلق بأن معظم قادة هذه التيارات وأنصارها هم من الشباب، وهو الأمر الذى يحمل فى طياته وجهين، الأول إيجابى بمعنى ضمان الاستمرارية الزمنية لهذه الحركة ككل، والثانى سلبى بسبب التخوف من أن يفقد هؤلاء الشباب حماسهم عندما يتقدمون فى السن ويأتون تحت مطرقة الاحتياجات المادية الشخصية والعائلية لهم وسندان التقييد والاحتواء من قبل السلطة والمجتمع على حد سواء. أما الخاصية الثالثة فتتصل بأن هذه التيارات تتبنى النهج السلمى وترفض اتباع العنف، وهو ما قد يترتب عليه أيضا أحد أمرين: الأول هو نجاح هذه التيارات فى كسر حلقة العزلة بينها وبين الجماهير وصولا إلى توسيع قاعدتها الجماهيرية، وبالتالى فرض برنامجها على السلطة والمجتمع عبر آليات سلمية، قد لا تتبع بالضرورة المنهج الديمقراطى الأمريكى التقليدى، أما الثانى فهو نجاح النخبة السياسية والاقتصادية والثقافية

فى ترويض هذه الحركات واستنزافها فى قضايا هامشية وإبعادها عن مسارها الأصلى عبر استخدام توجهها السلمى ودفعه فى طرق جانبية وإشغالها فى قضايا فرعية.

وبالرغم مما تقدم، فقد حرصت العديد من الأحزاب والجماعات اليسارية الأمريكية على المساهمة فى الانتخابات الأمريكية على اختلاف وتنوع مستوياتها، رئاسية أو نيابية أو محلية، عبر مرشحين، ولو بشكل رمزى فى بعض الأحيان، ربما أساسا لاستخدام هذه الانتخابات كمناسبات للترويج لبرامجها السياسية، بل وتعريف الجماهير بوجودها أصلا والتفاعل مع تلك الجماهير والتعرف على مشكلاتها عن قرب ثم أقلمة أطروحاتها الفكرية والسياسية مع استنتاجات هذه المعايشة الحياتية للجماهير، التى من المفترض أصلا أن تشكل قاعدتها الشعبية. فنجد على سبيل المثال فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية مرشحى أحزاب يسارية يترشحون فى الانتخابات الرئاسية فى عدد من الولايات أو المدن، وربما لا يسمع أحد عنهم خارج دائرة هذه الولايات أو المدن، سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها. حدث هذا فى الماضى للحزب الشيوعى الأمريكى، وحزب العمال الأمريكى، وأحزاب يسارية صغيرة أخرى، تروتسكية أو لينينية أو ماوية أو غير ذلك، بالإضافة إلى ما يسمى بأحزاب اليسار الجديد مثل أحزاب البيئة. ولا تطمح أى من هذه القوى والأحزاب إلى الفوز فى هذه الانتخابات، بل مجرد إثبات الوجود وإبراز أن هناك أحزابا أخرى غير الحزبين الجمهورى والديمقراطى على الساحة الأمريكية وأن هناك مشروعات أيديولوجية وسياسية مغايرة تماما لما يجسده الحزبان.

خامسا: اليسار الأمريكى وحكاية الحزب الديمقراطى

إذا كنا قد تحدثنا فى جزء سابق عن الجذور التاريخية لتطور اليسار فى الولايات المتحدة الأمريكية، وتحديدا فى الحياة السياسية الأمريكية، فإننا نتناول هنا حالة محددة وهى وضعية الحزب الديمقراطى الأمريكى، احد القطبين التقليديين للبناء السياسى الأمريكى، حيث درج البعض على اعتباره يمثل «يسار» المشهد السياسى الأمريكى، بل قارنه البعض بحزب العمال البريطانى فى مواجهته لحزب المحافظين، باعتبار الأول يمثل اليسار والثانى يجمع تيارات اليمين. إلا أن التاريخ والواقع يثبتان أن هذه المقارنة غير دقيقة وأن تصنيف الحزب الديمقراطى فى خانة اليسار على إطلاقها غير متطابقة تماما مع الواقع.

ويوجد ثلاث مدارس أساسية معروفة ولكل منها أتباع وأنصار فيما يتعلق بتصنيف الحزب الديمقراطى الأمريكى.

أما المدرسة الأولى فتصنف الحزب الديمقراطى باعتباره يمثل «يسار الوسط» فى الحياة السياسية الأمريكية. ويدلل أصحاب هذا الرأى على صحة ما يذهبون إليه بالإشارة إلى القطاع المهم من القاعدة الشعبية للحزب الديمقراطى الأمريكى، بل ما يطلقون عليه «العمود الفقرى» لجماهيرية الحزب، وهم هنا يشيرون إلى النقابات العمالية والمنظمات الطلابية والشبابية والنسوية والجماعات الطوعية الجهوية والنوعية، والتى تشكل جميعا رصيدا تاريخيا ومستمرا للحزب الديمقراطى. ويخلص أصحاب هذا الرأى إلى أن قيادة الحزب الديمقراطى، أيا كانت انتماءاتها الطبقية أو مصالحها الاقتصادية أو تطلعاتها الاجتماعية الشخصية والفئوية أو انحيازاتها الفكرية والأيديولوجية أو برامجها واهتماماتها السياسية أو مصادر تمويلها، تجد نفسها فى نهاية الأمر مدفوعة لتبنى مواقف تعكس وتدافع عن مصالح من يمثلون القاعدة الشعبية العريضة المؤيدة للحزب والتى يعتمد عليها فى أى انتخابات يخوضها الحزب على الصعيدين المحلى والوطنى، سواء انتخابات رئاسية أو نيابية أو لمناصب حكام الولايات أو العمد أو غير ذلك، وهو ما بدا واضحا تماما فى حالة الرئيس باراك أوباما.

ونجد المدرسة الثانية تتمثل فيما يقرون بأن الحزب الديمقراطى لا يقف فى أى موقع فى يسار الخريطة السياسية بالنظام السياسى الأمريكى، لا فى اليسار ولا حتى فى يسار الوسط.

ويقول هؤلاء بالمقابل، إن الحزب الديمقراطى الأمريكى يمثل بوضوح الوسط السياسى، ويضربون مثالا على ذلك بالجهد القيادى الذى بذله آخر رئيس ديمقراطى أمريكى، الرئيس السابق بيل كلينتون، لبلورة أيديولوجية ما أسماه هو ورئيس الوزراء البريطانى زعيم حزب العمال البريطانى السابق أنتونى بلير بـ «الطريق الثالث»، أى طريق بديل لكل من الاشتراكية والرأسمالية، وبالتالى كرس كلينتون فك الارتباط بين الحزب الديمقراطى والفكر الاشتراكى بكل تنويعاته، وبما يترتب على ذلك من إنهاء أى هوية يسارية للحزب. ويقر هؤلاء بأن الرئيس كلينتون نفسه جاء إلى سدة الرئاسة الأمريكية بفضل دعم محموم من القواعد ذات التوجه اليسارى للحزب الديمقراطى الغاضبة حينذاك من الإرث الاقتصادى والاجتماعى لسياسات اثنى عشر عاما من الحكم الجمهورى اليمينى ممثلا فى المحافظين التقليديين خلال فترتى رئاسة الرئيس الأمريكى الجمهورى الراحل «رونالد ريجان» والفترة الوحيدة لرئاسة خلفه الرئيس الجمهورى الأسبق «جورج بوش» الأب. إلا أن كلينتون أراد منذ اليوم الأول لحكمه الاحتفاظ دوما بمسافة من القواعد اليسارية للحزب، بل قاد ووجه الحزب على الصعيدين العقائدى والعملى للتحرك نحو احتلال موقع الوسط فى الحياة السياسية الأمريكية.

وإذا انتقلنا إلى المدرسة الثالثة، نجدها تذهب ابعد من سابقاتها، فهى لا ترى فى الحزب الديمقراطى لا ممثلا ليسار الوسط ولا للوسط، بل تعتبره ممثلا ليمين الوسط فى السياسة الأمريكية مقابل الحزب الجمهورى الذى يمثل اليمين. ولا تختلف هذه الرؤية عن سابقاتها من حيث الإقرار بأن جزءًا لا يستهان به من قاعدة الحزب الديمقراطى يسارى، ولكنها تصر بالمقابل على أن العلاقة والتأثير من جانب هذه القواعد وكوادرها على النخبة القيادية للحزب محدودة، بل تكاد تكون معدومة، خاصة إذا ما قورنت بالتأثير الفعال لقطاعات الطبقة الوسطى الأمريكية، المعنية بموضوعات الضرائب وغيرها. ويشير هؤلاء إلى واقعة دعم اللوبى المالى الأمريكى ومركزه نيويورك للسيناتور «هيلارى كلينتون» خلال حملتها الانتخابية ثم الحصول على ترشيح الحزب الديمقراطى لانتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ٢٠٠٨ ثم الحصول على تعيين الرئيس أوباما لها فى منصب وزيرة الخارجية، كدليل على التفات النخبة القيادية للحزب إلى قوة المال فى الانتخابات والسعى لجذبها وراءه بكل الوسائل، بما فى ذلك الانصياع للأجندة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، داخليا وخارجيا، لليمين الأمريكى،

سواء بمكونه المالى أو الإعلامى أو حتى الصناعى والعسكرى فى بعض الأحيان. وعلى الصعيد الأيديولوجى، يرى اتباع هذا الرأى أن عاملين مهمين حالا دون أن يقف الحزب الديمقراطى فى أى موقع يسارى أو حتى وسطى.

أما العامل الأول فهو استمرار تركيز الحزب على الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية ومنحه الأولوية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فيما لا يختلف كثيرا تقليديا عن اهتمامات الحزب الجمهورى باستثناء تحرك هذا الأخير منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حتى بعيدا عن الاهتمام بالحقوق المدنية والسياسية ذاتها وفرض قيود على ممارستها للمواطنين الأمريكيين أو بعض فئاتهم. أما العامل الثانى الذى يحول دون وقوف الحزب الديمقراطى فى موقع يسارى فهو الأولوية التى يمنحها الحزب للمسألة العرقية على حساب المسألة الطبقية. ويفسر هؤلاء هذا الموقف بأن الحزب الديمقراطى تقليديا كان يعتمد على دعم الأقليات، خاصة الأمريكيين من أصل إفريقى، فى حملاته الانتخابية والترويج لبرامجه السياسية، وبالفعل تذهب أصوات غالبية الأمريكيين من أصل إفريقى فى معظم الاقتراعات والانتخابات حتى اليوم للحزب الديمقراطى، وبالمقابل، فإن الإدارات الديمقراطية المتعاقبة، خاصة حتى إدارة الرئيس الديمقراطى الأسبق «جيمى كارتر» ما بين عامى ١٩٧٦ و١٩٨٠، كانت «كريمة» للغاية مع قضايا إسرائيل وأغدقت عليها الدعم إرضاء للأمريكيين اليهود.

ومرة أخرى تثبت الأرقام أنه دائما فى السابق كانت تذهب غالبية أصوات الأمريكيين اليهود للحزب الديمقراطى، صحيح أن نسبة هذه الغالبية تضاءلت بشكل متواصل منذ فترة الحكم الأولى للرئيس الجمهورى الأسبق ريجان، وتضاءلت بنسب أكبر خلال فترتى حكم الرئيس الحالى جورج بوش الابن بسبب محاباة تلك الإدارات لإسرائيل بشكل غير مسبوق وغير معهود من الإدارات الجمهورية، ولكن بقيت الغالبية المطلقة من الأمريكيين اليهود تصوت لصالح الحزب الديمقراطى، وعادت هذه النسبة لتتعزز نسبيا من جديد فى انتخابات نوفمبر ٢٠٠٨. إلا أنه يجب أيضا الا ننكر أن جزءًا من تأييد الأمريكيين اليهود للحزب الديمقراطى نابع من وجود قيم مشتركة بين الطرفين، خاصة الانتماء لليبرالية السياسية والثقافية والاجتماعية التى يعتنقها قطاع مهم من الأمريكيين اليهود، خاصة العلمانيين منهم، ويرفع لواءها الحزب الديمقراطى. إلا أن مسألة الأولوية التى منحها الحزب الديمقراطى لقضايا الأقليات لم

تحسم صراعه مع الحزب الجمهورى على أهم وأكبر أقلية عرقية ولغوية فى الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، ألا وهى «الهيسبانيك»، أى الأمريكيين المتحدثين باللغة الأسبانية، والذين هم من أصول لاتينية من المهاجرين.

أما عن تقييمنا للمدارس الثلاث المذكورة عاليه، فإننا نتفق مع ما اتفقت عليه بشأن الثقل النسبى للمكون اليسارى لقاعدة الدعم الشعبى للحزب الديمقراطى الأمريكى. كما نتفق مع ما خلص إليه بعضها من تركيز الحزب الديمقراطى تقليديا على مسائل متعلقة بالدفاع عن الحقوق السياسية والمدنية، مقابل اهتمام أقل فى أفضل الأحوال بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويأتى كفرع لهذا الإطار الأعم الاولوية التقليدية التى يمنحها الحزب لمطالب الأقليات العرقية (مثل الأمريكيين من أصل إفريقى) والدينية (مثل اليهود).

ولكن هناك عناصر عديدة يتعين عدم إغفالها فى هذا الصدد. وأول هذه العناصر هى أن الحزب الديمقراطى، مثله مثل الحزب الجمهورى، هو مجرد مظلة يندرج فى إطارها تحالف مجموعات غير متجانسة بالضرورة من المؤيدين من مختلف المشارب والأهداف، أى أنه ليس حزبا بالمعنى المتعارف عليه فى أوروبا مثلا، أو حتى فى معظم بقية دول العالم، ولكنه أشبه براية يلتف حولها الكثيرون، عادة كلما كان الحزب مقبلا على انتخابات، وهو الأمر الذى يجعل كل جماعة مناصرة للحزب أو تشكل إحدى قواعده تحاول التأثير فى صياغة البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى يتم عادة إعدادها من قبل قيادة الحزب، بحيث يقوم الحزب بحملته الانتخابية على أساسها. وبالتالى، فإن المحصلة النهائية الممثلة فى هذا البرنامج تعكس عادة مزيجا غالبا ما يفتقد التجانس يترتب على قدرة كل جماعة مصالح فى التأثير ووزنها وإمكانيات الضغط المتوافرة لديها، وبالتالى إدراج أكبر قدر من مطالبها بهذا البرنامج.

وفى ضوء تنوع الانتماءات الأيديولوجية لجماعات الضغط تلك، فإن هذا يزيد من صعوبة تصنيف الحزب الديمقراطى فى عمومه فى خانة اليسار أو يسار الوسط أو الوسط، مع عدم إنكار ما بدا من غلبة توجهات اليسار أو يسار الوسط مرة أخرى على الحزب الديمقراطى بعد انتخاب الرئيس أوباما، وما واجهه من اتهامات من اليمين الأمريكى بأنه يسعى لتطبيق الاشتراكية فى الولايات المتحدة (١)، ربما فى محاولة لتخويف الشعب الأمريكى من الرئيس الجديد أو تخويف الرئيس الجديد من اتباع نهج التغيير الاقتصادى والاجتماعى إلى النهاية،

خاصة لإصلاح ما أفسدته الأزمة المالية للرأسمالية الأمريكية فى خريف ٢٠٠٨ وميراثها الثقيل من التداعيات الاقتصادية السلبية، وهو الميراث الذى ورثه الرئيس أوباما عن سلفه الجمهورى جورج بوش الابن.

أما العنصر الثانى الذى يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تناول المدارس الثلاث التى أشرنا إليها آنفا فى التصنيف الفكرى والسياسى للحزب الديمقراطى الأمريكى، فهو طبيعة وحجم دور كل من المال والإعلام فى المعادلة السياسية الأمريكية. ويرتبط هذا العنصر بالعنصر السابق، حيث إن كلا من المال والإعلام يمثلان قوتين لا مثيل لتأثيرهما، خاصة خلال المواسم الانتخابية، وهى التى كما أوضحنا سلفا عادة ما يبرز عندها الحزبان فى شكل متبلور كإطارين تنظيميين. ولتحقيق الاستفادة القصوى من وسائل الإعلام والدعم المالى، تفرض المعادلة السياسية المعمول بها فى الولايات المتحدة على كل حزب أن يسابق الآخر سعيا للحصول على أكبر قدر من التمويل وتوظيف وسائل الإعلام بجانبه، مع تقديم كل التنازلات التى قد يضطر لها لكسب هذا التنافس. ويدخل فى هذا السياق حقيقة أن الانتخابات فى الولايات المتحدة تجرى بشكل منتظم ودورى ولا يفصل عادة بين كل انتخابات والأخرى (رئاسية، نيابية، محلية، حكام ولايات، عمد، ... الخ) أكثر من عامين على اقصى تقدير مما يجعل الحزبين يلهثان وراء قوة المال والإعلام بشكل يكاد يكون مستمرا ومتواصلا.

أما العنصر الثالث الذى يستحق أن نذكر به هنا فهو لفت النظر إلى حقيقة أن الاشتراكية بتنويعاتها المختلفة لم تكن أبدا ضمن المكونات الفكرية أو الروافد المهمة التى شكلت الوعى السياسى والتاريخى للحزب الديمقراطى، وذلك بخلاف الأحزاب المحسوبة على اليسار أو يسار الوسط، أو حتى فى بعض الحالات الوسط، فى بقية أنحاء العالم. أما فى حالة الحزب الديمقراطى، فإن رافده الرئيسى ومكونه المحورى تمثل فى الليبرالية. ففى الذاكرة التاريخية الأمريكية، على قصرها، مثلت الليبرالية، فى داخل الإطار الرأسمالى أيضا، النقيض للمحافظة، وبينما مثلت الأولى «اليسار»، مثلت الثانية «اليمين». إذن عندما نتحدث هنا عن تعريف «اليمين» أو «اليسار» يجب أن نأخذ فى الاعتبار النسبية فى معايير تعريف كل منهما، والبعد عن المعايير المتعارف والمتفق عليها عالميا. ولا شك فى أن ذلك يتصل، مرة أخرى، بطبيعة المجتمع الأمريكى ونشأته وتطور تركيبته الاجتماعية والموجات المتواصلة لتدفق

المهاجرين إليه وحالة سيولة البناء الطبقى فيه والوفرة الاقتصادية والهامش الواسع للحراك الاجتماعى التى يتصف بها.

كما أن الصفة المميزة للمجتمع الأمريكى هى الدور المركزى للطبقة الوسطى فى المجتمع الأمريكى وحياته السياسية بشكل عام، وفى الحزب الديمقراطى على وجه الخصوص، وهى طبقة كانت ومازالت تدفع باتجاه الليبرالية، نظرا لأنها الإطار الملائم للتجاوب مع تطلعات هذه الطبقة التى تعتبر أن السماء هى الحد الأقصى لطموحاتها، خاصة الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالى، وفى معظم الفترات التاريخية، أو تحديدا فى سياق مراحل التطور التاريخى للمجتمع الأمريكى ونظامه السياسى، كانت الليبرالية هى الخيار الأيديولوجى الذى انحازت إليه وتبنته الطبقة الوسطى الأمريكية، أو على الأقل التيار العريض المكون لها، وكان الاستثناء عندما تنحاز فئات أو ينحاز أفراد من أبناء هذه الطبقة إلى الاشتراكية أو أى من تنويعاتها، ربما بعض المثقفين والفنانين والادباء، أو البعض خلال الأزمات الاقتصادية الخانقة التى يمر بها بشكل دورى النظام الرأسمالى وما يترتب عليها من نتائج اجتماعية وخيمة تمس فى تلك الحالات بأوضاع الطبقة الوسطى ذاتها، ولا تقف عند حدود الطبقات الاجتماعية الدنيا.

وقد يبدو أن الحزب الديمقراطى يمر بتحولات فكرية وسياسية حاليا أو فى المستقبل القريب أو البعيد، ولكن مع ما أحدثته ثورة المعلومات والاتصالات والتقدم المتسارع للبحث العلمى والتطبيقات التكنولوجية الناتجة عنه من تغييرات، يراها البعض تشوهات، على التركيبة الطبقية للمجتمعات فى البلدان المتقدمة بصفة عامة، والمجتمع الأمريكى على وجه الخصوص، فإن الأقرب للتصور هو أن يراوح الحزب الديمقراطى فى المستقبل المنظور مواقع ما بين يسار الوسط والوسط، وتراوح أفكاره على أفضل تقدير بين الليبرالية التقليدية والليبرالية الاجتماعية وما بينهما ودونهما من تنويعات للفكر الليبرالى وانعكاساته السياسية والاقتصادية وإفرازاته الاجتماعية والثقافية.

سادسا: السياسة الأمريكية: لليمين در

عندما بدأ العد التنازلى للانتخابات الأمريكية على كافة المستويات والتى جرت فى ٢ نوفمبر ٢٠٠٤: بدءًا بالانتخابات الرئاسية ثم التشريعية (الكونجرس) ثم على مستوى الولايات والمحليات، كان من المفيد فى ضوء كون الولايات المتحدة هى القوة العظمى الوحيدة فى العالم، وأخذا فى الاعتبار تأثيرها الضخم فى السياسات العالمية الراهنة وفى صياغة مستقبل العالم شئنا أو أبينا، قراءة المعالم الأساسية التى ميزت الحملات الانتخابية فى الولايات المتحدة، ونبدأ هنا بقراءة ظاهرة أكدتها الحملة الانتخابية للحزبين الجمهورى والديمقراطى على حد سواء استعدادا لانتخابات عام ٢٠٠٤.

وهذه الظاهرة كانت غلبة توجه عام نحو اليمين، سواء لدى الحزب الجمهورى الذى كان يتولى الإدارة ممثلا فى الرئيس بوش الابن، والمعروف تقليديا بتوجهاته اليمينية، أو الحزب الديمقراطى الذى كان يشار إليه أحيانا باعتباره يسار الوسط أو الوسط فى المشهد السياسى الأمريكى.

وبداية نقول إن الحزب الجمهورى شهد خلال فترة الولاية الأولى لحكم الرئيس السابق جورج بوش الابن-أى منذ مطلع عام ٢٠٠١- خلافات زادت مع الوقت حتى وصلت إلى ذروتها فى وقت إجراء انتخابات ٢٠٠٤. وتعددت أسباب وأوجه هذه الخلافات، ولكن أحد أبرز هذه الخلافات هو الخلاف على مدى ودرجة التوجهات اليمينية للحزب، سواء داخليا أو خارجيا. ويمكن القول بأن هذه الخلافات تبلورت خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٤ فى من يرى أن جورج بوش الابن هو الامتداد التاريخى لرونالد ريجان ويسعى لإثبات ذلك بمختلف السبل محاولا البناء على رصيد رونالد ريجان لدى قطاعات عريضة من المواطنين الأمريكيين الذين ينظرون إليه باعتباره بطلا قوميا أمريكيا استعاد الكبرياء الوطنية الأمريكية داخليا وخارجيا وأعاد إلى الولايات المتحدة مهابتها الدولية بعد سنوات الخسارة خلال حكم سلفه الديمقراطى جيمى كارتر التى شهدت الثورة الإيرانية، وثورة الساندينيستا فى نيكاراجوا وخسارة مواقع كثيرة فى إفريقيا مثل أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وإثيوبيا ووجود تهديد حقيقى بحصول أحزاب شيوعية فى دول غربية بحجم إيطاليا على الأغلبية فى انتخابات على

النسق الليبرالى الديمقراطى، كما نظر هؤلاء إلى ريجان باعتباره البطل الحقيقى فى المرحلة الأخيرة للمواجهة مع الاتحاد السوفيتى السابق والمنظومة الاشتراكية فى شرق ووسط أوروبا من خلال إحداث تصعيد نوعى فى هذه المواجهة عبر «مبادرة الدفاع الاستراتيجى» SDI من جهة، واغراق الاتحاد السوفيتى فى المستنقع الأفغانى عبر تعزيز تسليح وتمويل وتدريب من سموا بـ «المجاهدين» الأفغان من جهة أخرى.

وحرص الرئيس السابق جورج بوش الابن نفسه على إبراز صورته كاستمرار تاريخى لريجان حيث تبدى هذا بشكل لافت عندما اعتبر يوم تشييع جنازة ريجان يوم عطلة فيدرالية فى الولايات المتحدة، كما تم نقل جثمان ريجان بعد وفاته مباشرة وحتى تشييع جنازته عبر موكب مهيب إلى مبنى «الكابيتول» الأمريكى حيث بقى به حتى يلقى عليه النظرة الأخيرة الرئيس السابق ونائبه والوزراء وقيادات الكونجرس بمجلسيه وأعضاؤه وسفراء الدول الأجنبية بالإضافة إلى المثقفين والمفكرين والكتاب، خاصة من اليمين الأمريكى، والمواطنين العاديين. وكانت الرسالة واضحة وهى أن بوش الابن يعتبر نفسه الامتداد التاريخى لريجان الذى عمل والده معه كنائب للرئيس ثم خلفه لفترة واحدة فقط كرئيس منتخب، والمغزى أن الفكر والسياسة فى عهد بوش الابن تستلهم وحيها من الحكم والسياسة فى فترة ريجان وأن النسب قائم وثابت. وتمت ترجمة ذلك فى الحملة الانتخابية لبوش الابن لتركز على التواصل بين العهدين واستمرار السعى لتحقيق نفس الأهداف والحفاظ على مهابة الولايات المتحدة وإبراز قوتها والرد على أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بقوة عبر حربى أفغانستان والعراق والتصدى بحزم لكوريا الشمالية وإيران وغيرهما من «الدول المارقة» وتأكيد أولوية المصالح الأمريكية على ما عداها.

ولكن هذه لم تكن المدرسة الوحيدة داخل صفوف الحزب الجمهورى الحاكم فى ذلك الوقت، فهناك بالمقابل مدرسة أخرى انطلقت لتدفع هذا الطرح وتنفى هذا النسب بين سياسات حكم بوش الابن وسياسات ريجان، واللافت للنظر أن هذه الرؤية لم تقتصر على صحفيين وكتاب ومثقفين ورجال أعمال وناشطين فى الحزب الجمهورى، بل ضمت شخصيات تولت مسئوليات وزارية أو مناصب رفيعة أخرى فى فترة أو أخرى من فترتى ولاية الرئيس ريجان (١٩٨٠-١٩٨٨). وسعى هؤلاء إلى التفرقة بوضوح بين توجهات ريجان الجمهورية التقليدية المحافظة وبين التوجهات الغالبة على إدارة الرئيس السابق جورج بوش الابن، والتى جرى العرف على

تسميتها بتوجهات «المحافظين الجدد»وحجج هؤلاء لا تخلو من وجاهة، حيث قارنوا بين ما حققه ريجان من طفرة اقتصادية مقارنة بالأوضاع الاقتصادية المتسمة - على أقل تقدير - بالجمود والتراجع التى شهدتها فترة حكم بوش الابن. كما أنهم يقارنون بين نجاح ريجان فى استدراج الاتحاد السوفيتى السابق فى سباق تسليحى ومغامرة عسكرية فى أفغانستان استنزفاه دونما أن يضطر ريجان إلى الدخول فى مواجهات عسكرية أو إلى غزو أراضى دول أخرى، خاصة أن الحالة الوحيدة لاستخدام القوة فى عهده كانت هى غزو جرينادا للتخلص من حكم يسارى منتخب ديمقراطيا، إلا أنها عملية لم تستغرق طويلا ولم تؤد إلى خسائر أمريكية بشرية تذكر كما لم تستلزم استمرار الوجود العسكرى الأمريكى هناك إلا لفترة قصيرة للغاية. وذلك كله مقابل تورط بوش الابن فى حربين فى أفغانستان والعراق على السواء.

وعلى صعيد ثالث، يرى هؤلاء أن فكر ريجان- وبالرغم من كونه فكرا محافظا - كان استمرارا للفكر التقليدى اليمينى للحزب الجمهورى ولم يسع إلى صياغة «مانيفستو» شامل يغطى كافة مناحى الحياة وتفاصيلها داخليا، ويزعم أن هذا المانيفستو يحتكر الحقيقة كما فعلت مجموعة المحافظين الجدد المحيطة، خاصة بنائب الرئيس تشينى التى سيطرت لفترات على مجلس الأمن القومى ووزارة الدفاع وغيرها فى عهد بوش الابن. وعلى الصعيد الفكرى أيضا، فإن هؤلاء ينفون أن ريجان كان لديه طموح فرض رؤية معينة على بقية العالم أو إقليم معين منه مقارنة بنزعة بوش الابن لفرض نموذج بعينه لما يسمى بـ «الإصلاح» على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وربما مجمل العالم الإسلامى، كما أن ريجان راعى توازنات النظام الدولى وعمل فى إطارها ولم تصبح الأحادية UNILATERALISM هى لغة العلاقات الخارجية الأمريكية اليومية فى زمنه، بل كانت استثناءا مقارنة بما حدث فى سنوات حكم بوش الابن.

والخلاصة لدى هؤلاء أنه لا أساس لادعاء مناصرى بوش الابن بأنه الابن الروحى لريجان فكريا وسياسيا، وأن كل الهدف من وراء ذلك هو التغطية على التوجهات المغالية فى اليمينية للإدارة الجمهورية السابقة لجورج بوش الابن بتأثير مشترك للمحافظين الجدد واليمين المسيحى واليمين اليهودى الأمريكى، والتى نقلت الحزب الجمهورى من موقع يمين الوسط أو وسط اليمين إلى أن يكون شبه أسير فى يد غلاة اليمين ومتشدديه.

وإن كان هذا هو الحال فى الحزب الجمهورى، فإن الحزب الديمقراطى- المنافس التقليدى- لم يختلف كثيرا. فإذا كانت سنوات حكم الرئيس الديمقراطى بيل كلينتون الثمانى قد وحدت الحزب حول ما يمكن تسميته بـ «الوسط»، فإن سنوات بوش الابن، خاصة الفترة المنقضية منذ بدء الانتخابات التمهيدية PRIMARIES لاختيار مرشح الحزب لانتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠٤، أفرزت توجها واضحا نحو التوجهات اليمينية داخل النخبة السياسية للحزب حتى وإن لم يعبر ذلك عن توجهات قاعدة الحزب وكوادره النشيطة. وإذا كان البعض حرص على إظهار «جون كيرى» باعتباره يمثل وسط الحزب الديمقراطى، فإن هذه المقولة لم تصمد طويلا حيث إن تصريحات مبكرة نسبت للرئيس الأسبق كلينتون - الذى يعتبر ممثل وسط الحزب الديمقراطى- أظهرت ميله إلى مرشحين آخرين غير كيرى، كما أن كون «كيرى» يعتبر نفسه ممثل الوسط فى الحزب مستغلا وجود مرشح مثل «جو ليبرمان» باعتباره هو ممثل اليمين فى الحزب الديمقراطى لم يكتسب مصداقية كافية لأن الأخير يمثل اليمين المتطرف وليس التقليدى فى الحزب الديمقراطى، كما أن ديانته اليهودية وفشله على تذكرة آل جور الانتخابية كنائب للرئيس فى انتخابات ٢٠٠٠ ونسبة جزء من هذا الفشل إلى «ليبرمان» نفسه أقنعت كثيرين مبكرا بعدم جدية ترشيحه كما أن اختيار «كيرى» لـ «جون ادواردز» كنائب للرئيس خلال مؤتمر الحزب الديمقراطى الذى انعقد فى نهاية يوليو ومطلع أغسطس ٢٠٠٤ كان رسالة واضحة بالسعى للتوازن بين رئيس «وسطى» ونائب رئيس «يسارى»، ولكن يبقى دور نائب الرئيس فى النظام السياسى الرئاسى الأمريكى استشاريا.

والواقع أن هزيمة مرشحين مثل «إدواردز» و«دين» و «وولسى» فى الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطى لاختيار مرشح الرئاسة لانتخابات ٢٠٠٤ الرئاسية، وتغير الأيام ليصبح السناتور «إدوارد كيندى» رمزا لليسار داخل الحزب الديمقراطى، بعد أن كان منذ سنوات قبل ذلك رمزا للوسط داخل الحزب، أومأ بالتحولات التى دارت داخل الحزب الديمقراطى، وزاد عليها أنه بينما شهد المؤتمر العام للحزب الديمقراطى فى بوسطن فى نهاية يوليو ومطلع أغسطس ٢٠٠٤ وضوح توجهات تقدمية لدى قواعد وكوادر الحزب بشأن قضايا مثل العراق والأمن الداخلى والأوضاع الاقتصادية وفرص العمل والرعاية الصحية والتأمين الاجتماعى والتعليم وظهر ذلك جليا من غالبية التدخلات خلال جلسات المؤتمر وعبر المسيرات المناهضة

للجمهوريين عبر الولايات المتحدة، فإن هؤلاء - سواء داخل الحزب الديمقراطى أو خارجه - لم يجدوا صدى لدى قيادة كيرى ومستشاريه المحيطين به والذى تبنى برنامجا يقف بوضوح على يمين الحزب الديمقراطى إلا فيما يتعلق بقضايا تعتبر ثانوية فى نهاية الأمر مثل الإجهاض والزواج المثلى.

وأرجع البعض هذا التوجه نحو اليمين لدى «كيرى» إلى عدة اعتبارات، أولها حرص المجموعة المحيطة به على عدم الدخول فى مواجهة سواء مع المجمع الصناعى/ العسكرى فى الولايات المتحدة بما له من قوة وثروة ونفوذ، أو مع المؤسسات المصرفية الرئيسية التى يخشى هؤلاء أيضا من سطوتها وتأثيرها وقدرتها على تحويل مجرى الأمور فى اتجاه أو آخر، كما أن هؤلاء أنفسهم حذروا كيرى من الهجوم على المحافظين الجدد بشكل مباشر أو مكثف «اتقاء» لشر هؤلاء، وان كان كيرى لم يسلم من النقد اللاذع من رموز «المحافظين الجدد» خلال المؤتمر العام للحزب الجمهورى الذى انعقد فى مدينة نيويورك فى نهاية أغسطس ومطلع سبتمبر ٢٠٠٤.

والمحصلة أن الكثير من الأمريكيين صاروا - رغم رغبتهم فى رؤية هزيمة الرئيس بوش فى انتخابات ٢٠٠٤- لا يرون فى كيرى النهج البديل فكريا وسياسيا، وبالتالى أما امتنعوا عن التصويت رغبة فى إسقاط بوش من جهة وعدم إنجاح كيرى من جهة أخرى، أو أيدوا المرشح الثالث المستقل ذى الخلفية الديمقراطية «رالف نادر».

سابعا: جدوى نظام الحزبين فى الولايات المتحدة

تزداد الانتقادات داخل المجتمع الأمريكى وبين صفوف النشيطين السياسيين به لنظام الحزبين السائد فى المعادلة السياسية الأمريكية ويزداد الوعى بحدوده وأوجه القصور به، وبدأت الأفكار والاقتراحات تظهر هنا وهناك داعية لمراجعة هذا النظام والنظر فى تعديله أو توسيعه باتجاه يضمن مشاركة سياسية أوسع من المواطنين الأمريكيين فى صنع مستقبلهم. ولا ينسى أصحاب هذا الرأى التذكير بان نسبة المشاركين من الأمريكيين المسجلين فى جداول الانتخابات التى أدلت بصوتها فى انتخابات ٢٠٠٠ لم يتعد الـ ٥٠ ٪ سوى بقليل، ويرى هؤلاء فى ذلك ناقوس إنذار لمدى تعبير النظام السياسى الأمريكى عن القاعدة العريضة من المواطنين الأمريكيين.

ولم تكن هذه المرة الأولى التى تظهر فيها هذه الدعوة عبر التاريخ الأمريكى منذ الاستقلال عن بريطانيا ومنذ تأسيس الولايات المتحدة. ولعل السابقة الأهم من الناحيتين الفكرية والعملية فى هذا السياق هى حالة الرئيس الأمريكى الأسبق تيودور روزفلت، الذى كان له شعبية جارفة وحصل على ولايتين رئاسيتين متعاقبتين فى مطلع القرن الحالى ، ثم قرر أن يؤسس حزبا له ولأنصاره أطلق عليه اسم Bully Mooses ودخل به انتخابات عام ١٩١٢. وبالرغم من شعبية روزفلت - بل ربما بسبب هذه الشعبية - وإلتفاف الكثيرين حوله، حصد الحزب نحو ٢٥٪ من أصوات الناخبين الأمريكيين ولكن هذا لم يحقق له إنجازا، سواء على الصعيد الرئاسى أو النيابى، كما أن فشل الحزب فى تأمين الأغلبية وطبيعة النظام السياسى الأمريكى أديا إلى تفككه وانهياره سريعا ولم تشفع شخصية روزفلت الكاريزمية ولا كثرة المحيطين به والمناصرين له فى بقاء الحزب.

وجاءت حلقات متتالية لمحاولة بناء حزب ثالث قوى فى تاريخ السياسة الأمريكية. وفى التاريخ القريب إلى ذاكرتنا يحضرنا مثالان كان المشهد السياسى الداخلى الأمريكى يبدو فيهما مؤهلا لاستقبال هذا الضيف الجديد، إلا أن القرار لم يتخذ بواسطة القيادة المفترضة لهذا الحزب. ويعود المثال الأول إلى رجل الأعمال الأمريكى «روس بيرو» المرشح المستقل لانتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٩٢، والذى أدى ترشيحه ثم انسحابه ثم عودته للترشح

إلى تراجع كبير فى شعبيته. ولكنه بالرغم من ذلك حصد نسبة من الأصوات أثرت سلبا على ترشيح الرئيس الأسبق جورج بوش الأب مرشح الحزب الجمهورى حينذاك وأسهمت بشكل فعال فى زيادة فرص ثم نجاح المرشح الديمقراطى بيل كلينتون. وقد حاول بعض المحيطين بروس بيرو إقناعه خلال حملته الانتخابية بتأسيس حركة سياسية لمناصريه تكسر احتكار الحزبين الجمهورى والديمقراطى للحياة السياسية الأمريكية. أما المثال الثانى فيعود إلى الرئيس السابق بيل كلينتون، والذى خرج من الحكم بعد ولايتين متتاليتين وله رصيد هائل من الشعبية فى ضوء إنجازاته، خاصة على الصعيد الاقتصادى الداخلى وسنه مازال يعتبر صغيرا نسبيا مقارنةً بمن سبقوه. وفى ضوء حالة التآكل والتراجع وشبه الانهيار الذى عانى منها الحزب الديمقراطى عقب هزيمة «آل جور» فى انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٠ والأداء المتواضع للحزب فى انتخابات ٢٠٠٢ الجزئية النيابية، ثم هزيمة مرشح الحزب «كيرى» فى انتخابات ٢٠٠٤ الرئاسية، فإن كثيرين اندفعوا ليحاولوا إقناع كلينتون بتأسيس حزب جديد يتمحور حول شخصيته ويستمد شرعيته من إنجازاته خلال فترة حكمه.

وقد شهدت الأشهر السابقة على انتخابات ٢٠٠٤ دعوة بعض قادة مسيرات شعبية صارت فى شوارع مختلف المدن الأمريكية إلى إيجاد بديل ثالث عن الحزبين. وخرجت هذه الدعوات بشكل خاص من صفوف المسيرات المعادية للحزب الجمهورى وللتجديد للرئيس بوش الابن ولسجل فترة رئاسته الأولى داخليا وخارجيا. وقد رفض غالبية منظمى هذه المسيرات أن تصب جهودهم المعادية للجمهوريين فى صالح الحزب الديمقراطى فى ضوء ما اعتبروه تخاذل الأخير عن أن يعكس آراء قاعدته الشعبية التقليدية وتوجهه أكثر نحو اليمين، واتهم هؤلاء الحزب الديمقراطى تحت قيادة «جون كيرى» بأنه غير معنى بالـ ٨٠ ٪ الممثلة لغالبية الشعب الأمريكى والتى عادة ما كان يسعى الحزب الديمقراطى لاستمالتها، وأنه يكتفى بمنافسة الحزب الجمهورى فى الحصول على تأييد الـ ٢٠ ٪ الشريحة الأعلى اقتصاديا واجتماعيا فى المجتمع الأمريكى.

وتزامن مع هذه الحالات محاولات من أحزاب قائمة وموجودة سياسيا فى الولايات المتحدة لتوسيع نطاق نشاطها وكسب الاتباع والأنصار حتى يكون لها صوتا فى المعادلة السياسية الأمريكية وتأثيرا فى ناتج العملية الانتخابية الرئاسية أو النيابية أو المحلية، ولكن دون تحقيق نتيجة ملموسة من وراء ذلك.

إلا أن العائق الرئيسى أمام نمو بديل سياسى ثالث مؤثر وفعال وقابل للتواصل فى الحياة السياسية الأمريكية يكمن فى طبيعة النظام السياسى الأمريكى والتى تستند على صيغة Zero Sum Game فالرابح يحصد كل شيء حتى لو كان الربح بنسبة ٥١٪ مثلا، بينما المهزوم لا يحصد أى شىء حتى لو حصل على ٤٩٪ من الأصوات، وهو أمر لا يشجع على الإطلاق على نمو بديل ثالث، بل حذر البعض قبل انتخابات ٢٠٠٨ من انه قد يؤدى تدريجيا إلى ضمور صيغة الحزبين ذاتها إذا ما استمر التقارب الفكرى بين الحزبين بما قد يؤدى إلى صعود صيغة حزب واحد ائتلافى أو فضفاض على المدى الطويل. وتختلف هذه الصيغة السائدة فى الحياة السياسية الأمريكية عن الصيغة السائدة مثلا فى الحالة البريطانية والتى تسمح للجميع بالحصول على جزء من الكعكة فى ظل صيغة Variable Sum Game، وهو ما سمح بصعود وتطور واستمرار حزب الأحرار ثم ظهور الحزب الاشتراكى الديمقراطى ثم لاحقا اندماج الحزبين فى حزب واحد قوى يمثل منافسا وندا قويا للحزبين الرئيسيين (المحافظين والعمال)، وهى صيغة أثبتت فاعليتها وتواصلت منذ أكثر من ثلاثة عقود تقريبا. وبانتظار مراجعة قواعد اللعبة السياسية الأمريكية من جذورها – وهو أمر يبدو مستبعدا لاعتبارات توازنات المصالح والقوى فى الواقع السياسى الأمريكى، ولما أدخله انتخاب الرئيس أوباما من زخم وحيوية وحراك على المشهد السياسى الأمريكى - يبقى الحديث عن تعديل صيغة نظام الحزبين فى الحياة السياسية الأمريكية جهدا نظريا أو أكاديميا أو على أفضل تقدير قانونيا بعيدا عن أى تداعيات سياسية فعلية.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الأمريكية.. والعالم العربى والإسلامى

أولا: مع بوش وضده: سياحة فكرية

فى نهاية فترة إدارة بوش الأولى عام ٢٠٠٤، صدر عدد من الكتب يكاد يقترب من المائة عنه وعن سياسته وفريق إدارته خلال تلك الفترة. ومن هذه الكتب ما صدر مع بوش، ولكن غالبية هذه الكتب صدرت ضده. واللافت للنظر أن هذه الكتب - سواء المؤيدة أو المعارضة للرئيس الأمريكى السابق أو التى وصفت نفسها بالموضوعية أو الحياد - ركزت بجانب الرئيس - بل أحيانا بدرجة أكبر منه- على المجموعة التى جرى على تسميتها بـ «المحافظين الجدد» NEO-CONSERVATIVES وهى المحيطة بالرئيس السابق والمتنفذة فى دوائر الحكم فى عهده، خاصة خلال فترة ولايته الأولى، وإن كانت بالتأكيد ليست الوحيدة فى هذا الوضع.

وسنتناول هنا عددا محدودا من هذه الكتب نظرا لعدم إمكانية التعرض لها جميعا، كما أننا سنتعرض للكتب التى نتناولها بشكل مجمع يركز على ملاحظات تتصل بالقضايا المطروحة دون تجاهل لشخصية الكاتب وخلفيته أو التقليل من قيمتها وتأثيرها على مضمون الكتاب. إلا أننا نزعم أن هذه النظرة المجمعة تسهم فى التعرف بصورة أفضل على الأجواء التى توجدها هذه الكتب فى عام الانتخابات الرئاسية فى ٢٠٠٤، وإن كنا نحتفظ لأنفسنا بإبداء ملاحظة ختامية موجزة عن طبيعة هذا التأثير فى ختام هذا الجزء الذى يجمع بين العرض والتحليل والنقد.

ونبدأ بسرد الكتب التى نتناولها وهى :

كتاب للمحافظين الجدد مؤيد لسياسات بوش فى مجملها دون خلوه من انتقادات ذات طابع تكتيكى لها وهو:

Richard Perle & David Frum, An End To Evil: How To Win The War On Terror?

ثم كتاب مؤيد لسياسات الرئيس بوش من منطلق محافظ تقليدى ذى نزعة دينية وهو:

.Peter & Rochelle Schweizer. The Bushes: Portrait of a Dynasty

والكتاب الثالث نستطيع وصفه بالسعى للتحليل الموضوعى للشخصيات الأساسية فى إدارة الرئيس السابق بوش، وتحديدا نائب الرئيس السابق «تشينى»، مستشارة الأمن القومى ثم وزيرة الخارجية السابقة من بعد «رايس»، وزير الخارجية الأسبق «باول» ونائبه الأسبق

«ارميتاج»، وزير الدفاع السابق «رامسفيلد» ونائبه السابق «وولفوتيز»، ولخلفيتها الفكرية وتطور دورها السياسى وصراعاتها وهو :

James Man, Rise Of The Vulcans. USA: Penguin Group, 2004.

أما الكتاب الرابع فهو هجوم على سياسات بوش والمحافظين الجدد من دوائر اليمين التقليدى داخل الحزب الجمهورى. وأعنى بها بعض التيارات الموالية فكريا للرئيس الراحل ريجان مثل أحد مؤلفى الكتاب وهو ستيفن هالبر الذى شغل منصب نائب مساعد وزير الخارجية فى عهد ريجان، وعنوان الكتاب هو:

Stefan Halper & Jonathan Clarke. America Alone. USA & UK: Cambridge University Press, 2004.

وكتاب خامس يهاجم أيضا سياسات الرئيس الأمريكى السابق والمحافظين الجدد، ولكن من منطلق شعبوى محافظ، ومؤلفه هو المرشح السابق للحصول على ترشيح الحزب الجمهورى لانتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٩٢ Pat Bucchanan واسم الكتاب : Patrick J. Bucchanan . When The Right Went Wrong. Thomas Duane Brothers / St. Martin Press, 2004 .

أما الكتاب السادس فهو أحد الكتب التى هاجمت الرئيس السابق بوش من شخصيات شغلت مناصب رفيعة فى إدارته ثم خرجت منها وهو كتاب Richard Clarke المسئول عن مكافحة الإرهاب فى عهد عدة إدارات أمريكية متعاقبة وعنوانه:

Richard A. Clarke, Against All Enemies.

وأخيرا . هناك ثلاثة كتب قادمة مما يمكن تسميته طبقا لتعريف المشهد السياسى الأمريكى ب «اليسار» - تجاوزا عن التعريف العام على المستوى العالمى لهذا المفهوم- واليسار هنا يعنى به التيار الليبرالى الديمقراطى وهى كتب لكاتبين صحفيين وناقد أدبى وهى :

Maureen Dowd, Bushworld. G.P Putnam's Sons, 2004.

James Wolcott, Attack Poodles. Miramax Books, 2004.

Graydon Carter, What We Have Lost. Farrar, Straus & Giroux, 2004.

وأول ما نشير إليه، هو ما نكاد نلحظه فى غالبية هذه الكتب من أنها تمثل رؤى لمعسكرين

لا ثالث لهما، فلا مجال للمنطقة الرمادية، بل اتهام من اليمين لليسار فى حالات الدفاع عن إدارة بوش وسياستها، أو من اليسار لليمين فى بعض حالات الهجوم على الإدارة الجمهورية القادمة من الحزب الديمقراطى، أو من الفصائل الليبرالية واليسارية خارج صفوف الحزب الديمقراطى، كذلك هناك الاتهام المتبادل بين المتشددين Hardliners والمعتدلين Softliners داخل صفوف الحزب الجمهورى والدوائر المحافظة الأمريكية. وعلى الجانب الآخر هناك الاتهامات بالتباين بين الجمهوريين التقليديين المخلصين لإنجازات وروح فترتى ولاية الرئيس ريجان وبين المحافظين الجدد المتهمين بمحاولة «تأميم» الريجانية لمصلحتهم وإعادة تفسيرها بما يخدم أطروحاتهم. ونستثنى من هذه الثنائية كتاب «كلارك»، إلى درجة ما، بالرغم من انحيازه الواضح لحقبة كلينتون على حساب حقبة بوش الابن، وكذلك كتاب بيتر وروشيل شفايزر نسبيا، أيضا بالرغم من إعادتهما إلى إيماءاتهما إلى دور الإيمان بالمسيحية فى السياسة مقارنة بغير المؤمنين، وأخيرا كتاب «جيمس مان» بالرغم مما حواه ضمنيا من انتقادات للمجموعة المحيطة بالرئيس الأمريكى السابق.

أما ثانية ملاحظاتنا فتتعلق بحرب العراق وموقعها فى الهجوم على الرئيس السابق أو الدفاع عنه. ففى مقابل النظر للنظام العراقى السابق باعتباره خطرا محدقا على أمن الولايات المتحدة، وإعادة التأكيد على صلته بالإرهاب العالمى - بل وبهجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ - وفى مقدمته تنظيم القاعدة من خلال لقاء بين مسئولى المخابرات العراقية ومحمد عطا قائد عمليات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى العاصمة التشيكية براغ، وتأكيد تطوير ذلك النظام لأسلحة دمار شامل وتهديده لجيرانه ولإمدادات النفط وللنظم الصديقة للولايات المتحدة فى المنطقة، وفى مقدمتها بالطبع إسرائيل، وذلك حسبما ورد فى كتاب «بيرل وفرام»، وأيضا فى مقابل نظرة «بيتر وروشيل شفايزر» لحرب العراق باعتبارها تعبيرا عن قناعة دينية لدى الرئيس الأمريكى السابق بضرورة الالتزام الأخلاقى بمساعدة المحتاجين لذلك الذين يعانون من القمع، وبالتالى مساعدة الشعب العراقى للتخلص من نظام «شرير»، فإننا نكاد نرى اتفاقا فى بقية الكتب محل العرض هنا على عدد من العناصر: اتهام الإدارة الجمهورية السابقة أما صراحةً بالكذب والتضليل بتقديم معلومات غير صحيحة للرأى العام الأمريكى والكونجرس بغرض تعبئته لدعم الحرب ضد العراق، أو بتفسير بعض الوقائع بشكل يضمن لى حقيقتها ليتم استخلاص نتائج منها لا تمت لها بصلة، أو على الأقل انتقاء أمور وربطها ببعضها فى

غير موضع لهذا الربط بهدف تبرير الحرب وإسباغ شرعية - ولو داخلية – عليها، وأخيرا بتحوير الولاية التى منحها الكونجرس للرئيس السابق لجعلها مسوغا للحرب بدلا من الغرض الأصلى منها وهو التلويح لمجلس الأمن بورقة الدعم الداخلى للإدارة بهدف حثه على اتخاذ قرار بالتفويض باستخدام القوة ضد العراق، وذلك على النحو الذى أورده عدد من أعضاء الكونجرس أنفسهم.

وتتداخل هنا عوامل عديدة لتفسير الحرب. فمن تحليل نفسى ورد فى كتاب «مورين دور» لحاجة الرئيس الأمريكى السابق لاستكمال ما لم يفعله أبوه الرئيس الأسبق بوش الأب عام ١٩٩١ لإثبات أنه الابن الأكثر نجاحا من والده وليس العكس، إلى إلقاء التبعية على المحافظين الجدد وأجندتهم السياسية كما ورد فى كتاب «هالبر وكلارك»، وأيضا بحسب ما ورد فى كتاب «بوكانان» الذى رأى ان العراق لم تمثل يوما أى تهديد للولايات المتحدة أو مصالحها. وترد كل هذه الكتب على كل مبررات الحرب بالنفى. فليس فقط مجرد نقد عدم وجود دليل على وجود علاقة بين نظام البعث العلمانى فى العراق وتنظيم «القاعدة» الأصولى، ذلك التنظيم السلفى الجهادى المتشدد، بل إن الحرب على العراق أدت – بحسب الخبير فى مكافحة الإرهاب «ريتشارد كلارك» – إلى اتساع نطاق وتزايد قوة التنظيمات الإسلامية المتطرفة المعادية للولايات المتحدة والتى تتبنى الإرهاب، بل وتزايد شعبيتها، وبالتالى قدرتها على تجنيد آلاف الأعضاء الجدد الذين لا تعلم عنهم الأجهزة الأمنية أو الاستخباراتية شيئا، فى ضوء تصاعد لموجة العداء للولايات المتحدة، خاصة فى العالمين العربى والإسلامى. كما أن حرب العراق فتحت ميدانا جديدا أمام «الإرهابيين» للقتال ضد الأمريكيين، وكون هذا الميدان بعيدا جغرافيا عن الولايات المتحدة لم يجعلها – بحسب رأى «كلارك» وبعكس رأى «فرام وبيرل» – أكثر أمنا، نظرا لتزايد التحذيرات ورفع حالة الطوارئ داخل الولايات المتحدة الأمريكية بشكل منتظم بسبب الخوف من عمليات إرهابية جديدة.

بل إنه حتى مقولة تبرير الحرب على العراق من منطلق بناء نظام ديمقراطى على النسق الغربى هناك يكون نموذجا لبقية بلدان المنطقة وينشر الديمقراطية بها، وبالتالى ينتزع جذور العداء للولايات المتحدة كما يقول «فرام وبيرل»، ويكون له تفوق أخلاقى كما ذكر «بيتر وروشيل شفايزر»، إلا إنه أدى فى واقع الأمر – وبحسب رأى «هالبر وكلارك» – إلى أن الولايات المتحدة صارت فى حالة حرب دائمة وأن ما نما فى العراق والمنطقة لم يكن الديمقراطية،

وإنما كان العداء للولايات المتحدة والكراهية لها والنظر لها كمحتل وقوة تسعى لفرض آرائها عبر الوسائل العسكرية، أو -حسب رأى «بوكانان»- كثقافة غازية تسعى لفرض نفسها على الآخر وتجريده من ثقافته الأصلية.

وتتفق «مورين دود» مع كل من «جيمس وولكوت» و«جرايدان كارتر» فى إعلان المعارضة لاحتلال إدارة بوش السابقة «الكارثى» وغير المحسوب جيدا للعراق، والذى أدى إلى استعداء حلفاء وأصدقاء الولايات المتحدة عليها، وكشف انحياز إدارة بوش السابقة للدفاع عن مصالح الأغنياء وقطاع شركات النفط الأمريكية، وهو احتلال أكد أيضا - بحسب رأى هؤلاء - عداء الإدارة لحماية البيئة، وهى كلها اتهامات منطقية عندما تأتى من يسار المشهد السياسى الأمريكى.

وتذهب دود أيضا إلى ربط الحرب على العراق بالطبيعة «المغامرة» للأيديولوجية اليمينية السائدة للإدارة الجمهورية للرئيس السابق بوش الابن، والتى سعت لتمرير وتسويق «أجندات» مصالح خاصة. ويساوى «وولكوت» فى المسئولية بين إدارة الرئيس السابق بوش وشبكات التليفزيون الأمريكية الكبرى (CNN/ FOX/ MSNBC) فى تضليل الشعب الأمريكى بشأن الحرب فى العراق ودوافعها، سواء ما يتعلق بعلاقة الحكم العراقى السابق بالإرهاب ودوره فى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أو بادعاء امتلاكه أسلحة دمار شامل. ويستنكر «كارتر» غزو العراق باعتباره حرب اختيار وليس حربا مفروضة كما صورها أنصار الرئيس السابق بوش الابن، لأن العراق لم يكن عدوا ولم يشكل تهديدا للولايات المتحدة. ويتفق «كارتر» هنا - ويا للمفارقة - مع «بات بوكانانّ اليمينى الشعبوى المحافظ. ولكن «دود» و«وولكوت» و«كارتر» لا يذكرون الدور الذى لعبه الموقف المؤيد للحرب فى العراق من جانب أعضاء الكونجرس بمجلسيه من الحزب الديمقراطى فى ممارسة نفس الدور الذى لعبته وسائل الإعلام، أو ربما حتى دورا أخطر فيما يتعلق بقواعد الحزب وأنصاره.

أما ثالث الملاحظات هنا فتتصل بقضية الإرهاب والحرب الأمريكية ضده. وبما أن هذا الموضوع كان صلب طرح الرئيس بوش ونائبه تشينى فى حملتهما الانتخابية للتجديد للرئاسة لعام ٢٠٠٤، فمن الطبيعى أنه كان ميدانا للنقاش الحاد، بل وتبادل الاتهامات بين أنصار الرئيس الجمهورى وخصومه، وانه كان جوهر أى دفاع عنه وعن سياساته وفترة حكمه. فبالنسبة لـ«فرام وبيرل» فإن الحرب ضد الإرهاب هى «معركة حياة أو موت» للولايات المتحدة، وأن أمام الولايات

المتحدة خيارين لا ثالث لهما أما تحقيق النصر أو التعرض «للمحرقة» (الهولوكوست)، وذلك فى تشبيه لا يخلو من مغزى يبين تصوير كل من اليهود فى زمن المحرقة النازية والأمريكيين فى حربهم ضد «الإرهاب» فى صورة مماثلة. وفى كتابهما عن أسرة الرئيس السابق بوش، يعتبر «بيتر وروشيل شفايزر» أن هناك علاقة لا انفصام فيها بين الحرب ضد الإرهاب من جانب إدارة الرئيس السابق بوش وقناعات الرئيس السابق الدينية وتربيته الأخلاقية من جانب آخر، بل أوردوا ان بعض المقربين عائليا من الرئيس السابق بوش الابن اعتبروا الحرب التى أعلنها على الإرهاب حربا دينية لأن الإرهابيين «يسعون لقتل المسيحيين»، وأن على المسيحيين الرد بقوة أكبر وحمية أكثر على هؤلاء الإرهابيين.

ويرى هؤلاء أن الرئيس السابق أدرك أن الذين هاجموا الولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فعلوا ذلك باسم دينهم (فى إشارة للإسلام)، وبالرغم من أن بوش الابن أعلن أكثر من مرة أنه ليس فى حالة حرب ضد الإسلام، فإنه وعى تداعيات ما جرى بشكل دينى. ولذلك شبه كثيرون حرب بوش على الإرهاب - بمن فيهم بوش نفسه فى مرحلة ما - بأنها «حرب صليبية»، وإن عاد ليفسر هذا التعبير بشكل أكثر ملاءمة من الناحية السياسية، بحيث يتجنب تشبيه البعض لخطابه السياسى بخطاب الجماعات الإسلامية المتطرفة. وعقب أحداث سبتمبر ٢٠٠١ ، استخدم بوش الابن اللفظ الإنجيلى « صناع الشر» لوصف الإرهابيين. إذن ينكر المؤلفان أن تكون الحرب ضد الإرهاب هى حربا من أجل النفط أو لأسباب سياسية، وإنما هى بالنسبة لهما حرب حول معتقدات ونظم قيمية، وهى حرب على ظاهرة تمثل نتيجة وليست سببا فى حد ذاتها .

وعلى الجانب الآخر، ركز خبير مكافحة الإرهاب «ريتشارد كلارك» - كما هو متوقع - فى كتابه على ما أسماه بفشل إدارة بوش السابقة فى الأخذ بجدية تحذيراته وتحذيرات آخرين فى الإدارة من خطورة تنظيم القاعدة باعتباره التهديد الرئيسى للولايات المتحدة، وبالتالى عدم فاعلية تلك الإدارة فى تعبئة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالى والبنتاجون فى إطار استراتيجية متكاملة لمكافحة الإرهاب. ورأى كلارك أن الطرح البديل الذى كان يجب على إدارة بوش اتباعه هو بدء حملة فكرية وثقافية عالمية من أجل مواجهة ما يمثله تنظيم القاعدة وغيره من الجماعات الإسلامية المتشددة من طرح فكرى متطرف، وإبراز أن بديل «القاعدة» هو نشر الأفكار الإسلامية الصحيحة بما يظهرها قريبة من القيم

الغربية، ويؤكد طرح «كلارك» أن القنابل والرصاصات والسجون لا تصلح وحدها لمواجهة خطر عقائدى وفكرى. ولكن كلارك لا يقتصر على تناول البعد الخارجى للحرب ضد الإرهاب فى انتقاده لإدارة الرئيس السابق بوش، بل انتقل إلى الداخل حيث ركز هجومه على قرار إدارة بوش بإنشاء وزارة للأمن الداخلى والذى اعتبره جعل الإدارة أقل قدرة على التعامل مع قضايا الأمن الداخلى، وفى مقدمتها الإرهاب، بينما سبق أن رفضت نفس الإدارة إنشاء مثل هذه الوزارة قبل ذلك بأسابيع واتهمت من يطالب بذلك بعدم الوطنية. كما انتقد كلارك الحرب فى أفغانستان لأنها لم تأت بسرعة عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ويؤكد أن الأفضل كان إرسال القوات الأمريكية سريعا لاعتقال قادة الطالبان والقاعدة. ودعا كلارك لتركيز الحرب ضد الإرهاب على إيران التى اتهمها هى - وليس نظام صدام حسين - بأنها شكلت موقع لجوء وتنقل لعناصر القاعدة ولديها برنامج تطوير لأسلحة دمار شامل.

أما «مورن دود» و «جيمس وولكوت» و «جرايدون كارتر» فيرون من موقعهم الليبرالى أن إدارة بوش استغلت كلا من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والحرب على العراق لشن حملة على الحقوق المدنية والحد من الحريات داخل الولايات المتحدة مما كشف - بحسب رأيهم - عن التوجهات اليمينية التى مثلتها تلك الإدارة والمصالح التى عبرت عنها.

وتتصل رابع الملاحظات بالعلاقة بين الرئيس السابق بوش الابن والرئيس الراحل رونالد ريجان. ومرة أخرى نبدأ بكتاب «بيرل وفرام» اللذين يريان أن بوش الابن هو الامتداد الطبيعى لحقبة ريجان، وهو الذى استكمل إنجازات ريجان، خاصة على صعيد السياسة الخارجية والأمن الداخلى. فهما يريان مواقف بوش «الصلبة والشجاعة» فى الحرب ضد الإرهاب والدول الداعمة له مثل «عراق صدام حسين» استمرارا لمواقف ريجان الحاسمة فى مواجهة الاتحاد السوفيتى السابق والشيوعية الدولية. وكما أفضى الموقف المبدئى غير المهادن لريجان إلى محاصرة الخطر الشيوعى السوفيتى وإسقاطه، فإن استمرار موقف إدارة بوش الصلب، بل واتساعه ليشمل كافة الدول المؤيدة للإرهاب - بحسب تعريف الكاتبين - هو الضمانة للنصر فى الحرب ضد الإرهاب كنهاية حتمية. وهنا حذر الكاتبان من مظاهر تراجع أو تهاون فى هذه الحرب، ولكن كتابهما صدر قبل أن يعلن الرئيس السابق بوش نفسه أن الحرب ضد الإرهاب هى حرب بلا نهاية، وأنه لا وجود فيها لمعنى النهاية أو لمعنى الانتصار النهائى.

وننتقل إلى «بيتر وروشييل شفايزر» اللذين يقارنان بين ريجان من جهة الذى مكنه إيمانه

الدينى المسيحى والتزامه الأخلاقى العميق من تحقيق فهم للحرب الباردة والحرب ضد الإرهاب، ليس باعتبارها حربا حول الصواريخ أو حول الاستراتيجيات الجيوبولتيكية بقدر ما كانت حرب عقائد ومبادىء فكرية ومرجعيات أيديولوجية. وكما أطلق ريجان على الاتحاد السوفيتى تعبير «إمبراطورية الشر» وتحدث عن حرب روحية ضد الشيوعية على الصعيد العالمى، فإن بوش الابن أطلق على الدول التى اتهمها برعاية الإرهاب تعبير «محور الشر» وأعلن حربا «مقدسة» ضد الإرهاب على الصعيد العالمى.

وبحسب رأى المؤلفين فإن إيمان ريجان الدينى هو الذى دفعه لاتخاذ موقف أخلاقى - وليس نفعيا - تجاه صراع القوتين العظميين كما أهله لتقديم الدعم للمنشقين داخل الاتحاد السوفيتى السابق والدول الشيوعية لتمكينهم من المقاومة وفى النهاية تحقيق النصر.

ويقارن المؤلفان بين هذا الموقف وبين موقف جورج بوش الابن الذى مكنه إيمانه الدينى من اتخاذ موقف أخلاقى واضح فى الحرب ضد الإرهاب وفى العراق وممارسة «الصبر» والاستماع لكل الآراء بالرغم من تضاعف الضغوط من حوله. وبالتالى، انحاز بوش إلى جانب «الله» والخيارات الأخلاقية السليمة دون أن يأخذ كأمر مسلم به مساندة الله، له بل وعى أن عليه تبنى الأسس اليهودية/ المسيحية للكتاب المقدس حتى ينصره «الله». وبناء على أرضية التحليل تلك، خلص المؤلفان إلى نفس نتيجة «فرام وبيرل» - ولكن من زاوية مختلفة - وهى أن بوش الابن امتداد لريجان.

ويقترب موقف «جيمس مان» فى كتابه من هذا الموقف عندما يتحدث عن الشخصيات الست الرئيسية حول بوش الابن وتتبع صعودها وتربيتها الفكرية وتأهلها السياسى وخبراتها فى عهد ريجان ثم بوش الأب. وبالرغم من ذلك فإن «مان» يقر بأن أفكار هؤلاء مرت بمراحل تطور خاصة خلال عودته للمؤسسات الأكاديمية أو مراكز الأبحاث أو القطاع الخاص فى ظل فترتى حكم الرئيس الديمقراطى بيل كلينتون، دون أن يؤدى ذلك إلى تغير كافة القناعات أو تعديل كل الأفكار. ومن هنا يقف» مان» موقفا أقرب لموقف «بيرل وفرام» و«بيتر وروشيل شفايزر» منه إلى مواقف «بوكانان» و«هالبر وكلارك» المناهضين لهذا الطرح من داخل خندق اليمين الجمهورى الأمريكى.

أما «بوكانان» فيبرز التباينات بين ريجان وبوش الابن، فالأول يراه حارب فقط للدفاع عن الولايات المتحدة من تهديدات على حدودها الجنوبية. أى فى الفناء الخلفى فى أمريكا

الوسطى سواء حرب غير مباشرة فى نيكاراجوا ضد الساندنيستا أو فى السلفادور ضد ثوار «فارابوندو مارتى»، أو مباشرة فى جرينادا عندما غزاها الجيش الأمريكى لإسقاط نظام يسارى منتخب ديمقراطيا. ولم يحارب ريجان فى أفغانستان، بل كانت حربا بالوكالة وكانت ناجحة فى إنهاك واستنزاف الاتحاد السوفيتى حتى انتهى احتلاله لأفغانستان ثم انهار وتفكك كليةً فيما بعد. أما بوش الابن - فبحسب بوكانان - ذهب بجيشه بعيدا إلى العراق ليغزو ويحتل بلدا لم يشكل أى تهديد للولايات المتحدة ويسقط المئات من الأمريكيين قتلى بدون أمل حقيقى فى نصر سريع أو قريب.

وعلى الصعيد الداخلى، يطرح - بوكانان - المفارقة بين ريجان الذى حقق نهضة صناعية وتجارية بعد سنوات الأزمة الاقتصادية فى السبعينيات من القرن العشرين من القرن الماضى، خاصة فى عهد الرئيس الديمقراطى جيمى كارتر، وبين تراجع الاقتصاد الأمريكى فى عهد بوش الابن وتزايد معدلات البطالة وتراجع معدلات النشاط الاقتصادى، وذلك بعد سنوات من الفائض فى الموازنة ومن الرواج الاقتصادى وتضاعف فرص العمل المتاحة فى عهد الرئيس الديمقراطى الأسبق كلينتون. ولا ينسى «بوكانان» أن يدعو إلى إحياء اليمين المثالى والحقيقى الذى مثله ريجان، وذلك عبر تمرد أو ثورة تضم كلا من المحافظين المبدئيين (أنصار ريجان) والشعبويين المحافظين (أنصار بوكانان) ضد السلطة الهرمية التى سيطرت على الحزب الجمهورى متمثلة - بحسب رأيه - فى المحافظين الجدد، ولكنه لا يذكر كيف سيتم هذا التمرد وبواسطة من، خاصة بعدما ظهر خلال مؤتمر الحزب الجمهورى فى نيويورك فى نهاية أغسطس ومطلع سبتمبر ٢٠٠٤ من شبه توافق عام حول دعم برنامج الرئيس السابق بوش ونائبه تشينى.

ولكن الرد الأقوى على القائلين بالامتداد بين ريجان وبوش الابن يأتى بشكل أشمل وأكثر اتساقا فى منهجيته من «هالبر وكلارك». فهما يتهمان المحافظين الجدد بمحاولة خلط الأوراق عبر «ادعاء» التواصل بين الرئيسين، ويتهمانهم بتجاهل الفوارق الأساسية: فريجان كان نموذجا للعمل على نزع السلاح والالتزام به وبالاتفاقات الدولية بشأنه، كما أنه قلل بشكل كبير من استخدامه الفعلى للقوة المسلحة فى العلاقات الدولية والذى يكاد يقتصر على حالة «جرينادا». كما أنهما يشيران إلى رفض ريجان المبدئى للمذاهب الخاصة بتوظيف السلاح النووى للآباء الروحيين لفكر المحافظين الجدد مثل Albert Wohlstetter . كما

أن المحافظين الجدد تجاهلوا سياسة ريجان المرنة إزاء الصين وإزالة الكثير من العقوبات المفروضة على الاتحاد السوفيتى السابق، وهى مواقف اتخذها ريجان من منطلق إيمانه بأن هذه القرارات ستؤدى إلى حوار ذى معنى ومضمون بشكل بناء بما يساعد فى تحقيق الالتزام المشترك بالتوصل إلى سلام عالمى شامل ودائم. كذلك لا يتحدث المحافظون الجدد عن صفقة «إيران جيت» والتى قدم ريجان بموجبها أسلحة لإيران ولا عن فشله فى لبنان والخروج المخزى للقوات الأمريكية من هناك بعد الهجوم على قوات «المارينز» هناك عام ١٩٨٢. ويذهب «هالبر وكلارك» بعيدا فى اتهام المحافظين الجدد بـ «تزوير التاريخ» والقيام بعملية «نصب سياسي» لنسبة أنفسهم إلى الرئيس ريجان وحقبته وربطهما بالرئيس السابق بوش الابن، وذلك من منطلق نسبة أنفسهم إلى ماض مجيد فى نظر الكثير من الأمريكيين، وبالتالى يظهرون كحملة شعلة الريجانية الحقيقيين ومشاركين فى نجاحات ذلك العهد، مما يؤهلهم للحصول على دعم شعبى على أمل تحقيق أمجاد أخرى فى عهد بوش الابن وتحت رايته.

وتتصل بتلك الملاحظات ملاحظة خامسة وهى الصلة بين بوش الأب وبوش الابن ليس على المستوى الشخصى والعائلى، بل فيما يتعلق بالمستوى السياسى.

فنلاحظ فى كتاب «فرام وبيرل» انتقادات ضمنية لعدم وجود الحسم الكافى فى فترة حكم بوش الأب، خاصة تجاه الوضع فى العراق وعدم استكمال الحرب حتى إسقاط النظام العراقى بعد احتلال بغداد، أو على الأقل لعب دور نشيط فى دعم التمردين الكردى والشيعى فى شمال وجنوب العراق. وهذا بخلاف كتاب «بيتر وروشيل شفايزر» اللذين يريان أن بوش الابن تأثر بتدين أبيه وبقناعته الدينية بضرورة مساعدة من يحتاج إلى مساعدة ومن يخضع للقمع. وقد واصل بوش الابن قناعات أبيه الدينية، بل وتعززت لديه أكثر نتيجة ما واجهه من مواقف أدت إلى تهذيبه وتهدئة ردود أفعاله، دائما بحسب مؤلفى الكتاب.

ونعود إلى كتاب الديمقراطية «مورين دود» التى رأت فى «ديك تشينى» المعلم الذى أوكل إليه الوالد مهمة تعليم وتدريب وتوجيه النصح للابن، وهو نفس ما يذهب إليه «مان» مع اختلاف عدم افتراض وجود تطابق فكرى أو أيديولوجى بين بوش الأب وتشينى. وترى «دود» أن تناقضا حكم موقف بوش الابن تجاه أبيه، فمن جهة يسعى للحصول على احترامه وتقديره، ومن جهة أخرى فإن لديه رغبة رمزية بداخله فى إثبات أنه الأفضل والأخلد بسياساته وبتصحيحه للسياسات الخاطئة لوالده بدلا من اتهامه بتخريب ما قام به والده. وتصدق نفس ملاحظة

«مان» السابق الإشارة إليها بشأن العلاقة بين بوش الابن وريجان على علاقة بوش الابن بأبيه من الناحيتين السياسية والفكرية.

أما «هالبر وكلارك» فيريان وجه الخلاف بين بوش الأب وبوش الابن، ويركزان هنا على الموقف من المحافظين الجدد والموقف من الحرب فى العراق دون تجاهل الصلة بين المسألتين. فالمحافظون الجدد، الذين كانوا متحمسين لدعم العراق بالسلاح خلال ثمانى سنوات من الحرب ضد إيران، انقلبوا عليه بعد ذلك وسعوا لإسقاط النظام العراقى، ولكن الرئيس بوش الأب احتوى تأثيرهم وقام بتحييده لما اعتبره من أنه لا يتفق مع المصالح القومية الأمريكية. فبينما كان المحافظون الجدد يروجون لمقولة أن الإطاحة بحكم صدام حسين سيجعل الولايات المتحدة قادرة على جعل منطقة الشرق الأوسط أكثر تجاوبا من الناحية السياسية مع الرغبات والمخططات والطموحات الأمريكية، أدرك الرئيس بوش الأب بحرصه أن دخول بغداد كان سيزيد الدور الأمريكى فى المنطقة تعقيدا ويهدد الائتلاف الدولى الواسع الذى تشكل بقيادة الولايات المتحدة وتحت مظلة الأمم المتحدة ممثلة للشرعية الدولية، وبالتالى تجنب بوش الأب ما أقدم عليه بوش الابن بعد ذلك بأكثر من عقد من الزمان، ربما أيضا - ولو جزئيا - بتأثير من المحافظين الجدد.

وإذا تناولنا الملاحظة السادسة نجد أنها تتعلق بما ورد فى الكتب محل العرض والتحليل هنا بشأن موقع إسرائيل فى الحكم على الفترة الأولى لحكم الرئيس السابق بوش الابن. وبينما يرى «كلارك» أن إدارة بوش الابن لم تبد أى حساسية تجاه التحرك بجدية للظهور بمظهر المهتم بالصراع العربى/ الإسرائيلى، أو حتى الفلسطينى/ الإسرائيلى أو بمظهر الساعى للتوازن فى رؤيته باعتبار أن الولايات المتحدة مفترض أنها الوسيط فى هذا الصراع، كما اتهم إدارة بوش الابن بأنها فى أفضل الأحوال لم تمنح هذا الصراع سوى اليسير من الاهتمام والوقت، وهو ما مثل فرصة لأعداء الولايات المتحدة فى العالم العربى والإسلامى للإشارة إلى هذا النقص وإبراز أن واشنطن لا تهتم بأهم قضية تهم العرب والمسلمين. أما «هالبر وكلارك» فيتساءلان فى كتابهما إن كان من المصادفة أن تكون المجموعة التى دفعت باتجاه الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ هى نفس المجموعة تقريبا من المحافظين الجدد التى أعدت بقيادة «ريتشارد بيرل» و «دوجلاس فايث» تقريرا رفعته إلى رئيس الوزراء الإسرائيلى اليمينى الليكودى حينذاك «بنيامين نيتنياهو» فى النصف الثانى من التسعينيات من القرن العشرين من القرن الماضى

تدعو فيه إلى تعاون أمريكى/ إسرائيلى فعال - سواء معلن أو سرى - لإسقاط الحكومات القائمة فى سوريا والعراق، وتساءلا عما إذا كانت حرب العراق تفيد الولايات المتحدة أكثر أو إسرائيل.

وركز «بات بوكانان» من جانبه على الشخصيات اليهودية ضمن المحافظين الجدد الذين يصفهم بـ «صناع الشر» Evil Doers -وهو تعبير انجيلى كما ذكرنا من قبل - ولكن دون أن يشير إلى دور قياديين فى مجموعة المحافظين الجدد من غير اليهود، وهو يلقى بتبعية الحرب على العراق على هؤلاء «اليهود» من المحافظين الجدد. أما « بيتر وروشيل شفايرز» فيتحدثان عن الإرث اليهودى المسيحى المشترك فى المكون الدينى للرئيس السابق بوش الابن، ويركزان على تأثير العهد القديم على بلورته للعديد من آرائه واستراتيجياته السياسية. ونلحظ فى كتاب «مان» هنا وهناك إشارات إلى الارتباطات اليهودية أو الصهيونية أو الإسرائيلية لهذه الشخصية أو تلك من الشخصيات القيادية فى الأمن والدفاع والسياسة الخارجية فى إدارة بوش الابن. ومن جانبهما، فإن «بيرل وفرام» يصفان ضمنيا أحيانا وصراحة أحيانا أخرى العداء لإسرائيل بما يساوى العداء للولايات المتحدة، مشيرين إلى أن على الولايات المتحدة التزاما بالحفاظ على أمن إسرائيل ودعمها - دوما - بالشكل الذى تراه الأخيرة، ومرددين المبررات التقليدية لتلك المقولة، خاصة تلك ذات الطابع الحضارى والثقافى المتصلة بوحدة الانتماء للحضارة الغربية الحديثة وقيمها من جهة ووحدة المرجعية التراثية اليهودية/ المسيحية من جهة أخرى مع ما يتضمنه ذلك من إشارة إلى الديمقراطية الإسرائيلية (الوحيدة فى الشرق الأوسط!). وربط أى دور أمريكى فى عملية السلام بين العرب والإسرائيليين بوقف «العداء للسامية» ولإسرائيل أو التحريض عليها بين العرب وبناء نظم «ديمقراطية» فى الدول العربية، وغير ذلك من معايير مكررة من جهة ولكنها تزداد تكبيلا من جهة، وتمتلئ بالثقوب المتزايدة فى الاتساع لإسرائيل من جهة أخرى.

وآخر ملاحظاتنا فى هذا الجزء النقدى التحليلى هى تلك المتعلقة بمجمل الموقف من العرب والمسلمين، وبالطبع تناولنا أجزاء منها فى الملاحظات الخاصة بحرب العراق والحرب على الإرهاب والصراع العربى/ الإسرائيلى، ولكننا نضيف إليها هنا الإطار العام للرؤية. فـ «كلارك» يؤكد الحاجة للاقتداء بما قامت به الولايات المتحدة فى حربها ضد الشيوعية عندما ساعدت الأحزاب الديمقراطية المسيحية فى أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية على التصدى

لأفكار الشيوعية، بل وعندما أيدت حركات إسلامية ضد الاتحاد السوفيتى ونظما يسارية أخرى كما فى أفغانستان. وتكون الحملة الجديدة موجهة لإعلاء قيم التسامح بين الديانات المختلفة ومعالجة الظروف الاقتصادية والثقافية التى تغذى مشاعر الكراهية والحث على توسيع رقعة المشاركة السياسية، وهى أفكار تذكرنا بأفكار ومبادرات الإدارة الأمريكية الجمهورية السابقة للرئيس بوش الابن بشأن الدعوة لـ «الإصلاح» فى الشرق الأوسط والإعلان عن حملة أمريكية لدعم التحول نحو الديمقراطية من جانب الدول العربية والإسلامية.

ويتناول «كلارك» فى السياق نفسه موضوعى إصلاح نظم التعليم وتقديم المساعدات الاقتصادية ويؤكد أن التنوع والحرية والأمن قيم مشتركة للبشر - وهو ما يردده الرئيس بوش أيضا - ولكنه يبرز أن الولايات المتحدة بمحاولاتها فرض أيديولوجيتها عبر الحرب تفتقد الحجة لمقارعة الإسلاميين المتطرفين الذين يسعون هم أيضا لفرض أفكارهم بالعنف، ويحذر من تحرك واشنطن ضد نظم عربية وإسلامية أخرى بعد العراق لأن هذا سيحقق نبوءة «صمويل هنتنجتون» الخاصة بصدام الحضارات، حيث مشاهد العنف فى العراق تعمق كراهية العرب والمسلمين للولايات المتحدة، وحث «كلارك» الإدارة الأمريكية على التشاور مع أصدقائها فى صفوف العرب والمسلمين.

وبالمقابل يواجهنا «بيتر وروشيل شفايزر» بصدمة القول إن الإرهاب ناتج عن صعوبات يواجهها الإسلام فى التأقلم مع النظام القيمى الغربى السائد فى العالم حاليا. وبالرغم من اعتراض «بوكانان» على الحرب فى العراق، فإنه يتحدث بشكل سلبى عن النخب الثقافية غير المسيحية فى العالم، ويتحدث عن تخوف المسلمين من الثقافة الأمريكية المهيمنة عالميا أكثر من الخوف من الاحتلال العسكرى، كما أنه – وبدون مناسبة - يشيد بالحملات الصليبية التاريخية ضد العالم الإسلامى. أما «فرام وبيرل» فيشيران إلى ما على العالم الإسلامى عمله للحاق بركب الحداثة والتحضر والديمقراطية والتسامح على حد قولهما، ويعودان بالكثير من مشاكل العالم الإسلامى بل العالم بأسره، إلى الأفكار السائدة والثقافة المهيمنة فى بلدان المسلمين وهى نظرة تجمع بين «الحس الرسالى» من جهة و«النظرة إلى أدنى» من جهة ثانية وتأكيد التمايز مع إنكار المسئولية عن معاناة الآخر من جهة ثالثة.

وأخيرا، كيف انعكست هذه الكتب وما ورد بها على الانتخابات الرئاسية الأمريكية وما صاحبها من انتخابات تشريعية ومحلية فى نوفمبر ٢٠٠٤؟ الثابت أن حسابات الماضى لم تكن

المرجعية للمواطن الأمريكى العادى عندما انتخب، بل حكمه واقع يعايشه، سواء فيما يتعلق بأوضاع اقتصادية أو خدمات اجتماعية أو مطالب قانونية ودستورية، أو حالة الأمن الداخلى، أو الوضع فى العراق، وبدرجة أقل فى أفغانستان، لتشكل هذه الاعتبارات أطراف المعادلة الانتخابية عام ٢٠٠٤.

ثانيا: السياسة الخارجية الأمريكية: من منظور الحزب الجمهورى

أظهرت الانتخابات الرئاسية الأمريكية ٢٠٠٨ مواقف السياسة الخارجية الأمريكية من الحملة الانتخابية لمرشحى الحزب الجمهورى عموما والسيناتور/ جون ماكين المرشح الرسمى للحزب فى تلك الانتخابات على وجه الخصوص.

وعكس هذا البرنامج الإنتخابى قلقا إزاء البرنامجين النوويين الكورى الشمالى والإيرانى، والمشكلات الموجودة فى كل من العراق وأفغانستان وتواجه الجيش الأمريكى والحكومتين المتحالفتين مع واشنطن فى البلدين، وترقب صعود دور روسيا فى العلاقات الدولية وارتباط ذلك بتوسيع عضوية حلف شمال الأطلنطى (الناتو)، بالإضافة إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل عبر العالم، وبحث بدائل التعامل مع كوبا ما بعد كاسترو، وانتشار الأيدز وغيره من الأمراض الوبائية، والوضع الإنسانى المأساوى فى إقليم دارفور بالسودان، وقضايا تغير المناخ، وغياب المياه الصالحة للشرب عن معظم سكان العالم، وسبل مساعدة الدول الإفريقية فى جهود بناء الدولة، وإنجاز السلم الأهلى والخروج من عنق الزجاجة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

وعن الوضع فى العراق تحديدا، ففى المجمل يمكن القول إن المرشح الجمهورى السيناتور ماكين تعهد بدعم الخطوط العريضة لسياسة جورج بوش الابن فى العراق، بالرغم من الإعراب عن تحفظ أو إبداء اعتراض هنا أو هناك، وهو الأمر الذى يحمل مخاطرتين: أما المخاطرة الأولى فتتصل بأن تدهور الوضع فى العراق انعكس سلبا على فرص، ليس فقط ماكين فى الفوز بالسباق الرئاسى إلى البيت الأبيض، ولكن أيضا على أداء ونتائج المرشحين الجمهوريين لعضوية الكونجرس فى الانتخابات التى تزامنت مع الانتخابات الرئاسية فى نوفمبر ٢٠٠٨. إلا أن السيناتور ماكين لم يضع تعريفا قاطعا للنصر أو النجاح فى العراق.

ويمكن القول إن هناك ثلاثة أسئلة واجهها المرشح الجمهورى للرئاسة بشأن العراق: السؤال الأول هو: كيف يتم سحب القوات الأمريكية من العراق، ولو تدريجيا، دون أن يثير هذا دعاية لصالح تنظيم القاعدة والجهاديين الإسلاميين عبر العالم بأن الانسحاب تعبير عن هزيمة أمريكية أمام ما يسميه المرشح الجمهورى «الإرهاب»؟ والسؤال الثانى هو: كيفية محافظة

الولايات المتحدة الأمريكية على تأثيرها فى الشرق الأوسط ومنطقة الخليج فى المستقبل المنظور، خاصة فى ضوء الأهمية الاستراتيجية للمنطقتين الثريتين بالنفط والغاز الطبيعى. أما السؤال الثالث فيتصل بكيفية مواجهة واشنطن لما تعتبره تصاعد النفوذ الإيرانى فى الإقليم.

والموضوع العام الثانى الذى استحوذ على اهتمام البرنامج الانتخابى للحزب الجمهورى هو الإرهـاب. وقد حول البرنامج «الإرهـاب» من مسألة أمن قومى غير مفهومة للمواطنين العاديين إلى موضوع يمس الأمـن اليومى لكل فرد أمريكى واستثمار ذلك للترويج لرؤية الحزب الجمهورى لكيفية حماية الأمن القومى الأمريكى والدفاع عنه. وفى هذا الإطار أبرز الجمهوريون ما اعتبروه نصرا حققته الإدارة الجمهورية للرئيس السابق جورج بوش الابن، ألا وهو تدنى شعبية تنظيم القاعدة فى صفوف العرب والمسلمين بسبب ما مارسه التنظيم من قتل لمسلمين والتهديد بالعودة بالمجتمعات الإسلامية للوراء. ولكن الحملة الجمهورية سعت بالمقابل لتأكيد أن خطر «القاعدة» لم ينته وأن التنظيم يعيد بناء نفسه حتى يستطيع معاودة الاعتداء على الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن هنا أيضا أثيرت عدة أسئلة تحتاج لإجابة.

ويتعلق السؤال الأول بمدى قدرة الجمهوريين على إقناع المواطنين الأمريكيين بقدرتهم على التصدى لإرهاب القاعدة وغيرها. ويرتبط بذلك سؤال آخر حول بقاء أو إغلاق معتقل «جوانتانامو»، وإذا أغلق فماذا سيتم عمله مع المعتقلين به، وطبيعة الحقوق القانونية التى يمكن أن يتمتع بها هؤلاء المعتقلون؟ والسؤال الأخير فى هذا الشأن يتصل بمدى استمرار الأمريكيين فى تقبل تلك «المقايضة» التى ارتضوها عقب اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بين التضحية ببعض الحقوق والخصوصية فى مقابل الأمن. وقد جاءت نتائج انتخابات نوفمبر ٢٠٠٨ لتبرهن على عدم اقتناع غالبية الناخبين الأمريكيين بهذه الدفوع والأطروحات.

وهناك أيضا الملف الإيرانى فى سياقه العام، وتوظيفه فى الحملة الانتخابية للجمهوريين، من حيث اتهام بتأييد إيران لما يسميه الجمهوريون «التنظيمات الإرهابية» مثل «حزب الله» و«حماس» وتنظيمات أخرى متطرفة فى المنطقة تناهض حكومات مؤيدة للغرب أو صديقة أو متحالفة معه، و«تمويل قتل الأمريكيين فى العراق»، وسعى إيران لتهديد وجود إسرائيل والتهديد بإزالتها من الوجود وإعاقة عملية السلام بين العرب وإسرائيل، وأخيرا، وبالطبع ليس آخرا، ما يقدر الجمهوريون أنه مسعى إيرانى لامتلاك السلاح النووى. وقرأنا فى أدبيات الحزب الجمهورى فى هذه المرحلة إدراكا بصعوبة توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية خاطفة

للبرنامج النووى الإيرانى أسوة بالضربة التى وجهها الإسرائيليون للمفاعل النووى العراقى فى يونيو ١٩٨١، وذلك لسببين: الأول أن البرنامج النووى العراقى كان فوق الأرض وكانت المعلومات الاستخبارية الإسرائيلية عنه مكتملة، بينما البرنامج النووى الإيرانى تحت الأرض وهناك نقص حاد فى المعلومات الاستخبارية المتوافرة عنه.

أما السبب الثانى فإن منشآت البرنامج النووى العراقى كانت مجتمعة فى مكان واحد وكانت تمثل المصدر الوحيد لهذا البرنامج، بينما منشآت البرنامج النووى الإيرانى منتشرة ومتفرقة فى مواقع كثيرة مما يحتاج ضربات كثيرة ويلحق خسائر ضخمة فى صفوف المدنيين. ونلمس أيضا فى تلك الأدبيات استبعادا ضمنيا لعمل عسكرى أمريكى ضد إيران، وهو ما استند إلى عدة عوامل. أما العامل الأول فهو عدم معرفة الولايات المتحدة أيضا بكافة المنشآت وبالتالى أى ضربة عسكرية ستكون جزئية. والعامل الثانى هو الرد على سؤال: إلى أى حد ستؤخر أى ضربة عسكرية قدرة إيران على العودة للمرحلة التى عليها برنامجها النووى لدى ضربه؟ ثم العامل الثالث هو الرد الإيرانى المحتمل. فالإيرانيون قادرون على جعل الحياة أصعب بكثير للأمريكيين فى العراق، كما أن حزب الله اللبنانى لديه خلايا نائمة عبر العالم بما فى ذلك فى الولايات المتحدة ذاتها، دائما حسب أدبيات الحزب الجمهورى، مما سيتعين معه إغلاق كافة السفارات والقنصليات الأمريكية عبر العالم قبل الإقدام على القيام بعمل عسكرى أمريكى ضد منشآت نووية إيرانية.

والقضية الأخرى التى حازت اهتمام الجمهوريين ضمن مسائل السياسة الخارجية فى البرنامج الانتخابى الجمهورى هى الأوضاع فى باكستان، التى تمثل معضلة للسياسة الخارجية الأمريكية. فتعداد باكستان يبلغ ٦٥ مليون شخص وبها العديد من التنظيمات المتهمة بالارهاب وتمتلك سلاحا نوويا. وفى الوقت ذاته فإن باكستان تكاد تكون هى الحليف الأكبر للولايات المتحدة فى «الحرب ضد الإرهاب». وكان تعاون الإدارة الأمريكية فى السابق مع الرئيس الباكستانى السابق مشرف، وبعد الانتخابات النيابية التى أعقبت اغتيال السيدة «بنازير بوتو» زعيمة حزب الشعب الراحلة ورئيسة الوزراء السابقة، استمر تعاون الحكومة الجديدة مع الأمريكيين فى «الحرب ضد الإرهاب»، ولكن الحسابات السياسية الداخلية باتت تغلب أحيانا على الحكومة الجديدة فتوصلت لفترة لاتفاق وقف اطلاق نار لم يصمد طويلا مع «طالبان باكستان». وبالتالى تطرح باكستان تحديا أمام السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة

بالنسبة للحزب الجمهورى الذى تعهد مرشحه بمواصلة «الحرب ضد الإرهاب» على نهج الرئيس السابق جورج بوش الابن.

ولكن ماذا عن القضية المركزية فى الشرق الأوسط وفى الصراع العربى الإسرائيلى، أى القضية الفلسطينية؟ موجز مضمون الرسالة التى وصلتنا من قراءة البرنامج الانتخابى للحزب الجمهورى أنه لا أمل فى التسوية. وقرأنا فى الأدبيات السياسية للحزب الجمهورى إشارات إلى أن العالم كان قريبا من حل المسألة الفلسطينية فى «كامب دافيد ٢» وتحمل تلك الأدبيات الرئيس الفلسطينى الراحل «ياسر عرفات» مسئولية ضياع تلك الفرصة. ولتبرير هذه النظرة التشاؤمية يشير هذا الخطاب إلى الخلافات بين حركتى «حماس» و«فتح» وإلى ما تشير له استطلاعات الرأى فى صفوف الفلسطينيين من أن قيادة «حماس» أكثر شعبية من قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية، وإلى الأوضاع الإنسانية المتفجرة فى قطاع غزة حيث وصلت نسبة البطالة إلى أكثر من ٦٠٪، وإلى استمرار تعرض إسرائيل للتهديدات واعتداءاتها، وعلى الجانب الآخر، تملص إسرائيل من تعهداتها بوقف الأنشطة الاستيطانية ومواصلتها أعمال البناء الاستيطانى. ولا تفاؤل بشأن مستقبل نتائج اجتماع أنابوليس الذى استضافته الولايات المتحدة فى نوفمبر ٢٠٠٧ حول تسوية المسار الفلسطينى الإسرائيلى. كما أشار هذا الخطاب إلى أن مجمل نتائج استطلاعات الرأى بين شعوب دول المنطقة ككل لا توحى بتفاؤل بشأن عملية السلام من حيث توجهات الشعوب. ولم يقل لنا البرنامج الانتخابى كثيرا عن رؤية الحزب للتسوية السلمية، ولا يتجاهل الدور الإيرانى المتزايد فى دعم كل من «حماس» و«حزب الله». بل إننا نذهب أبعد من ذلك ونقول إنه لم يفد كثيرا فى التعرف على ما سيفعله الجمهوريون حتى لمجرد إنهاء العنف فى فلسطين وحولها، وإن كان الواضح هو حجم التأييد لإسرائيل والتعاطف معها.

وتوجد موضوعات أخرى قد تبدو للوهلة الأولى من المنظور المطلق للسياسة الخارجية، ولكنها فى واقع الأمر قد تكون أكثر أهمية لقطاعات لا بأس بها من المجتمع الأمريكى مما سبق. ومن هذه القضايا التجارة الدولية، حيث راهن الحزب الجمهورى على نزعته للتوصل لاتفاقات تجارة حرة، وبرهن على صحة مواقفه إزاء موضوعات التجارة الدولية بموقف السيناتور «هيلارى كلينتون» المرشحة السابقة للحزب الديمقراطى لانتخابات الرئاسة خلال

حملتها الانتخابية التى انتقدت خلالها اتفاقية التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية (نافتا) التى كان قد توصل لها زوجها الرئيس الديمقراطى السابق «بيل كلينتون». وموضوع آخر هو الهجرة، حيث تبنى البرنامج الانتخابى الجمهورى سياسة تمنح الأولوية لتأمين الحدود وتشديد إجراءات الأمن على الحدود الأمريكية المكسيكية.

وهناك كذلك موضوع تغير المناخ الذى يثير قلق الأمريكيين للتحسب لما بعد بروتوكول كيوتو، أى ما بعد ٢٠١٢، وهناك الحاجة لإيجاد وتطوير مصادر بديلة أو جديدة أو متجددة للطاقة، خاصة أن تكون موارد نظيفة وآمنة، وهذه المسألة تمثل معضلة أخرى لمستقبل السياسة الخارجية الأمريكية. فالتكنولوجيا النووية نظيفة، ولكن على الولايات المتحدة أن «تضمن» الاستخدام السلمى لها من قبل الدول المختلفة، وذلك فى مقابل حرص بعض الدول- وليس إيران وحدها - على المطالبة بحقها فى القيام بعملية تخصيب اليورانيوم على أراضيها، وذلك لضمان استقلالهم فى مجال الطاقة وتوفير احتياجاتهم بدون الاعتماد على مصدر خارجى، وهو الأمر الذى يفتح الباب بدوره لمخاطر تحول هذا النشاط إلى جهد لبناء سلاح نووى.

وعلى الصعيد الدولى، أقر الجمهوريون بتراجع موقع الولايات المتحدة على الصعيد العالمى، بالرغم من أنها مازالت القوة الأولى عسكريا ودبلوماسيا وتكنولوجيا فى عالم اليوم، ولكن هذا التراجع يحدث بشكل نسبى تدريجى فى السنوات القادمة فى مواجهة قوى دولية أخرى صاعدة أو عائدة إلى الواجهة من جديد. كما أقروا بتصاعد العداء للولايات المتحدة عبر العالم، ويرجعون ذلك إلى مزيج من مشاعر الغضب والخوف من القوى العظمى، وتفهموا أن العداء موجه أساسا لبعض السياسات الأمريكية على غرار عدم انضمام الولايات المتحدة إلى بروتوكول كيوتو الخاص بمكافحة ظاهرة تغير المناخ، وكذا عدم انضمامها لاتفاقية المحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة بالطبع إلى الدعم الأمريكى اللا محدود لإسرائيل.

وقد كتب السيناتور ماكين مقالا فى جريدة «يوميورى شيمبون» اليومية اليابانية الشهيرة فى مطلع يونيو ٢٠٠٨ اعتبر فيه أن التحالف الأمريكى اليابانى لم يكن فى يوم من الأيام أقوى مما هو عليه حينذاك، معربا عن اطمئنانه لأن مركز القوة سينتقل من أوروبا إلى المحيط الهادى. وأقر السيناتور «ماكين» بأن الوجود العسكرى الأمريكى فى اليابان وكوريا الجنوبية سيقل فى المستقبل، ولكن على الصعيد السياسى سيكون على الولايات المتحدة الأمريكية مواجهة الجهد

الصينى لبناء هياكل مؤسسية لآسيا تستبعد الأمريكيين بشكل تدريجى لتصل إلى نهج يماثل مبدأ «مونرو» الذى حكم السياسة الأمريكية لعقود تجاه أمريكا اللاتينية، أى وصولا إلى إبعاد الأمريكيين تماما من آسيا.

أما عن رؤية الادبيات السياسية للحزب الجمهورى لمستقبل القارة الأوروبية، فهى تتلخص فى كون القارة تعانى من مشكلات جادة، بحيث إنها لن تستطيع المحافظة على ما هى عليه من رفاهية وتقدم، وذلك بسبب انخفاض معدلات المواليد وارتفاع متوسط الأعمار والتطبيق المتزايد لسياسة المعاش المبكر. وعلى الجانب الآخر، فإن تعويض تناقص السكان عبر الهجرة يمثل تحديا آخر، خاصة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أن هذا بدوره يطرح تحديا، بل تهديدا، ديموغرافيا حقيقيا للدول الأوروبية، حيث تدل التوقعات والإحصائيات مثلا على أن أربع مدن هولندية سيكون أغلب سكانها من المسلمين بحلول عام ٢٠٢٠. ويطرح التساؤل نفسه حول مدى قدرة البلدان الأوروبية على استيعاب هؤلاء المهاجرين ثقافيا قبل أى شىء آخر، ومدى انعكاس ذلك على مستقبل حلف شمال الأطلنطى (الناتو) وأدواره الدولية المتعددة فى مجالات حفظ السلام وتقديم المساعدات الإنسانية وغير ذلك.

ويبقى أخيرا «التحدى الروسى»، كما رآه الجمهوريون، ممثلا فى صعود الدب الروسى من جديد إلى مقدمة الساحة العالمية وسعيه لإحياء دور نشيط وفعال، محورى ومبادر، فى مختلف مناطق العالم وبشأن القضايا الدولية على تنوعها، وضرورة صياغة ردود أمريكية مناسبة للتعامل مع هذا الصعود وآثاره على الأمن القومى الأمريكى وعلى الأوضاع فى أوروبا وآسيا الوسطى الثرية بمصادر الطاقة وعلى آفاق توسيع نطاق وعضوية حلف شمال الأطلنطى (الناتو).

ثالثا: السياسة الخارجية الأمريكية: من منظور الحزب الديمقراطى

اختلفت الحملة الانتخابية للحزب الديمقراطى الأمريكى لانتخابات الرئاسة الأمريكية لنوفمبر ٢٠٠٨ نوعيا عن الحملة الانتخابية للحزب الجمهورى نظرا لأن ترشيح الحزب الديمقراطى لم يحسم سوى فى مرحلة متأخرة، وتحديدا فى يونيو ٢٠٠٨، واستمر السباق حتى ذلك الوقت بين كل من السيناتور/ هيلارى كلينتون والسيناتور/ باراك أوباما.

وارتكزت منطلقات الحملة الانتخابية للحزب الديمقراطى على كون انتخابات ٢٠٠٨ الرئاسية أول انتخابات رئاسية أمريكية تجرى منذ عام ١٩٥٢ دون أن يكون مرشحا فيها لا الرئيس الحالى ولا نائبه (وكلاهما بالطبع حاليا من الحزب الجمهورى)، وهو أمر يصلح لأن يكون أما عامل قوة (باعتبار آليات الدولة لن توظف بشكل مباشر أو غير مباشر فى الحملة الانتخابية الرئاسية) أو عامل ضعف (نظرا لأن المرشح الجمهورى يستطيع أن يتحلل من «أخطاء» الإدارة الراحلة إلى حد ما، كما أن حزبه سيواصل دعمه (بما فيه الرئيس المنتهية ولايته ونائبه) للحزب الديمقراطى. وفى كل الأحوال فإن هذا عنى أن كافة الخيارات السياسية كانت مفتوحة على مصراعيها.

وطرح البرنامج الانتخابى للحزب الديمقراطى تصورات بشأن ما رأى أنها القضايا الست الأساسية فى السياسة الخارجية الأمريكية، وهى: دور المنظمات الدولية، وأهداف سياسة الأمن القومى الأمريكى، وتعزيز الديمقراطية، ودور التجارة الدولية، وتعامل الولايات المتحدة مع القوى الأخرى فى النظام الدولى، وأخيرا موضوع البيئة وتغير المناخ. أما بخصوص المسألتين العراقية والإيرانية، فإن ما طرحه منظرو الحزب الديمقراطى أشار إلى إدراك الحزب أنه من الناحية العملية، فإن البدائل محدودة فى الحالتين أمام المرشحين الجمهورى والديمقراطى على حد سواء. فكل من المرشحين يريد أن يجعل من العراق قصة نجاح له، ولكن الأمر سيتوقف من الناحية الفعلية على مدى استمرار الاستنزاف للقوات الأمريكية هناك من جهة ومدى استقرار الأوضاع الداخلية العراقية بما يسمح بانسحاب منظم ومشرف للقوات الأمريكية من جهة أخرى. وانتهى الأمر بالانحياز لوجهة نظر «المرشح» أوباما بانسحاب عسكرى أمريكى من العراق له جدول زمنى غير متسرع.

أما فيما يتعلق بالمسألة الإيرانية، فالسيناتور/ أوباما حينذاك تحدث عن الحاجة للتحدث مع الإيرانيين باعتبار البديل هو إجراءات أخرى مثل فرض المزيد من العقوبات أو القيام بعمل عسكرى أو غير ذلك. وسيعتمد الأمر فى الحالتين على مدى القدرة على إقناع الشعب الأمريكى والمجتمع الدولى بأنه تم استنزاف بقية البدائل، ومدى تجاوب الحكم الإيرانى لدعوات الحوار الأمريكية وأخذها بجدية، كذلك سيتصل الموضوعان بالرد على سؤال للشعب الأمريكى فى حقبة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ألا وهو: إلى أى درجة يقوى أو يضعف كل بديل من آفاق «الحرب ضد الإرهاب»؟ وفى نفس الإطار، كان المرشح الديمقراطى «أوباما» واضحا عندما حدد أفغانستان كمجال حقيقى – بحسب رأيه – للحرب ضد الإرهاب ووعد عند زيارته لها فى نهاية يوليو ٢٠٠٨ بأنه فى حالة فوزه فى الانتخابات الرئاسية سيحرص على تعزيز القوات الأمريكية هناك فى ضوء ارتفاع وتيرة العمليات العسكرية لحركة «طالبان» فى الأشهر القليلة الماضية، وإن عاد بعد ذلك عندما تولى الرئاسة وتحرك من الالتزام بزيادة القوات الأمريكية فى أفغانستان إلى الإعلان فى نوفمبر عن الانسحاب عسكريا من هناك نهائيا وتغطية هذا الانسحاب تكتيكيا عبر زيادة القوات مؤقتا.

ونعود إلى الموضوعات الستة المطروحة لدى الحزب الديمقراطى خلال الحملة الانتخابية ٢٠٠٨، ونبدأ بالمسألة الأولى وهى دور المنظمات الدولية. وفى هذا الصدد، اعتبر الديمقراطيون أن أحد معالم فترة حكم جورج بوش الابن كانت تجاهل دور المنظمات الدولية، وفى مقدمتها الأمم المتحدة ذاتها، وارتبط ذلك بإقرار الحزب الديمقراطى بأن قوة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية لا تنبع من قوتها العسكرية، بل مما أسموه بـ «القوة المعنوية»، أى بوجود توافق دولى حول المنظومة الأمريكية للقيم، وبالتالى فإن على الولايات المتحدة أن تكون فى طليعة الدول التى تحترم القانون الدولى وأحكامه، وتلتزم بالعمل فى إطار المنظمات الدولية ومواثيقها، خاصة ميثاق الأمم المتحدة، حتى تصبح هى النموذج والقدوة لبقية دول العالم.

أما فيما يتعلق بالمسألة الثانية، الخاصة بأهداف سياسة الأمن القومى الأمريكى، فبدأ الحزب الديمقراطى باتخاذ المبادرة فى الهجوم على اختزال الجمهوريين لأهداف الأمن القومى الأمريكى فى هدف واحد وهو مكافحة الإرهاب، وأصبح اتفاق دولة ما مع الإدارة

الأمريكية فى سياساتها لتحقيق هذا الهدف هو المعيار لطبيعة المواقف الأمريكية سلبا أو إيجابا من هذه الدولة، بل أصبح هذا هو المعيار فى التعامل مع أقاليم كاملة مثل الشرق الأوسط وشرق إفريقيا والقرن الإفريقى وجنوب وجنوب آسيا شرق آسيا على سبيل المثال لا الحصر.

وتتعلق المسألة الثالثة فى البرنامج الانتخابى للحزب الديمقراطى فى مجال السياسة الخارجية الأمريكية بتعزيز الديمقراطية والترويج لها على الصعيد الدولى. ففى مواجهة اعتبار الرئيس الجمهورى جورج بوش الابن الترويج للديمقراطية هدفا مركزيا للسياسة الخارجية الأمريكية، رد الديمقراطيون بأن هذه كانت استراتيجية فاشلة، وشككوا فيما قاله المرشح الجمهورى للرئاسة عام ٢٠٠٨ السيناتور/ماكين من أن معيار النجاح فى أفغانستان والعراق هو إقامة حكومة مستقرة وآمنة وديمقراطية فى البلدين. ولكن أكد الحزب الديمقراطى فى برنامجه الانتخابى أن مرشحه السيناتور/أوباما يؤمن بمحورية المبادئ الديمقراطية فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة. إلا أن «أوباما» يتبنى استراتيجية العمل مع شركاء آخرين لتحقيق الديمقراطية على الصعيد الدولى، بما فى ذلك السعى لبناء تجمع دولى لما يسمى بالدول الديمقراطية. وهنا نشير إلى أن هناك بالفعل تجمع لما يسمى بـ «الدول الديمقراطية» يسمى «جماعة الديمقراطيات» تم إنشاؤه فى أواخر فترة الولاية الثانية للرئيس الديمقراطى السابق «بيل كلينتون»، بمبادرة أمريكية فى الأساس واستضافت العاصمة البولندية وارسو اجتماعه الأول فى يونيو ٢٠٠٠.

أما المسألة الرابعة فهى عن موقع التجارة الدولية فى البرنامج الانتخابى للحزب الديمقراطى. وهنا واجه الديمقراطيون الاتهام التقليدى بأنهم، نظرا لضغوط النقابات العمالية الأمريكية على الحزب لكونها تكون قطاعا مهما من قاعدته الجماهيرية، يقفون تقليديا موقفا معارضا من التفاوض بشأن التوصل لاتفاقيات إقامة مناطق تجارة حرة مع الدول الأخرى وتجاه تحرير التجارة الدولية بشكل عام، باعتبار ذلك يؤدى إلى زيادة الواردات للولايات المتحدة وبالتالى إفلاس مؤسسات اقتصادية أمريكية أو على الأقل تخفيض حجم أعمالها مما يستوجب بالضرورة الاستغناء عن أعداد من العمال الأمريكيين وانضمامهم إلى عالم البطالة. كذلك يواجه الديمقراطيون عادة نفس الاتهامات فى مجال المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتى تتم الآن فى إطار جولة الدوحة. وفى مواجهة المرشح الجمهورى

السيناتور/ماكين الذى تبنى مسعى تحرير التجارة الدولية، فإن المرشح الديمقراطى السيناتور/أوباما سعى بالمقابل لبناء توافق آراء دولى، أو على الأقل بين البلدان متشابهة التفكير، حول كيفية التعامل مع ظاهرة العولمة فى طورها الراهن.

وننتقل إلى المسألة الخامسة على جدول اعمال الديمقراطيين فى سياق حملتهم الانتخابية للانتخابات الأمريكية فى نوفمبر ٢٠٠٨، ألا وهى كيفية تعامل الولايات المتحدة مع بقية القوى الكائنة على الساحة الدولية. ومرة أخرى نقول إنه بالمقارنة بالمرشح الجمهورى «ماكين» الذى دعا لطرد روسيا من مجموعة الدول الثمانى وتحدث عن توسيع عضوية المجموعة لتضم الهند والبرازيل بينما تجاهل الحديث عن انضمام الصين لها وركز على دعوة الدول الديمقراطية للانضمام للمجموعة، فإن المرشح الديمقراطى «أوباما» لم يختلف كثيرا من حيث إعرابه عن الشكوك تجاه كل من روسيا والصين بسبب ما اعتبره سياساتهما السلبية داخليا وخارجيا إزاء موضوعات الديمقراطية السياسية واحترام حقوق الإنسان، كما أن «أوباما» أبدى قلقا واضحا ومعلنا إزاء السياسات التجارية للصين وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد الأمريكى والمصالح التجارية الأمريكية. إلا أن زيارة أوباما كرئيس أمريكى للصين فى نوفمبر ٢٠٠٩ أبرزت من جديد مقولة تقليدية بأن الإدارات الديمقراطية الأمريكية تسعى لتعظيم العلاقات مع الصين.

وتتلخص المسألة السادسة لدى الديمقراطيين فى ميدان السياسة الخارجية فى الموقف من قضايا البيئة. وللحزب الديمقراطى قدر كبير من المصداقية فى هذا الشأن منذ عقد السبعينيات من القرن العشرين من القرن الماضى فى القرن العشرين منذ بدايات ظهور مفهوم حماية البيئة فى العلاقات الدولية، وتعزز نتيجة دور «آل جور» فى مجال الدفاع عن البيئة والالتزام بقضاياها عندما كان نائبا للرئيس بيل كلينتون، وبعد ذلك حتى حصوله على جائزة نوبل للسلام مكافأة له على دوره فى الدعوة لحماية البيئة. وحول ظاهرة الاحترار العالمى تحديدا يتبنى الديمقراطيون موقفا مغايرا للإدارة الجمهورية السابقة لبوش الابن من حيث دعمهم لبروتوكول كيوتو واستعدادهم للانضمام للعمل بجدية على الصعيد الدولى لمفاوضات دولية متعددة أطراف لترتيبات ما بعد كيوتو عام ٢٠١٢.

رابعا: أبجديات السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط

عادة ما نستمع إلى الحديث عن السياسة الخارجية الأمريكية وسط حالة ضجيج وضوضاء ما بين مؤيد ومعارض ومدافع ومدين، تتسم بتغليب العواطف وسيطرة الشجون أكثر منها اعتبارات موضوعية تتصل بالوقائع وتطورها التاريخى وتكييفها القانونى والسياسى. وتزداد هذه الحالة استعصاء على الفهم عندما يتعلق الأمر بالسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ومنطقة الخليج على وجه الخصوص. وسنحاول هنا التعرض فى إيجاز لعرض صورة سنحاول أن نجعلها تتصف بالموضوعية قدر الإمكان للخطوط العريضة للسياسة الخارجية الأمريكية فى تلك المنطقة المهمة والمحورية من العالم ولأولويات هذه السياسة فى سياقها العام، وبدون الانجرار إلى التفاصيل أو تفاصيل التفاصيل حتى لا نحيد عن الهدف من هذا الجزء، ألا وهو طرح مقدمة نزعم أنها ضرورية ولا غنى عنها لفهم السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط. ولا شك فى أن أولى الإشكاليات التى تواجهنا هنا هى تعريف تعبير «الشرق الأوسط». فقد تعرض هذا التعبير لتعريفات مختلفة ومتنوعة بحسب الزمان والوقائع الجيوسياسية على الأرض ومصدر هذا التعريف، دونما إنكار لأهمية الاعتبارات الثقافية وسياق التطور التاريخى والاجتماعى فى المنطقة. وسنلتزم هنا بتفسير موسع نسبيا وفضفاض للشرق الأوسط بما يصل به إلى الحدود الشرقية لأفغانستان والشاطىء الأطلسى غربا لكل من المغرب وموريتانيا ويمتد إلى حدود البلقان وآسيا الوسطى والقوقاز شمالا ويمتد إلى حدود الصحراء الكبرى جنوبا. كما أننا يجب ان نشير هنا إلى أن هناك اعتبارا ظهر واختفى فى السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، ونعنى به احتواء المد السوفيتى فى المنطقة والتصدى له والسعى لطرده منها إبان الحرب الباردة، وما اتصل بذلك من محاربة كافة التيارات والقوى الشيوعية أو حتى اليسارية، بل والقومية المتحالفة فى ذلك الوقت مع الاتحاد السوفيتى السابق، والسعى لإبعادها عن السلطة فى بلدان المنطقة بشتى الوسائل، ودعم القوى والحكومات ذات التوجه اليمينى والمحافظ، بل وحتى الرجعى، فى المنطقة فى سياق هذه المواجهة.

وأولى الأولويات الثابتة على جدول الأعمال الأمريكى فى الشرق الأوسط هى موضوع احتياجات الطاقة منها وإمدادات النفط على وجه الخصوص، ثم الغاز الطبيعى فى مرحلة

لاحقة. لقد كانت هذه المسألة محل اهتمام الولايات المتحدة منذ بروز حجم احتياطيات النفط فى المنطقة خلال ثلاثينيات القرن العشرين. وقد دفع ذلك الولايات المتحدة مبكرا للسعى لترتيبات ذات طبيعة مستدامة لضمان التحكم فى إمدادات النفط، سواء بشكل مباشر أو من خلال امتيازات لشركات النفط الأمريكية أو عبر تفاهمات مع حكومات المنطقة. ويبرز هنا لقاء الرئيس الأمريكى الأسبق «روزفلت» مع الملك عبد العزيز آل سعود فى نهايات الحرب العالمية الثانية، وما شهده من تركيز كبير من الجانب الأمريكى على ضمان تدفق إمدادات النفط ليس فقط إلى الولايات المتحدة، بل إلى الغرب بشكل عام فى ضوء زعامة الولايات المتحدة للمعسكر الغربى عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وانطلاق الحرب الباردة. ويجب أن نقول هنا إن الولايات المتحدة وعت مبكرا أن الحقبة الاستعمارية التقليدية فى الشرق الأوسط فى طريقها للزوال، وبالتالى عملت لأن تحل سريعا محل القوى الاستعمارية التقليدية ولكن بأشكال جديدة فى علاقات مع دول المنطقة لضمان إمدادات الطاقة. وخلال التجربة التاريخية للولايات المتحدة مع دول المنطقة، مرت بدروس علمتها ارتباط موضوع النفط لدى شعوب المنطقة بقضايا سياسية، وسعت هى من جانبها دائما لفك الارتباط بين النفط والمسائل السياسية ومحاولة بلورة إجماع بشأن كون قضية الطاقة مسألة اقتصادية بحتة تخضع لاعتبارات عوامل السوق من عرض وطلب. فقد تعلمت واشنطن ذلك من تفجير العمال العرب لبعض خطوط أنابيب النفط خلال العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، ومرة أخرى من المقاطعة النفطية العربية للدول الغربية المؤيدة لإسرائيل، وتحديدا الولايات المتحدة وهولندا، خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ويقودنا ما تقدم إلى عامل آخر يحتل اولوية متقدمة على «أجندة» السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، ألا وهو دعم إسرائيل. ولا نقول هنا الموقف تجاه إسرائيل، بل «دعم إسرائيل» باعتبار أن الولايات المتحدة لم يكن لديها فى أى مرحلة أى جدل بشأن «الموقف من إسرائيل» منذ نشأة هذه الدولة كان الجدل حول المدى الذى تذهب إليه فى دعم إسرائيل وطبيعة هذا الدعم ومقدار التوازن بينه وبين بقية الأهداف الأمريكية فى الشرق الأوسط وغير ذلك من اعتبارات لا تمس جوهر «أولوية الدعم الأمريكى لإسرائيل». ويمتد هذا الموقف فى جذوره إلى نشأة دولة إسرائيل واعتبار الولايات المتحدة أولى دول العالم اعترافا بها حسب بعض الروايات

وثانية هذه الدول طبقا لروايات أخرى. وفى أحيان بدا الموقف الأمريكى بشأن دعم إسرائيل مناقضا لمصالح أمريكية أخرى مثل حماية إمدادات الطاقة للغرب كما فى عام ١٩٧٣. أو حماية الحكومات المعتدلة فى المنطقة والتى تواجه مأزقا متعدد الأبعاد أحيانا ما بين مثلث غضب شعوبها من السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين والدعم الأمريكى شبه المطلق أحيانا لإسرائيل وعلاقات التحالف بين هذه الحكومات من جانب، والولايات المتحدة من جانب آخر.

وهناك جدل واسع، سواء داخل الولايات المتحدة ذاتها أو خارج حدودها، مستمر منذ فترة حول أمور عديدة متصلة بهذا الدعم الأمريكى لإسرائيل، وهى ظاهرة صحية حيث إنها فى تصاعد وليس تراجع. ومن ضمن الأمور محل الجدل فى هذا السياق منطلقات وأسباب هذا الدعم: هل هو لأسباب ثقافية/ دينية/ تاريخية تتعلق بإرث يهودى/ مسيحى غربى مشترك، أو لاعتبارات تتصل بالمصالح الأمريكية فى المنطقة، أو لأسباب أخلاقية ترتبط بما تعرض له اليهود من مآس، خاصة فى أوروبا، وهو ما بلغ قمته خلال «المحرقة» (الهولوكوست) التى تسبب فيها الحكم النازى فى ألمانيا فى ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، والحاجة لتعويضهم عن ذلك. أو لأسباب خاصة بما يراه بعض الأمريكيين ممن سبق التعرض لهم (اليمين المسيحى/ الصهيونية المسيحية/ اليمين الدينى المسيحى/المحافظون الجدد/ ... الخ) بتشابه التجربة التاريخية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، سواء من جهة قيام الدولة على أساس الاستيطان وإضفاء الحضارة والتمدين على أرض كانت بلا حضارة أو من جهة تشابه القيم النابعة من الإرث الرومانى، خاصة قيم الحرية والديمقراطية، باعتبار إسرائيل، بحسب هؤلاء، واحة الديمقراطية فى المنطقة. وبدوره دفع هذا الجدل إلى الواجهة بجدل آخر لا يقل دلالة وذى طبيعة أكثر عملية وواقعية، ألا وهو: هل إسرائيل تمثل رصيدا ايجابيا واستراتيجيا للولايات المتحدة وحليفا يمكن لواشنطن الاعتماد عليه لحماية مصالحها فى المنطقة، أو أن إسرائيل، وعلى العكس، تمثل عبئا على الولايات المتحدة فى ضوء رفض معظم شعوب المنطقة التى توجد بها لوجودها وللاعتراف بشرعيتها.

وكان الدعم الأمريكى ولا يزال من الثوابت لدى الإدارات الأمريكية المتعاقبة، جمهورية كانت أو ديمقراطية، ولدى دورات الكونجرس المتتالية، وذلك بالرغم من قول البعض أن

الحزب الديمقراطى كان تقليديا أكثر ميلا لإسرائيل من الحزب الجمهورى. ونشأ هذا الاعتقاد من كون غالبية الأمريكيين اليهود يصوتون تقليديا للحزب الديمقراطى، وهو تقليد استمر بالرغم من تقلص هذه الأغلبية فى انتخابات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦. إلا أننا لا نرى رابطا حقيقيا بين الدعم لإسرائيل وطبيعة الحزب القابع فى البيت الأبيض. فكارتر الديمقراطى وجورج بوش الأب الجمهورى مارسا ضغوطا على إسرائيل لمواجهة استحقاقات خاصة بعملية السلام (كامب دافيد الأولى بين مصر وإسرائيل فى عهد كارتر، وربط ضمانات القروض لإسرائيل بمشاركتها واتخاذها توجها إيجابيا فى مؤتمر مدريد للسلام فى أكتوبر ١٩٩١ فى عهد بوش الأب). وبالمقابل، فإن مختلف القادة فى التيار العام للسياسة الأمريكية mainstream أكدوا دوما التزامهم بأمن إسرائيل وبأن تكون لديها من القوة العسكرية ما يضمن تفوقها على الدول العربية مجتمعة، بل وأحيانا يقول بعض الساسة الأمريكيين على الدول الإسلامية مجتمعة بعد حساب القوة الإيرانية وأحيانا حتى الباكستانية، كوسيلة لردع الدول المحيطة بها من مجرد التفكير فى استخدام القوة ضدها. وبدا هذا جليا فى خطاب الرئيس أوباما عندما كان المرشح الديمقراطى للرئاسة أمام المؤتمر السنوى للجنة الإسرائيلية الأمريكية للشئون العامة (الإيباك)، وإن تحول الأمر عقب فوز أوباما بالرئاسة إلى محاولة جادة لاشتراط متطلبات خاصة بالتجميد الكامل للاستيطان من الحكومة الإسرائيلية ضمن استحقاقات استئناف العملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين.

وننتقل هنا إلى عنصر ثالث فى الأولويات الأمريكية فى الشرق الأوسط، وهى أولوية قديمة قدم وجود سياسة أمريكية شبه متكاملة فى المنطقة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأقصد دعم قوى وحكومات الاعتدال مقابل التصدى لقوى التطرف وحكوماته. وكما سبق وأشرنا فى مقدمة هذا الجزء، فإن هذه الأولوية أخذت شكل جزء من المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق لأكثر من اربعة عقود ونصف منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولكنها استمرت عقب انتهاء الحرب الباردة فى مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين من القرن العشرين فى شكل جديد، حيث صار الهدف هو حماية الاستقرار فى مواجهة قوى التغيير، وحماية قوى الاعتدال من خطر التطرف الداخلى أو الاقليمى بالمنطقة.

وعقب انتهاء الحرب الباردة بدا أن التطرف من المنظور الأمريكى لم يعد صنوين: اليسار

والحركات الشيوعية، بل أصبح مرتبطا بشكل اكبر وتدريجى بقوى التطرف الإسلامى التى خرجت من أفغانستان بعد انتهاء الحرب بها بالانسحاب السوفيتى منها عام ١٩٨٩ لتبحث عن ميادين أخرى لحروبها المقدسة وبثقة كبيرة فى النفس وإحساس بالانتصار، وبشكل متزايد. ولأسباب نذكرها فى جزء آخر من هذا الكتاب، بدأت تركز سهامها على الولايات المتحدة منذ محاولة الاعتداء على مركز التجارة العالمى فى نيويورك فى عام ١٩٩٣ ومرورا بالهجوم على السفارتين الأمريكيتين بنيروبى ودار السلام عام ١٩٩٨ وصولا إلى تدمير البرجين بمدينة نيويورك أيضا والهجوم على مبنى البنتاجون بواشنطن فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١. ولكن مع ذلك بقى البعد الراديكالى القومى فى معادلة ما تسميه واشنطن بقوى التطرف، سواء تمثل فى مراحل بحكومات فى ليبيا والعراق وسوريا (والأخيرتان مرتبطين فى الذهنية السياسية الأمريكية الغالبة بعداء مفترض لحزب البعث تجاه الولايات المتحدة)، أو فى شكل تنظيمات سياسية مثل التنظيمات الفلسطينية اليسارية والقومية. كما بدا قلق لواشنطن تجاه تحالفات عبر خطوط التماس الأيديولوجية بين حكومات وتنظيمات مثل ما تعتبره محورا سوريا إيرانيا يشمل أيضا حزب الله اللبنانى وتنظيمات فلسطينية مثل حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجهاد الإسلامى وغيرهم. وهذا العامل بدوره يتفاعل مع العاملين السابق ذكرهما: فخطر التطرف هذا، برأى الولايات المتحدة، يهدد إمدادات الطاقة والنفط إليها والى حلفائها الغربيين، كما أنه يشكل خطرا على أمن إسرائيل ووجودها وتميزها فى المنطقة، بالإضافة إلى خطره على الاستقرار وعلى الحكومات المعتدلة القريبة من أو المتحالفة مع الولايات المتحدة بالمنطقة.

أما عنصر آخر متصل بما سبق فى سلم أولويات الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، فهو ما يسمى بـ «الحرب ضد الإرهاب». وربما يعتقد البعض أن هذا الهدف حديث نسبيا، وتحديدا أتى عقب أحداث ١١ سبتمبر، ولكن الحقيقة بخلاف ذلك، فالولايات المتحدة كانت ترمى بالإرهاب تنظيمات فلسطينية ولبنانية يسارية وقومية، سنوات، بل وعقود قبل أحداث ١١ سبتمبر، بسبب قيام بعض التنظيمات الفلسطينية بخطف طائرات فى عقدى السبعينيات من القرن العشرين من القرن الماضى والثمانينيات من القرن الماضى، كما أن الخارجية الأمريكية تصدر قائمة سنوية بأسماء التنظيمات التى تعتبرها إرهابية وأخرى بأسماء الدول

التى تتهمها برعاية الإرهاب، والقائمتان تضمان دولا ومنظمات غير إسلامية، أساسا يسارية، وإن كان عدد هؤلاء بات فى تناقص عبر السنوات الأخيرة، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر. وربما ما يميز هذا الهدف بعد أحداث ١١ سبتمبر هو بلورته بشكل مستقل كهدف وأولوية فى حد ذاته، وليس ربطه بهدف آخر مثل حماية أمن إسرائيل، أو مثل حماية الاستقرار وقوى الاعتدال فى المنطقة.

وبات هدف «الحرب ضد الإرهاب» وتركيزه على الشرق الأوسط على وجه الخصوص، مصدر قدر من التوافق الوطنى الذى وظفته الإدارة الجمهورية للرئيس السابق جورج بوش الابن لزيادة شعبيتها، وجعلت من الحرب ضد الإرهاب هدفها الرئيسى والمحورى. وبالرغم من أن هذا الزخم كان قويا فى البداية، أى عقب هجمات ١١ سبتمبر مباشرة فإنه سرعان ما عانى من تراجع الإجماع الداخلى حوله بسبب غزو العراق وإثبات عدم وجود رابط بين عراق صدام وتنظيم القاعدة. ولا شك فى أن «الحرب ضد الإرهاب» تم ربطها بأهداف أخرى فى الاستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط، وفى مقدمتها اتهام الأطراف الإقليمية المعادية لإسرائيل بأنها إرهابية، والربط بين خطر الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل من خلال التحذير من امتلاك «الإرهابيين» لهذه الأسلحة، وبالطبع الربط بين خطر الإرهاب وخطر التطرف وتهديدهما لقوى الاعتدال والاستقرار، ومن ثم الربط بين هذا الهدف وإمدادات النفط من المنطقة للولايات المتحدة والغرب.

وكما سنرى فيما يأتى فإن الحرب ضد الإرهاب اتخذت أيضا كمبرر لإطلاق هدف آخر، على الأقل على المستوى المعلن، للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، ألا وهو العمل على نشر الديمقراطية على النمط الليبرالى الغربى فى المنطقة. وبالرغم من قول البعض بأن تلك الأولوية تراجعت فى عهد إدارة الرئيس أوباما الديمقراطية، فإن الثابت أنها ما زالت تخيم على السياسة الخارجية الأمريكية. ومن أدلة ذلك استمرار حديث الإدارة الجديدة عن ضرورة التوصل لقواعد محكمة تحول دون امتلاك «الإرهابيين» لأسلحة الدمار الشامل والاهتمام بهذا الأمر.

ويقودنا هذا المثال الأخير إلى التعرض للعنصر الخامس فى قائمة الأهداف الأمريكية، ألا وهو الهدف المعلن الخاص بالقلق من انتشار أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة، والذى تنال من

مصداقيته على أرض الواقع بقوة المواقف الأمريكية التى ما زالت فى مجملها – وبالرغم من تصريحات محدودة على استحياء من قبل بعض مسئولى إدارة الرئيس أوباما الديمقراطية – متجاهلة لامتلاك إسرائيل للسلاح النووى، وهو تجاهل كانت تبرره واشنطن أحيانا بأن إسرائيل دولة ديمقراطية ويمكن التنبؤ بسلوكها واتخاذ قرار استخدام السلاح النووى بها تقرره مؤسسات مسئولة امام الشعب ومنتخبة دستوريا. بينما قادت واشنطن غزوا للعراق بحجة امتلاكه لأسلحة دمار شامل، وهو ما ثبت خطؤه، وتقود حاليا تحالفا غربيا لضمان عدم اقتراب إيران من مرحلة القدرة على إنتاج أسلحة نووية، كما تلقى الاتهامات على فترات يمينا ويسارا على دول المنطقة بشأن تطويرها لسلاح كيميائى أو جرثومى أو بيولوجى أوصواريخ بعيدة المدى، أو محاولة هذه الدول تطوير برنامج نووى قد يحمل شبهات إمكانية توظيف عسكرى فى المستقبل، كما حدث مع سوريا أخيرا.

وننتقل إلى عنصر سادس وهو ذلك الخاص بالدعوة لنشر الديمقراطية، وهذا العنصر يتشابه فى وضعيته مع هدف «الحرب ضد الإرهاب» من حيث خلفيتهما والجدل الدائر حولهما. فلا شك فى أنه من الناحية النظرية كانت السياسة الخارجية الأمريكية تضع كهدف لها «تعزيز أوضاع الحريات والديمقراطية فى العالم»، خاصة بعد بدء الحرب الباردة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية. ولكن على أرض الواقع، سواء فى الشرق الأوسط أو خارجه، افتقد هذا الهدف لاستراتيجية لتنفيذه، بل حتى ناقضته السياسة الأمريكية المتبعة، مثل ترتيب المخابرات المركزية الأمريكية للانقلاب العسكرى ضد رئيس الوزراء الإيرانى المنتخب الدكتور محمد مصدق عام ١٩٥٣. وفى أجواء الحرب الباردة والتسابق الاستراتيجى على النفوذ مع الاتحاد السوفيتى السابق، تغاضت الولايات المتحدة كثيرا عن انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وللديمقراطية ارتكبتها حكومات حليفة لها. إلا أن هذا الهدف عاد إلى الواجهة جزئيا بعد انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١، وأسفر عن وجهه بشكل جديد عقب الهجمات على الولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر، وهذه المرة على يد المحافظين الجدد فى إطار تفسيرهم بأن الإرهاب ضد واشنطن نتج عن حالة تأجج العداء ضدها بين العرب والمسلمين، وأن هذا بدوره ليس بسبب سياسات واشنطن المؤيدة لإسرائيل وغيرها فى المنطقة، وإنما بسبب القمع الذى تمارسه الحكومات العربية والإسلامية ضد شعوبها وتوجيهها لغضب الشعوب ضد الولايات

المتحدة وإسرائيل بدلا من توجيه الشعوب غضبها ضد حكامها. ولكن محصلة سنوات من مبادرات أمريكية متتالية لإدارة الرئيس السابق جورج بوش الابن أعلنت أنها تهدف إلى نشر الديمقراطية فى العالمين العربى والإسلامى (مبادرة المشاركة الأمريكية الشرق الأوسطية عام ٢٠٠٢/ مبادرة حساب تحدى الألفية عام ٢٠٠٣/ ومبادرة الشرق الأوسط الموسع أو الممتد التى تبنتها مجموعة الدول الثمانى عام ٢٠٠٤) لم تكن فى التقييم النهائى ايجابية للمصالح الأمريكية فى ضوء اختزال الديمقراطية فى إجراء الانتخابات، وأفرزت الانتخابات العراقية أوضاعا طائفية، وأفرزت الانتخابات التشريعية الفلسطينية فوزا لحركة حماس زاد الأوضاع تعقيدا لحسابات الولايات المتحدة فى المنطقة ككل، كما أوجدت هذه التوجهات حالة جفاء بين الإدارة السابقة والحلفاء والأصدقاء التقليديين لواشنطن فى المنطقة. وبدا من الواضح حتى الآن حرص إدارة الرئيس أوباما على تجنب هذا «الفخ» الذى وقعت فيه الإدارة السابقة وإبراز عدم السعى للتدخل فى الشئون الداخلية، على الأقل بالنسبة للدول الحليفة والصديقة للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، وربما ترك الحديث عن هذه الأمور لما هو خلف الأبواب المغلقة دون الخروج إلى العلن.

ويبقى هدف أمريكى آخر فى المنطقة يتصل بالعمل لتحقيق التنمية الاقتصادية وضمان تحرير أجواء التجارة والاستثمار بها، بما يشكل ضمانة إضافية للاستثمارات الأمريكية فى بلدان المنطقة، وكذلك لتعزيز التجارة بينها وبين دول المنطقة ونفاذ منتجاتها لأسواق المنطقة وضمان حصولها على المواد الخام المتاحة فى المنطقة. وبالطبع فإن هذا الهدف يحمل فى طياته هدفا آخر، ألا وهو ضمان نمو طبقات برجوازية فى بلدان المنطقة بما يضمن الاستقرار وسيادة الاعتدال ويحد من مخاطر التطرف، كما أنه يربط هذه الدول بالولايات المتحدة من الجهتين الاقتصادية والثقافية بشكل أكثر متانة واستمرارية، كذلك يساعد، من وجهة النظر الأمريكية الكلاسيكية، على المدى الطويل، على اقامة نظم ديمقراطية على النسق الليبرالى الغربى تفترض وجهة النظر هذه أنها ستكون صديقة بشكل دائم للولايات المتحدة.

خامسا: الوثائق الأمريكية الخاصة بحرب ١٩٦٧

كان لى عدد من الملاحظات حول الاتجاهات الرئيسية التى ميزت مؤتمرا استضافته وزارة الخارجية الأمريكية فى يناير ٢٠٠٤ حول الوثائق الأمريكية لحرب ١٩٦٧ بمناسبة الإفراج عن بعض الوثائق الأمريكية الخاصة بتلك الحرب، وذلك على النحو التالى:

١- فشل المنظمون (وحدة التأريخ والتوثيق بالخارجية الأمريكية) فى تحديد هوية المؤتمر، فبينما ذكر منسق المؤتمر فى كلمة الافتتاح أنه مؤتمر أكاديمى وتاريخى يستبعد المسائل السياسية الحالية، ورفض منح الكلمة للأحياء من بحارة سفينة التجسس الأمريكية US LIBERTY الذين كانوا يتهمون إسرائيل بتعمد ضرب السفينة ويتهمون الإدارات الأمريكية المتعاقبة بالتستر على «الجريمة الإسرائيلية»، فإن كلمة نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط فى ذلك الوقت «دافيد ساترفيلد» نقضت هذا الطرح واعتبرت المؤتمر «سياسيا بالدرجة الأولى»، وهو ما أكدته مداخلات عدد من المشاركين والمعلقين فى جلسات تالية باعتبار العالم ما زال يعيش نتائج حرب ١٩٦٧.

٢- ظهر تباين واضح فى العدد بين المشاركين العرب والأمريكيين من أصول عربية وبين الإسرائيليين والأمريكيين اليهود. كما اتسم المؤتمر بعدم توازن المشاركين على الصعيد الدولى، فبينما جاء ثلاثة مشاركين من بريطانيا فقد غابت المشاركة الروسية والفرنسية تماما. كما لوحظ أن غالبية المشاركين الإسرائيليين فى المؤتمر كانوا من المنتمين والمؤيدين لليمين الإسرائيلى.

٣- اتفق معظم المشاركين على أن حرب عام ١٩٦٧ أثرت سلبا على الدور الأمريكى فى الشرق الأوسط والعالم وقللت من قدرة الولايات المتحدة على حل النزاعات الدولية والإقليمية، وأساءت كثيرا إلى صورتها لدى العرب والمسلمين، كما أنها زادت من التأثير اليهودى الداخلى على عملية صنع القرار السياسى الأمريكى. بالمقابل أجمع المشاركون على أن الاتحاد السوفيتى السابق يعتبر من الرابحين من حرب ١٩٦٧ من خلال تعزيز «سيطرته» على الدول العربية الصديقة له بالمنطقة وتحقيق مكاسب مادية من وراء مضاعفة مبيعات السلاح للدول العربية والحصول على امتيازات عسكرية وجيوسياسية واستراتيجية فى الدول العربية المتحالفة معه، إلا أن بعض هؤلاء المشاركين من الذين نظروا إلى الحرب

فى إطار الحرب الباردة الموجودة فى ذلك الوقت أقروا بوجود خلافات داخل القيادة السوفيتية حينذاك تجاه النظر للحرب والموقف منها.

٤- أشار عدد من المشاركين فى مداخلاتهم إلى أن العلاقات المصرية الأمريكية فى عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين كانت تتقدم كلما تجمد الصراع العربى/ الإسرائيلى، وبالمقابل كانت تلك العلاقات تتدهور كلما اشتعل ذلك الصراع، وهو ما عكسه الرئيس الراحل السادات فى السبعينيات من القرن العشرين من القرن الماضى حينما جعل دور مصر فى حل الصراع العربى/الإسرائيلى مدخلا للتقارب المصرى الأمريكى وهو ما تعزز لاحقا تحت قيادة الرئيس مبارك.

٥- بينما تحدث عدد من المشاركين عن صدق إدارة الرئيس جونسون فى العمل لتجنب الحرب، فإن آخرين استخدموا وثائق أمريكية لإثبات أن الرئيس أعطى إشارات ضمنية لإسرائيل أنه لن يعارض بدء إسرائيل بالحرب. كما أكد عدد منهم اختلاف إدارة جونسون عن إدارة كيندى وإدارة ايزنهاور فى انحياز الأولى الأكثر لإسرائيل.

٦- أشار عدد من المتحدثين (أمريكيين وإسرائيليين وعرب على السواء) إلى التأثير السلبى للصراعات فيما بين القادة العرب قبل حرب ١٩٦٧ والتنافس بين القيادتين السياسية والعسكرية فى مصر حينذاك على التمهيد لحرب ١٩٦٧، مع وجود شبه إجماع بين معظم المشاركين - عدا المشاركين الإسرائيليين المحسوبين على اليمين - على أن الجانب الإسرائيلى كان يسعى للحرب وكان على علم مسبق بقدرته على الانتصار الساحق بسهولة وسرعة على الجيوش العربية مجتمعة.

٧- أجمع المشاركون على أنه بالرغم من كون إسرائيل هى الطرف المنتصر عسكريا وسياسيا فى حرب ١٩٦٧ ، فإن إسرائيل أدركت على المدى الطويل أنها خسرت الكثير من جراء هذه الحرب، مثل عودة إلقاء الضوء على قضية اللاجئين الفلسطينيين التى كانت شبه منسية قبل تلك الحرب، كما أن الحرب مثلت المخاض لظهور المقاومة الفلسطينية وتبلور الهوية الوطنية الفلسطينية، كما أنها فتحت جبهات جديدة على إسرائيل كانت هادئة من قبل مثل الجبهة اللبنانية.

٨- أشار عدد من المشاركين إلى أن حرب ١٩٦٧ أسهمت فى إضفاء البعد الدينى على الصراع العربى الإسرائيلى، سواء على الجانب الإسرائيلى أو على الجانبين العربى والإسلامى،

وهو ما عزز التوجهات السياسية الإسلامية فى الوطن العربى على حساب التوجهات القومية أو التقليدية على حد سواء.

٩- وجه بعض المشاركين انتقادات حادة لإدارة «يوثانت» لأزمة خليج العقبة خلال توليه منصب سكرتير عام الأمم المتحدة فى ذلك الوقت، واتهمه بعضهم بتجاهل اللجوء إلى الدول الأعضاء سواء من خلال مجلس الأمن أو الجمعية العامة، بينما اتهمه البعض الآخر بالخضوع للرغبة المصرية بسحب القوات الدولية من شرم الشيخ والحدود المصرية/ الإسرائيلية دون مناقشة وفسر بعضهم ذلك بإعجابه بشخصية الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

١٠- برز من مداخلات المشاركين الإقرار بأن حرب ١٩٦٧ أدت إلى تحول مواقف الأطراف العربية من التشدد إلى الاعتدال، بينما طرأ العكس على المواقف الإسرائيلية مما أدى إلى ضيق لاحق لدى الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه هذا التشدد الإسرائيلى «المستجد»، على حد قول هؤلاء.

١١- اعتبر بعض المشاركين أن حرب ١٩٦٧ أسهمت فى تعزيز قبضة وشرعية ما أسموه بـ «النظم الشمولية أو السلطوية» فى الدول العربية، سواء تلك التى كانت قائمة حينذاك أو تلك التى جاءت إلى السلطة بعد ذلك.

١٢- تطرق البعض إلى التأثير السلبى للعامل الديموغرافى وتطوراته على الأمن القومى الإسرائيلى عقب الاستيلاء على الضفة الغربية وغزة بعد حرب ١٩٦٧. وكان اللافت للنظر أن أول من أشار إلى مخاطر هذا العامل على مستقبل إسرائيل هو نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأوسط حينذاك «ديفيد ساترفيلد» فى خطابه الافتتاحى للمؤتمر.

١٣- أجمع المشاركون على أن تجربة العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ كانت مؤثرة على خلفية تفكير كافة الأطراف الإقليمية والدولية خلال إدارة أزمة ثم حرب عام ١٩٦٧. كما أشار عدد من المشاركين الأمريكيين والأوروبيين إلى أن إسرائيل أساءت فهم التزام الرئيس الأمريكى الأسبق ايزنهاور عقب حرب ١٩٥٦ بضمان حرية الملاحة فى خليج العقبة وافترضت أنه التزام بفرض ذلك بالقوة وهو فهم لم يكن لدى الأمريكيين أو الفرنسيين أو غيرهم.

سادسا: رؤى أكاديمية لمستقبل العلاقات العربية ـ الأمريكية

استضافت العاصمة الأمريكية واشنطن فى نهايات نوفمبر ومطلع ديسمبر ٢٠٠٢ فعاليات المؤتمر السنوى للجمعية الأمريكية لدراسات الشرق الأوسط MESA . واتسم المؤتمر فى ذلك العام بكثافة الوجود العربى - خاصة المصرى - وكذلك باهتمام استثنائى من الجانب الأمريكى، الرسمى والاكاديمى والإعلامى. وقد تناول المؤتمر عددا كبيرا من الموضوعات المتصلة بالشرق الأوسط عموما، والعالم العربى على وجه الخصوص. الا ان ما يعنينا هنا هو ما تناوله المؤتمر بشأن مستقبل العلاقات العربية/ الأمريكية نظرا لما عكسه ذلك من رؤى لها وزنها وتأثيرها فى عمليات صنع القرار أو التنبؤ بها أو تحليلها وتقييم عواقبها المتوقعة، ولأهمية المرحلة التى مرت بها حينذاك العلاقات الأمريكية/ العربية قبل أشهر قليلة من انطلاق الغزو الأمريكى للعراق.

وبينما دعا المشاركون الأمريكيون إلى إعادة النظر فى القائمة السنوية التى تقدمها الإدارة الأمريكية للكونجرس بشأن أولويات الولايات المتحدة ومصالحها فى الشرق الأوسط، والتى اقتصرت فى الاعوام الثلاثين الماضية على عشرة اعتبارات مع تغيير أسبقية كل منها فى نطاق هذه الأولويات، وهذه الاعتبارات هى: وجود وأمن دولة إسرائيل، تأمين إمدادات النفط ومنتجاته، الحفاظ على استقرار الحكومات المعتدلة الصديقة للولايات المتحدة، وتأمين المصالح التجارية الأمريكية مع دول المنطقة، ومكافحة الإرهاب، والتسوية السلمية لنزاعات المنطقة وفى مقدمتها الصراع العربى/ الإسرائيلى، وضمان احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان فى بلدان المنطقة. وبينما رأى البعض ان الاستقرار فى المنطقة يجب أن يمثل الأولوية الأولى للإدارة الأمريكية، ذهب آخرون إلى اعتبار ان هذا الموقع يحتله أمن إسرائيل باعتبار الإدارة تنظر إلى المنطقة عبر مصالح إسرائيل، وراهن قطاع ثالث على مصداقية ما تقوله الإدارة بشأن جديتها فى العمل على تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان فى المنطقة، وذهب قطاع رابع إلى القول بأن الإدارات الأمريكية المتعاقبة عادة ما تكون منقسمة على نفسها بشأن هذه الأولويات.

وقد أخذ عدد من المشاركين على الإدارة الأمريكية للرئيس السابق جورج بوش الابن، ما أسموه عجزها عن الجمع بين أهداف ومصالح السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط

بشكل منسجم ومتناغم، وعن تحديد ترتيب أولوياتها فى المنطقة فى ضوء المعطيات الدولية والإقليمية وكذلك تلك الداخلية فى الولايات المتحدة.

وأقر معظم المشاركين من الجانبين العربى والأمريكى بوجود أزمة فى العلاقات الأمريكية/ العربية، وأن تفاوتوا فى نسبة المسئولية إلى أى من الطرفين، بالرغم من اتفاق معظمهم على مسئولية الطرفين بدرجة أو أخرى.

وبينما اعتبر غالبية المشاركين العرب أن تسوية الصراع العربى/ الإسرائيلى بطريقة سلمية وعادلة هو شرط ضرورى لبدء ما أسموه بإصلاح سياسى شامل فى الدول العربية، شكك آخرون فيما كانت تروج له الإدارة الجمهورية للرئيس السابق جورج بوش الابن فى ذلك الوقت من أن التهديد الرئيسى للاستقرار والأمن فى الشرق الأوسط يأتى من الحكم العراقى وامتلاكه لأسلحة الدمار الشامل أو سعيه لامتلاكها وعلاقته - التى كانت تحاول واشنطن إثباتها - مع التنظيمات «الإرهابية» أو بعضها. كذلك شكك البعض فى مصداقية دعوة نفس الإدارة للديمقراطية فى المنطقة. فى ضوء سابق. تحالفها مع نظم حكم غير ديمقراطية لخدمة أهدافها الاستراتيجية أو الاقتصادية وكذلك سابق تآمرها ضد حكومات أو حركات ديمقراطية بالشرق الأوسط.

ونظر البعض إلى العلاقات العربية/ الأمريكية باعتبارها علاقات «شكوى» متبادلة. وأن كل طرف يشكو بأنه لا يحصل على المقابل الكافى من الطرف الآخر مقابل ما يقدمه له فى إطار هذه العلاقة. وارجع هؤلاء هذه الفجوة فى التوقعات إلى سوء فهم أو غياب فهم كاف على الجانبين. وكوسيلة لتصحيح هذا الخلل، اقترح البعض حوارا غير رسمى. ولكنه مستمر ومنتظم بين غير الحكوميين على الجانبين العربى والامريكى. أى الأكاديميين والصحفيين والشباب والباحثين ورجال الدين ورجال الأعمال وغيرهم.

وقد تناول البعض تحديدا ما تتعرض له المملكة العربية السعودية - وبدرجة أقل مصر - من هجوم من وقت إلى آخر فى وسائل الإعلام الأمريكية وعلى لسان بعض السياسيين من أعضاء الكونجرس وغيرهم، باعتبار المقصود هو مجمل العلاقات العربية الأمريكية وصورة العرب فى الولايات المتحدة ولدى الرأى العام الأمريكى وليس مجرد السعودية أو مصر. كما أن المقصود ليس مجرد موقف سياسى معين بل تبنى استراتيجية تشهير فكرى وثقافى وحضارى تهدف إلى الإساءة للعرب. ولم ينكر المشاركون وجود أصوات كثيرة موضوعية وعادلة داخل

الولايات المتحدة فى مواقفها تجاه العرب والمسلمين، سواء المقيمون منهم فى الولايات المتحدة أو المتمتعون بجنسيتها أو المقيمون ببلدانهم.

واتفق المشاركون العرب والأمريكيون على السواء فى الإقرار بأن العرب - حكومات وشعوبا ومثقفين - لم يدركوا تماما أبعاد وعمق تأثير وحجم ما حدث فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ نتيجة الاعتداءات فى نيويورك وواشنطن وتداعيات ذلك على امور كثيرة داخلية وخارجية، سياسية ونفسية وثقافية لدى الشعب الأمريكى ونخبته السياسية والثقافية.

وفيما يتعلق بالمسألة العراقية، أجمع المشاركون على أن إلحاق الهزيمة من جانب الولايات المتحدة بالحكم العراقى القائم حينذاك عسكريا لا يمثل تحديا أو مشكلة للجانب الأمريكى، إلا ان التحدى والمأزق لواشنطن هو: ماذا بعد حرب العراق؟ وقد ثبت فيما بعد أن الإدارة الأمريكية لم يكن لديها رد شاف واف على هذا السؤال المهم.

أما بالنسبة للجانب العربى، فقد تعددت الانتقادات والاقتراحات، التى تضمنت ضرورة إنفاق الحكومات العربية أكثر فى استثمار الكوادر البشرية التى تكون على علم وخبرة ودراية بالمجتمع الأمريكى وآلياته والسياسة الأمريكية وخفاياها بما يطور معرفة متراكمة وقدرة على التأثير فى هذا المجتمع وهذه السياسة. ويدخل فى هذا الإطار إنشاء مراكز أبحاث ودراسات متخصصة فى الشئون الأمريكية أو برامج متخصصة بالجامعات تعنى بالشئون الأمريكية. وقد تحققت هذه التوصية جزئيا فى مصر بعد ذلك من خلال انشاء مركزين للدراسات الأمريكية، الأول بالجامعة الأمريكية بالقاهرة والثانى بجامعة القاهرة.

واجمع المشاركون على ان حالة العداء أو - على أقل تقدير - الامتعاض تجاه الولايات المتحدة باتت قاسما مشتركا بين كافة القوى السياسية والفكرية فى الوطن العربى على اختلاف توجهاتها وتباين مرجعياتها، وهو أمر غير مسبوق فى تاريخ المنطقة وعلاقاتها مع الولايات المتحدة. بل إن الامر تعدى القوى والتيارات السياسية ليصل إلى الحكومات العربية التى بات لدى معظمها مآخذ على السياسة الأمريكية تجاه المنطقة وقضاياها بل وتجاه هذه السياسات على الصعيد الثنائى، وهو أيضا أمر جديد، خاصة منذ ما بعد انتهاء الحرب الباردة قبل أكثر من عقد من الزمان. ويمكن اليوم القول بتحسن نسبى فى هذا المجال على الصعيدين الحكومى وغير الحكومى العربى فى ضوء خطاب الرئيس أوباما الانفتاحى تجاه العالمين العربى والإسلامى وتعهده بالانسحاب من كل من العراق وأفغانستان وجدية مسعاه

لتسوية القضية الفلسطينية، وإن كان مستقبل ذلك سيحدده مدى التواصل فى هذا المسار وتحقيقه نتائج ملموسة على الأرض.

ووجه الكثيرون انتقادات للعالم العربى باعتباره تحول إلى مجرد شاهد وليس طرفا فاعلا فيما يحدث فى الإقليم وخارجه. ولغياب أى رؤية واضحة لأهداف الجانب العربى من علاقته مع الولايات المتحدة، سواء الآن أو على المدى المتوسط أو الطويل، ودعوا إلى تنسيق أفضل بين الاطراف العربية عند التحرك لدى الجانب الأمريكى، سواء الإدارة أو الكونجرس أو وسائل الإعلام أو مراكز الأبحاث والجامعات وغير ذلك من جماعات الضغط والجماعات المؤثرة فى عملية صنع القرار. وعدم التحرك بشكل منفرد لخدمة أهداف تخص كلا منها على الصعيد القطرى دون المستوى القومى.

وهكذا توفر مثل هذه المؤتمرات فرصة لتبادل الآراء وأيضا الخبرات على صعيد أدوات التحليل المعرفى المختلفة لكافة المعنيين بالشأن الشرق أوسطى والدور الأمريكى فى المنطقة وآفاقه ومستقبل العلاقات العربية/ الأمريكية على وجه الخصوص.

سابعا: الموقف الأمريكى: تجاه التيارات الإسلامية

تراوحت مواقف الإدارة الأمريكية تجاه مشاركة التيارات الإسلامية فى العملية السياسية منذ تبنى الإدارة الأمريكية الجمهورية السابقة رسميا لخطاب الدعوة الصريحة إلى التحول الديمقراطى فى الوطن العربى والذى دشنته كلمة الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش الابن بمناسبة حالة الاتحاد فى يناير ٢٠٠٥ وهو أول خطاب عام مهم له بعد انتخابه لولاية ثانية.

ويتجاذب هذه المواقف عدة اعتبارات، الأول يتصل بمخزون التجربة التاريخية لدى الولايات المتحدة فى التعامل مع التيارات الإسلامية، وهو مخزون يتراوح بين التعاون، بل والتحالف (مع التيارات الإسلامية السنية التقليدية العربية فى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، ثم مع هذه التيارات عقب الغزو السوفييتى لأفغانستان عام ١٩٧٨، وأخيرا مع التيارات الإسلامية الشيعية فى العراق، على الأقل لبعض الوقت، عقب حرب العراق فى ربيع ٢٠٠٣)، والتباين بل والعداء (مع التيارات الإسلامية التقدمية ما بين الخمسينيات والثمانينيات من القرن الماضى، ومع التيارات السلفية المتشددة منذ الاحتلال السوفييتى لأفغانستان، خاصة مواجهة نظام الطالبان انتهاء بشن حرب ضده وإسقاطه فى أكتوبر ٢٠٠١، ومواجهة عنف هذه التيارات بدءا بمؤامرة ١٩٩٣ على مركز التجارة العالمى بنيويورك وانتهاء بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وأخيرا المواجهة على الصعيد العالمى مع ما يسمى بتنظيم القاعدة والمستمرة حتى الآن، وكذلك مع تيارات محسوبة على إيران).

ويتصل الاعتبار الثانى بمحتوى خطاب الإصلاح السياسى والديمقراطى ذاته الموجه من الإدارة الأمريكية السابقة للدول العربية، وهو خطاب ارتبط بالدعوة لما يسمى بتصحيح الخطاب الدينى وإزالة ما به من تحريض ضد غير المسلمين ومن «عداء للسامية» ومن تعصب وتشدد وتطرف حسب الرؤية الأمريكية فى الإدارة السابقة. ويتصل بذلك أيضا الدعوة لمراجعة مناهج التربية والتعليم بالمدارس لإعلاء قيم التسامح تجاه الآخر وحذف ما من شأنه أن يحض على كراهية الآخر، وكذلك مراجعة الخطاب الدينى فى وسائل الإعلام والصحافة، بل وفى المؤسسات الدينية ذاتها فى نفس الاتجاه، حتى لو تطلب الأمر تدخل الحكومات لفرض رقابة ما فى هذا الاتجاه فيما يخص وسائل الإعلام المملوكة للدولة وإبداء الاستياء علنا من هذا

الخطاب إذا ورد فى وسائل إعلام خاصة. وقد عكست تلك المطالب فى هذا الاتجاه بالضرورة نوعا من المواجهة مع الفكر الدينى السلفى وتياراته السياسية.

أما ثالث الاعتبارات ذات الصلة بمواقف الإدارة الأمريكية للرئيس السابق جورج بوش الابن تجاه مشاركة التيارات الإسلامية فى العملية السياسية فهو يعكس انقساما ذا طابع فكرى وسياسى فى آن واحد بين المؤمنين أيديولوجيا داخل الإدارة بضرورة الدفع نحو تحول ديمقراطى حقيقى وشامل فى الدول العربية. فهؤلاء منقسمون بين من يتخوف من النيات الحقيقية للتيارات الإسلامية المسيسة المسماة بـ «المعتدلة» حتى لو أعلنت التزامها بقواعد اللعبة فى العملية السياسية واحتمال انقلابها لاحقا على مجمل التحول الديمقراطى إذا وصلت إلى السلطة. وبين من يراهن على جدية إعلان هذه التيارات نبذ خيار العنف والالتزام بالعمل السلمى فى إطار ديمقراطى. وأن أى محاولة منها للانقلاب على الديمقراطية يمكن أن تواجه من خلال دور «ضامن». وهو يمكن أن يكون الجيش أسوة بالحالة التركية، أو الحاكم أسوة بالحالة المغربية أو ضمانات معينة تلتزم بها هذه التيارات الإسلامية مقدما مثل الحالة الأردنية. ويرى أصحاب الرأى الأخير أن إدماج التيارات الإسلامية المسيسة المسماة بـ «المعتدلة» فى العملية السياسية هو الضمان لسحب البساط من تحت التيارات الإسلامية المسيسة المسماة بـ «الراديكالية».

وفى ضوء الاعتبارات المذكورة عاليه وغيرها، وأخذا فى الحسبان خلفية التحرك أمريكيا فى السنوات القليلة الماضية فى اتجاه دعم ما يسمى بالتحول الديمقراطى والدفع به بقوة على رأس أولويات السياسة الخارجية الأمريكية خلال الإدارة السابقة فى المنطقة العربية، وهى تبلورت أساسا عقب أحداث ١١ سبتمبر والتفسيرات لها بغياب الديمقراطية كمسئول عن تزايد التطرف الدينى ثم اتهام الحكومات بتوجيه هذا التطرف بعيدا عنها من خلال سيطرتها على الساحة السياسية والإعلامية باتجاه الغرب، والولايات المتحدة وإسرائيل بشكل خاص. وبالطبع تحركت الإدارة السابقة فى مواقفها بين طرفى نقيض وهو نفى أى صلة بين الأوضاع فى فلسطين والعراق وأفغانستان وتصاعد التطرف والتعصب ضد الولايات المتحدة عبر العالم، وأعادت الكرة للحكومات العربية متهمة إياها بالاستبداد والقمع، مما وضع الإدارة السابقة بين شقى الرحى.

وبالتالى تفاوتت مواقف الإدارة الأمريكية السابقة خلال تلك السنوات ما بين إشارات وإيماءات إلى دعم أمريكى لدور محتمل للتيارات الإسلامية المسيسة المسماة بـ «المعتدلة» فى العملية السياسية، وذلك فى الدول التى لم تسمح بعد بدخول هذه التيارات على خط المشاركة السياسية الكاملة، وبين تخوف من تأثير هذه التيارات على التوجهات العربية خاصة على الصعيد الشعبى تجاه الولايات المتحدة، خاصة فى ضوء نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية التى منحت الغالبية لحركة «حماس» والانتخابات العراقية الأولى بعد سقوط حكم الرئيس الراحل صدام حسين التى كرست أوضاعا سياسية غلب عليها الطابع الطائفى.

ولا شك فى أن العديدين داخل الإدارة الأمريكية السابقة — خاصة منذ صدور تقرير السفير إدوارد دجيرجيان الشهير إزاء «الدبلوماسية العامة» للولايات المتحدة فى العالم العربى والإسلامى- باتوا أكثر اقتناعا بأمرين: الأول أنه يجب عدم تجاهل واقع أن استمرار الاحتلال فى فلسطين والعراق وأفغانستان يشكل دافعا ليس فقط لتزايد العداء تجاه الولايات المتحدة وإنما أيضا لتزايد شعبية التيارات الإسلامية المسيسة — معتدلة أو متشددة - واكتسابها أرضية جديدة. أما الأمر الثانى فهو ضرورة تمكين Empowering القوى ذات التوجهات الليبرالية من تقوية نفسها وتعزيز خطابها وتوسيع قاعدتها الشعبية قبل الحديث عن السماح للتيارات الإسلامية بالعمل السياسى. وأشار أصحاب هذا الرأى إلى ضرورة توافر البنية الأساسية والوعى السياسى والثقافة الديمقراطية اللازمة لتطور العملية الديمقراطية، وإلا أدى السماح للتيارات الإسلامية بالعمل السياسى إلى كارثة للديمقراطية وللمصالح الأمريكية فى المنطقة فى آن واحد.

ومن هنا ركزت «الدبلوماسية العامة» الأمريكية فى المنطقة على الدفع بمنظومة من القيم فى محاولة للترويج لها بحيث يلتقى من يتقبلها أيا كانت هويته الفكرية الأصلية على حد أدنى مشترك يتسم عموما بالليبرالية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفى ضوء ما تقدم، فإننا نجد التراوح فى مواقف الإدارة الأمريكية السابقة بين مواقف مندفعة أحيانا — خاصة ما نسب لوزيرة الخارجية رايس فى مرحلة ما من دعوة لتقنين وضع الجماعات الإسلامية المسيسة والسماح لها بالمشاركة فى العملية السياسية - ثم التراجع لاحقا عن هذه التصريحات بحجة القول بأنه أسىء تفسيرها وأخرجت من سياقها، ومواقف أخرى تدعو التيارات الإسلامية لإثبات التزامها بالمعايير الديمقراطية.

ومن المؤكد أن نمط تعامل الإدارة الديمقراطية الجديدة مع كل من حزب الله وحماس على وجه الخصوص سيكون له أثر ولو تأشيرى Indicative فى اتجاه تعامل الإدارة مع بقية التيارات الإسلامية فى المنطقة العربية، مع الأخذ فى الاعتبار خصوصية حالة هذين التنظيمين (من جهة تسليحهما، واستثنائية ظرف الاحتلال، والعداء الإسرائيلى/الأمريكى التقليدى تجاههما).

كما أنه من المتوقع أن تستمر قضايا مثل المرأة والأقليات وحقوق الإنسان والمرجعية الدستورية والقانونية للشريعة الإسلامية كحاجز بين الإدارة الأمريكية والدفع باتجاه إدماج التيارات الإسلامية المسيسة المسماة بـ «المعتدلة» فى العملية السياسية.

إلا أن العامل الحاسم سيظل هو المصالح الأمريكية -أسوة بالتجربة التاريخية فى السابق - فحيثما اقتربت تلك التيارات الإسلامية المسيسة المسماة بـ «المعتدلة» من تبنى مواقف متشابهة مع المواقف الأمريكية أو متعاطفة معها وكلما اتسعت مساحة الاتفاق وانحسرت مساحة الاختلاف بين هذه التيارات والولايات المتحدة، فإنه من المنتظر أن تنشط المواقف الأمريكية الداعية لإدماج هذه التيارات فى العملية السياسية فى بلدانها، ولكن فى ضوء الضمانات والتحفظات المشار إليها عاليه، والعكس صحيح.

وأخيرا، من المهم أن نلحظ أنه خلال خطابين للرئيس الأمريكى السابق جورج بوش الابن خلال فترة ولايته الثانية بشأن موضوع الإرهاب، فإنه حرص على توصيف مصدر الإرهاب بأنه «الإسلام الراديكالى» وتحدث عن التطرف الإسلامى والتشدد الدينى مما ترك الباب مفتوحا وخط الرجعة موجودا لدى الإدارة الأمريكية للتفرقة حاليا أو مستقبلا بين التيارات الإسلامية التى تراها معتدلة وتلك التى تصفها بالمتشددة. وقد وضح من خطاب الرئيس أوباما للعالم الإسلامى من جامعة القاهرة فى ٤ يونيو ٢٠٠٩ أنه متمسك بنهج الهجوم على التيارات الإسلامية الراديكالية، وبالمقابل دعا لحسن توظيف القيم الإيجابية - من وجهة نظره - فى الإسلام ذاته مثل الحض على العلم والتسامح والانفتاح على «الآخر» والتفاعل معه.

كذلك من الثابت أن الاتصالات لم تنقطع بين الجانب الأمريكى والتيارات الإسلامية فى المنطقة، سواء حتى المتشددة منها مثل الجماعات السلفية المتشددة فى العراق، أو غيرها من التيارات المسماة بـ «المعتدلة»، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، علما بأن الإدارات الجمهورية السابقة والديمقراطية الحالية راعت منذ فترة عدم إجراء مثل هذه الاتصالات بشكل مباشر فى الدول التى لا تسمح لتلك التيارات بحرية العمل السياسى.

ثامنا: أصوات أمريكية مناهضة للحرب فى العراق

صدرت كتابات (ما بين مقالات وكتب) وأصوات وخطب فى وسائل الإعلام وفى الشارع السياسى الأمريكى، بل وفى الكونجرس الأمريكى ذاته، ضد الحرب فى العراق. سواء كان ذلك قبل اندلاع الحرب أو خلالها أو بعدها وحتى وقتنا الراهن. كما تضمنت تلك الأصوات مسيرات ومظاهرات تحدث خلالها ساسة ومفكرون و كتاب ونقابيون وقادة منظمات غير حكومية من مختلف قطاعات المجتمع المدنى الأمريكى.

وسنحاول هنا التعرض بالتحليل النقدى لأهم العناصر العامة والمشتركة التى ميزت تلك الأصوات فى تسبيب معارضتها للحرب الأمريكية/ البريطانية فى العراق وصلة ذلك بمعارضة الحرب قبل شنها وخلال العمليات العسكرية من جهة، وبالأوضاع فى العراق والولايات المتحدة وعلى المسرح العالمى بشكل عام من جهة أخرى. ويمكن إجمال تلك القواسم المشتركة فيما يلى:

- أجمعت تلك الأصوات على التذكير فى ضوء تجربة ستة أعوام من احتلال العراق أنه لم يوجد أى دليل على أى تهديد عراقى ذى طابع آنى لمصالح الولايات المتحدة أو أمنها القومى من جانب نظام الرئيس العراقى السابق صدام حسين.
- بالمقابل، أقر أصحاب الأصوات المناهضة لحرب العراق بأنه بينما لم يمثل نظام صدام حسين فى العراق تهديدا للولايات المتحدة أو لأى قوة غربية، فإنه مثل تهديدا لجيرانه ولشعبه ولإسرائيل وانتهك حقوق الإنسان وسيادة دول أخرى مجاورة.
- أما على الصعيد العسكرى، فقد رأى المعارضون للحرب أنها كانت أول تطبيق لمذهب تبنته إدارة الرئيس السابق بوش الابن رسميا فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢ وهى استراتيجية الضربات الوقائية وهو ما رآه هؤلاء مخالفا لميثاق الأمم المتحدة ومبدأ عدم جواز استخدام القوة فى العلاقات الدولية.
- ومن ناحية التأصيل القانونى والأخلاقى والتاريخى للحرب، فقد رأت الأصوات الأمريكية المناهضة للحرب فى العراق أن قرارات مجلس الأمن لا تبرر الحرب، بما فى ذلك القرار الشهير رقم ١٤٤١ الذى تبناه المجلس فى ٨ نوفمبر ٢٠٠٢ والذى أوصى بان يرفع المفتشون الدوليون على أسلحة الدمار الشامل العراقية تقريرهم لمجلس الأمن الذى منح لنفسه

سلطة تقرير الخطوات التالية التى تتبع إزاء العراق، وليس منح هذه السلطة لدولة واحدة بمفردها.

- وانتقد المعارضون للحرب تفسير إدارة الرئيس السابق بوش الابن لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ باعتبار الولايات المتحدة لا تحتاج لقرار آخر من الأمم المتحدة للهجوم على العراق، حيث ترى أن القرار المذكور منحها حق اللجوء للقوة فى حالة عدم التزام العراق، بأحكامه. ويرى هؤلاء أنه بالرغم من تجاهل إدارات أمريكية عديدة سابقة الأمم المتحدة وقراراتها بشأن العديد من القضايا الدولية فإن إدارة بوش الابن هى الأكثر جرأة فى هذا السياق من منطلق لى عنق نصوص قرارات مجلس الأمن مع الإعلان عن الاستعداد للعمل بشكل فردى مما فتح الباب لأحادية تسعى للهيمنة على الأصدقاء والأعداء على حد سواء.
- وبالإشارة أيضا إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ ، فإن الاتجاه العام للمعارضين الأمريكيين للحرب فى العراق رأى أن ذلك القرار لم يمنح الولايات المتحدة الأمريكية تفويضا واضحا بالذهاب للحرب فى حالة فشل نظام التفتيش الدولى على أسلحة الدمار الشامل، لأن ذلك كان يستدعى قرارا آخر من مجلس الأمن، وكل ما حصلت عليه الإدارة الأمريكية فى القرار رقم ١٤٤١ هو لغة تعتبر العراق فى حالة خرق مادى لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ وبالتالى فإن واشنطن فسرت ذلك بأن وقف إطلاق النار لم يعد ساريا، وعادت بالتوصيف القانونى للحالة فى العراق إلى القرار ٦٨٧ لمجلس الأمن واستخدام القوة طبقا له. وإذا كان قرار مجلس الأمن ١٤٤١ قد اعتبر أى خلاف للعراق مع المفتشين مستقبلا (أى بعد صدور هذا القرار) بمثابة خرق مادى لهذا القرار، فإنه بقى لمجلس الأمن تحديد نتائج هذا الخرق. كما أن القرار المذكور أعاد التذكير بأن مجلس الأمن كرر تحذير العراق من عواقب وخيمة نتيجة خروقاته لنظام العقوبات وللالتزامات الدولية الواقعة عليه من جراء قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وقد استخدمت الإدارة الأمريكية السابقة تعبير «العواقب الوخيمة» كتبرير للحرب، بينما التراكم التاريخى للغة القانونية المستخدمة فى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتى عنيت بتبرير القيام بأعمال عسكرية ضد العراق كانت فى السابق هى «كل الوسائل الضرورية»، وهى العبارة التى وردت فى قرار مجلس الأمن ٦٧٨. ويستند أصحاب هذا الرأى المعارض للحرب فى مواقفهم إلى تفسيرات دول منها روسيا وفرنسا و الصين التى أكدت أن قرار مجلس الأمن ١٤٤١ استبعد اللجوء إلى

استخدام القوة بشكل إلى، لأن الحصول على تفويض من مجلس الأمن لاستخدام القوة يجب أن يكون صريحا. كذلك فإن إعلان الرئيس السابق بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ٢٠٠٢ بأنه سيعلن الحرب على العراق سواء حصل على تفويض من مجلس الأمن أو لم يحصل عليه ترك قليلا من هامش المناورة أمام مجلس الأمن من جهة والدبلوماسية الأمريكية من جهة أخرى.

- ومن أهم اعتراضات البعض داخل الولايات المتحدة على الحرب فى العراق اعتبار تلك الحرب مخالفة للدستور الأمريكى الذى نص فى القسم (٨) من مادته الأولى على سلطة الكونجرس فى تحديد تاريخ الدخول فى حرب، وقد ورد فى قرار الكونجرس بشأن الحرب فى العراق فى قسمه الثالث منح الرئيس الأمريكى السابق التفويض بالدخول فى حرب. إلا أن هذا التفويض جاء بدوره مناقضا لميثاق الأمم المتحدة. وإذا كان البعض دافع عن قرار الكونجرس باعتباره يمكن أن يجيز قانونا يتجاوز معاهدة دولية معينة وأحكامها، فإن أولئك المعارضين رأوا بالمقابل أنه لا يحق للكونجرس تجاوز القواعد الأساسية للعرف الدولى (jus cogens)، ومن هذه القواعد حظر العدوان. كما أن ميثاق الأمم المتحدة يحظر استخدام القوة إلا فى حالة من اثنتين: الدفاع عن النفس أو تفويض بموافقة من مجلس الأمن. وبالرغم من أنه خلال الحرب الباردة خرقت القوتان العظميان مبدأ تحريم استخدام القوة فى العلاقات الدولية فإنهما حرصتا - على الأقل شكليا - على إظهار الاحترام لتجريم الميثاق لاستخدام القوة. وقد حدد ميثاق الأمم المتحدة الدفاع عن النفس فى إطار تعرض الدولة لعدوان عسكرى أو فى مواجهة هجوم وشيك وهو ما لم يتحقق فى حالة العراق. كما أن لغة قرار الكونجرس الذى خول الرئيس الأمريكى السابق اتخاذ قرار الحرب ضد العراق لم تتحدث عن اعتداء عسكرى أو هجوم وشيك للعراق ضد الولايات المتحدة بل عن مجرد الدفاع عن الأمن القومى الأمريكى ضد التهديد الذى يمثله العراق. وجاء إعلان الرئيس السابق بوش الابن عن استعداد واشنطن لاستخدام القوة العسكرية ضد أى دولة تراها معادية لها لتعتبر بمثابة إعلان للتخلى عن قيود فرضها ميثاق الأمم المتحدة على استخدام القوة. كما جاء مبدأ «الحرب الوقائية» كوريث لمبادىء أخرى تبنتها إدارات أمريكية سابقة بررت الحرب ضد أى دولة تشك الولايات المتحدة فى أنها تخطط للعدوان عليها، وهى مبادىء كانت تحاول مجاراة مبدأ «الدفاع الشرعى عن النفس».

وبالتالى، فإن المبدأ الجديد لإدارة بوش الابن يعود بالعالم - من وجهة نظر منتقديه - إلى واقع ما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث لم يوجد رادع قانونى على استخدام القوة فى العلاقات الدولية. ويشير هؤلاء إلى أن الرئيس السابق والكونجرس صارا يتخليان عن القيود القانونية الواردة فى ميثاق الأمم المتحدة لصالح تحديد الولايات المتحدة وحدها أمور الحرب والسلام فى العلاقات الدولية، وتغيير نظم الحكم فى دول أخرى بالقوة مما يلحق ضررا بالغا بمنظومة الأمم المتحدة. وحذر هؤلاء من أن هذا التوجه سيؤدى إلى انتشار الإرهاب ضد كافة شعوب العالم بمن فيهم الشعب الأمريكى، كما أن من شأن ذلك الإضرار بالسلم والأمن الدوليين. وفى حالة العراق، لم يخول مجلس الأمن باستخدام القوة طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة - وهو ماحدث فى حرب الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١- ولم يتم ذلك وفقا لقرار مجلس الأمن ١٤٤١. كما أنه حتى بالنسبة لانتهاك العراق لقرارات الأمم المتحدة السابق صدورها بحقه. فإن ذلك لا يعطى الحق للولايات المتحدة لشن الحرب دون تفويض صريح من مجلس الأمن، كما أن المجلس، وليس الولايات المتحدة، هو الذى يحدد إن كان العراق قد خرق التزاماته الدولية وتحديد ما يتم عمله. وذكر هؤلاء أن قرار مجلس الأمن ٦٧٨ الصادر فى نوفمبر ١٩٩٠ قد ربط التخويل باستخدام القوة بإخراج العراق من الكويت وهو ماتحقق بالفعل، وبالتالى انتهى التفويض باستخدام القوة. ولم يخول القرار ٦٧٨ أى دولة لاستخدام القوة لفرض تنفيذ الأحكام الواردة فى قرار مجلس الأمن التالى رقم ٦٨٧ الذى فرض شروط وقف إطلاق النار. ولم يفت منتقدى هذا التوجه لدى الإدارة الأمريكية السابق والكونجرس أن يشيروا إلى أن قرار مجلس الأمن رقم ١١٥٤ الصادر فى مارس ١٩٩٨ - والذى هدد العراق بعواقب وخيمة فى حالة استمرار خرق نظام التفتيش الدولى على أسلحة الدمار الشامل العراقية. - احتفظ للمجلس بالحق فى تقرير ماذا يعنى هذا التهديد فى حالة تنفيذه - أى بتفسير هذا الحق- ولم يترك الأمر لدولة بعينها، ولم يحدد المجلس بعد ذلك تلك العواقب الوخيمة.

- وأعربت بعض هذه الأصوات عن القلق تجاه خسائر الحرب على الجانبين الأمريكى العسكرى والعراقى المدنى على حد سواء. وألمحت بعض هذه الأصوات إلى أن الخسائر البشرية الأمريكية المتواصلة فى العراق موزعة بشكل غير عادل، حيث تحمل معظمها غير البيض فى الولايات المتحدة من المنتمين إلى جماعات عرقية أو قومية أخرى غير الأوروبيين البيض.

- ورأت تلك الأصوات فى الحرب تهديدا للشرق الأوسط الذى يعانى أصلا من عدم الاستقرار، كما أنها ستزيد من مخاطر الإرهاب» ضد المصالح الأمريكية وغيرها عبر العالم، وحذرت من أن هذه الحرب عززت النزعة العسكرية لدى الإدارة الأمريكية السابقة، ودعا هؤلاء إلى إنفاق الموارد الأمريكية فى الداخل على إيجاد فرص عمل وتحسين أحوال الاقتصاد المدنى بدلا من إنفاقها على الحرب. كما أن الحرب قللت - طبقا لأصحاب هذا الرأى - من احترام حقوق الإنسان من جانب الإدارة الأمريكية السابقة (أبو غريب، جوانتانامو، تعزيز الرقابة على ممارسة الحريات داخل الولايات المتحدة). وتزامن ذلك بالطبع مع تصاعد الحملات الانتخابية لانتخابات نوفمبر ٢٠٠٨ الرئاسية وتلك الخاصة بالكونجرس، وكان له بلا شك دوره فى فقدان الحزب الجمهورى الانتخابات الرئاسية والتشريعية على حد سواء.
- وذكر أصحاب هذا الرأى بأنه إذا كان سبب الحرب هو أسلحة الدمار الشامل العراقية، بالرغم من عدم العثور على أى أثر لها منذ احتلال العراق فى أبريل ٢٠٠٣، بما فى ذلك استخدام العراق للأسلحة الكيميائية فى حملته ضد الأكراد عام ١٩٨٨، فإنه لا الولايات المتحدة ولا بريطانيا أدانتا فى حينه هذا الاعتداء بل زادتا من دعمهما المادى للعراق لمساعدته فى حربه ضد إيران. كما ذكر هؤلاء أن الولايات المتحدة علمت منذ عام ١٩٨١ باستخدام العراق أسلحة كيميائية فى حربه ضد إيران. بل اتهم هؤلاء الولايات المتحدة وبريطانيا بالتواطؤ مع العراق وتقديم طائرات هليكوبتر للعراق لاستخدامها فى الهجمات بالاسلحة الكيميائية، كما قدمت الدولتان معلومات استخبارية ودعما فنيا لتدريب القوات الجوية العراقية. كما حالت الدولتان دون إدانة استخدام العراق للأسلحة الكيميائية بواسطة مجلس الأمن فى ذلك الوقت. وفى كل الاحوال لم تستخدم العراق أسلحة دمار شامل ضد دولة غربية، ربما تخوفا من العواقب التى ستتعرض لها فى هذه الحالة، لذا، لم تستخدم أيا من هذه الأسلحة خلال حرب ١٩٩٠/١٩٩١. كذلك لم يثبت مفتشو الأمم المتحدة لسنوات منذ تلك الحرب حيازة العراق لهذه الأسلحة وقاموا بتدمير ما تم إكتشافه منها. ولم تقدم الولايات المتحدة أو بريطانيا أى أدلة على امتلاك العراق لهذه الأسلحة، كذلك فإن العراق لم يملك وسائل إيصال لأسلحة دمار شامل لمسافات بعيدة، وهو أمر بدا جليا منذ حرب ١٩٩٠/١٩٩١ . وهناك من قال إنه لو توافرت هذه الأسلحة

لنظام صدام حسين لكان قد استخدمها بعد تعرضه لهجوم عسكرى أمريكى. حيث لم يكن لديه ما يخسره.

- وبالتالى. فقد اتهم أصحاب الآراء المعادية للحرب فى العراق داخل الولايات المتحدة الأمريكية الإدارات الأمريكية المتعاقبة باختراع وحش من عراق صدام خوفا من إيران، واستخدمت كافة الوسائل غير الأخلاقية بما فى ذلك دعم الولايات المتحدة لصدام حسين فى الحرب ضد إيران وتغاضت عن استخدامه أسلحة كيميائية ضد إيران وضد الأكراد. واستمرت الإدارة فى مد صدام بالسلاح والمعلومات والمال، كما أن واشنطن - طبقا لأصحاب هذا الرأى- لم تطح بصدام ونظامه فى حرب الخليج ١٩٩٠/١٩٩١ رغم قدرتها على ذلك، بل أجهضت التمرد فى الشمال والجنوب الساعى لإسقاط الحكم العراقى، وسمحت للطيران العراقى بالمرور عبر خطوط القوات الأمريكية لقمع المتمردين. كما لم تسمح لوحدات متمردة من الحرس الجمهورى العراقى بالوصول إلى مخازن السلاح.
- فند معارضو الحرب ادعاءات الدعم العراقى لجماعات إرهابية لغياب الدليل. حيث أشار بعضهم إلى صلات عراقية مع ثلاث منظمات شبه عسكرية فقط: اثنتان فلسطينيتان: جبهة التحرير الفلسطينية (التى كان يتزعمها أبو العباس الذى اعتقلته القوات الأمريكية فى العراق لاتهامه بالمسئولية عن مقتل مواطن يهودى أمريكى فى حادث السفينة «أكيلى لاورو» عام ١٩٨٥) وجبهة التحرير العربية، بالإضافة إلى منظمة «مجاهدى خلق» المعارضة للحكم الإيرانى والتى كان لها وجود عسكرى بالعراق. والمنظمات الثلاث لم يثبت أن لديها أسلحة دمار شامل أو حتى أسلحة غير تقليدية، كما لم يثبت أن العراق أتاح لهذه المنظمات أيا من هذه الأسلحة. ونفى أصحاب هذا الرأى قيام هذه التنظيمات بأية عمليات إرهابية فى أوروبا أوالولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من آراء عديدة مخالفة لذلك النفى، حيث هناك من يتهم مثلا جبهة التحرير الفلسطينية – كما ذكرنا آنفا - بالمسئولية عن مقتل مواطن أمريكى يهودى قعيد فى حادث الباخرة « أكيلى لاورو»، كما أن هناك من يتهم منظمة «مجاهدى خلق» بالقيام بأعمال إرهابية ضد أهداف إيرانية فى أوروبا وأمريكا الشمالية منذ نهاية الثمانينيات من القرن العشرين. وتنفى أصحاب الرأى الأول – أى المعارضون للحرب - أى صلة لنظام صدام حسين بتنظيم «القاعدة» نظرا لكون النظام العراقى السابق علمانيا ومعاديا للأصوليات الدينية والتيارات الدينية المتطرفة مثل تلك

التى يرعاها «أسامة بن لادن، كما أن تنظيم «القاعدة» يعتبر إحدى مهامه إسقاط النظم العلمانية وإحلال «نظم إسلامية» محلها، مما يجعل تحالف «القاعدة» ونظام صدام حسين ضد الولايات المتحدة أمرا صعب التصديق. خاصة فى ضوء عدم تقديم الولايات المتحدة أى دليل جدى على هذا التحالف.

- وقد حذر المناهضون الأمريكيون للحرب من أن نشوب الحرب سيؤدى إلى تضاعف الإرهاب وإضعاف الحرب الدولية ضده، وهو تحذير تحقق على أرض الواقع فى ضوء الانبعاث على صعيد واسع لأعمال العنف فى العراق ضد الأمريكيين والقوات الأجنبية الأخرى والسلطات العراقية الجديدة بل والمدنيين العراقيين لسنوات. إلا أنه بالمقابل، هناك وجهة نظر رأت أنه بشن الحرب فى العراق تركز خطر العنف والإرهاب هناك وابتعد عن تهديد الأراضى الأمريكية، وبالتالى تراجعت فرص تكرار اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١.
- وقد اتفق جميع المعارضين للحرب داخل الولايات المتحدة الأمريكية على أن العراق عام ٢٠٠٣ كان أضعف عسكريا بكثير عما كان عليه فى حرب ١٩٩٠/١٩٩١ ، حيث إن الحرب الأولى بالإضافة إلى سنوات العقوبات أضعفت القدرات العسكرية العراقية إلى حد كبير، كما لم تتم عملية إحلال وتجديد نظرا للحظر المفروض على الواردات العسكرية أو قطع الغيار أو حتى المنتجات ذات الاستخدام المزدوج (العسكرى/ المدنى) إليه.
- وأشار كثيرون من المعارضين الأمريكيين للحرب واستمرارها إلى دوافع وأسباب غير معلنة للحرب، منها مثلا انتخابات التجديد النصفى للكونجرس فى نوفمبر ٢٠٠٢ والانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠٠٤ وسعى الجمهوريين لتكريس انتصارهم فيها وهو ما تحقق فعلا حيث إن المبدأ العام هو أن الشعوب لا تغير الحكومات أو تضعفها عندما تواجه الحرب، وهو ما لم يحدث فى الانتخابات التشريعية الجزئية لعام ٢٠٠٦ وبالتأكيد ليس فى انتخابات الرئاسة والكونجرس فى نوفمبر ٢٠٠٨. كذلك فإن دافعا خفيا آخر ربما كان صرف الأنظار بعيدا عن الحالة الاقتصادية غير المرضية للأمريكيين والتى تراجعت كثيرا عن الأداء المتميز للاقتصاد الأمريكى ومؤشراته الرئيسية خلال حكم الرئيس الديمقراطى الأسبق كلينتون. وهناك تفسيرات أخرى للحرب مثل التغطية على فشل الولايات المتحدة فى القضاء على أسامة بن لادن أو تنظيم القاعدة خلال حرب أفغانستان، أو لسبب شخصى/عائلى/أيديولوجى مثل إنهاء عمل لم ينجزه بوش الأب فى حرب ١٩٩٠/١٩٩١.

لكن هذه البواعث جميعا وأصحابها لم يتناولوا كيف أن الحرب جاءت فى وقت تبرز فيه الولايات المتحدة كقوة عظمى مسيطرة فى عالم لا تكاد تنازعها فيه كقوة مهيمنة — خاصة على الصعيد العسكرى - أى دولة أو مجموعة دول أخرى. وبالتالى يذهب بعض المعارضين للحرب إلى البحث عن تنظير أكثر عمقا يركز على البعد الاقتصادى، فيرى هؤلاء أن الهدف كان دائما - كما كان بعد الحربين العالميتين - أن تسعى الولايات المتحدة - القوة المسيطرة عالميا بعد نهاية الحرب الباردة - لإعادة رسم خريطة السيطرة على الموارد الغنية فى العالم: فالحرب فى أفغانستان مكنت واشنطن من السيطرة على غالبية آسيا الوسطى والجمهوريات السوفيتية السابقة هناك وفى القوقاز، وبدأت فى بناء قواعد عسكرية فى تلك المنطقة لبناء والسيطرة على شبكة خطوط أنابيب نفط وغاز تمر عبر أفغانستان وللسيطرة على مصدر كبير ومهم للنفط. وفى السياق نفسه، فإن الحرب ضد العراق وإن اعلن الأمريكيون أنها لتغيير النظام الحاكم هناك يجب النظر إليها - بحسب أصحاب هذا الرأى - فى إطار إعادة رسم خريطة منطقة الشرق الأوسط استراتيجيا واقتصاديا بما يخدم المصالح الأمريكية ويبقى الهدف الرئيسى هو النفط، حيث إن التحكم فى نفط العراق — الذى يمثل أول أو ثانى احتياطى نفطى فى العالم - سيمكن واشنطن من احتواء ما تبقى من تأثير لـ «الأوبك» (منظمة الدول المصدرة للنفط) بما يحقق الهيمنة الأمريكية فى الشرق الأوسط بشكل أقوى، ويضعف أوروبا والصين والهند التى تحتاج للتفاوض مع واشنطن للحصول على احتياجتها النفطية.

- ومن الناحية التاريخية، أعاد أصحاب هذا الرأى المعارض للحرب فى العراق تلك الحرب إلى أكثر من عشر سنوات من الزمن عندما كان «ديك تشينى» و «بول وولفوويتز» وغيرهما من قيادات الإدارة الجمهورية السابقة ورموزها يعملون فى البنتاجون فى عهد الرئيس بوش الأب حيث كانوا يخططون لعالم ما بعد الحرب الباردة، حيث تستطيع الولايات المتحدة فرض هيمنتها، ولو باستخدام القوة العسكرية. وقد تبنى الرئيس بوش الإبن هذا المذهب بعد انتخابه، ومن هنا جاء إعلانه فى يونيو ٢٠٠٢ عما أسماه دول «محور الشر» ثم تبنى منهج الحرب الوقائية ضد تلك الدول التى تساند الإرهاب وتسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل أو الأمرين معا. وبالتالى يرى أصحاب هذا الربط التاريخى أن الحرب فى العراق كان المقرر لها أن تكون مجرد سابقة ومقدمة سواء للشرق الأوسط أو حتى لمناطق أخرى

فى العالم، وأن هذا كان له نتائج عكسية تماما لما توقعه مخططو هذا السيناريو، أى أنه دفع مزيدا من الدول للسعى لامتلاك وتطوير أسلحة دمار شامل للدفاع عن نفسها، كما دفع بتنظيمات متطرفة للجوء إلى العنف والإرهاب للدفاع عن وجودها.

- ومن المهم ذكر ما طرحه المعارضون للحرب من بدائل للخيار العسكرى، لأن من شأن ذلك استكمال الصورة بالنسبة لما يمثله المناهضون للحرب من توجهات. والبديل الرئيسى لديهم كان هو دعم الولايات المتحدة الكامل والفعال لفرق التفتيش الدولية على أسلحة الدمار الشامل العراقية، وهو الأمر الذى كان قد أثبت فاعلية فى السابق أكثر كثيرا من القصف العسكرى فيما يتعلق باكتشاف وتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية، خاصة أن القرار ١٤٤١ منح حدودا واسعة للتفتيش كما أن القيادة السابقة فى العراق قبلت هذا القرار، إلا أن إدارة الرئيس بوش الابن كانت تتحين الفرصة لأول مخالفة عراقية لتبرير شن الحرب. وكان هذا الدعم الأمريكى سيحول - فى رأى أصحاب هذا التوجه - دون حرب أدت إلى خسائر بشرية على الجانبين ومعاقبة دولة وشعب بأكمله. وكان يمكن للولايات المتحدة إظهار حرصها على احترام القانون الدولى، كما سبق لها عندما لجأت إلى محاكمات نورمبرج ويوغسلافيا السابقة ورواندا ومحكمة التحكيم مع إيران فى لاهاى عقب ازمة الرهائن، من خلال اللجوء مثلا إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار دولى جديد، أو حتى اللجوء للمحاكم الأمريكية - بالرغم من الاعتراضات القانونية الدولية على مثل هذا الإجراء - أو اللجوء للمحكمة الجنائية الدولية بالرغم من مواقف إدارة الرئيس السابق بوش الابن المناهضة لها.
- كما طرح أصحاب هذا الطرح سيناريو آخر هو بدء الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة فى جهد دولى لنزع السلاح على الصعيد العالمى، ولكنهم ردوا على ذلك بأن الإدارات الأمريكية المتعاقبة أسهمت فيما أسموه «تخريب» اتفاقية منع الانتشار النووى NPT بدلا من العمل لنزع السلاح، وحتى بالنسبة للهدف الأكثر تواضعا وهو الخاص بتطبيق الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ بشأن إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط، خاصة فى ضوء مخاطر ما تمتلكه وتخزنه وتطوره إسرائيل من هذه الأسلحة وبما يهدد المنطقة بأسرها ويدفع الدول الأخرى فيها إلى السعى لامتلاك هذه الأسلحة، فإن الإدارات الأمريكية المتعاقبة تعاملت مع الأمر باستحياء شديد. أما آخر

البدائل المطروحة فكان الجلوس مع العراقيين – مباشرة أو عبر وسيط أو وسطاء - لبحث ما تعتبره الإدارة الأمريكية «التهديد العراقى» للولايات المتحدة، وهو الأمر الذى حدث مثلا مع كوريا الشمالية حيث تم اتباع الوسائل الدبلوماسية بالرغم من حجم الشكوك والخلافات بين الطرفين.

- ومن البدائل التى طرحها المعارضون للحرب أيضا نبذ خيار التدخل لتغيير نظم الحكم بالقوة وترك الأمر للتطورات المجتمعية والثقافية الطبيعية بعد إزالة الجوع والجهل والمرض، وعدم اللجوء إلى العقوبات الدولية، وفرض التزام الحكم بالتفتيش الدولى فى إطار الأمم المتحدة على منشآته العسكرية بلا شروط بغرض التحقق من عدم وجود أسلحة دمار شامل. وذلك كله يسمح بظهور طبقة وسطى تدفع نحو حدوث تحول نحو الديمقراطية الحقيقية، وهو تصور قد يتصف بالمثالية. وربما تراجعت فرص تحققه فى أرض الواقع فى ضوء المعطيات التى فرضتها الحرب فى العراق.
- وإذا كانت العقوبات ضد العراق قد أدت إلى خسائر للشعب العراقى بلغت وفاة ١,٢٧ مليون عراقى بسبب سوء التغذية ونقص الأدوية، فالحرب أدت إلى ضرب البنية الأساسية الكهربائية والصحية والتعليمية وإلى إصابة أهداف مدنية، كما أثرت سلبا على الشعب العراقى القابع تحت الاحتلال. كما أنها أنذرت بحروب أخرى فى المنطقة سواء بمبادرة من قوى داخل الإدارة الأمريكية السابقة أو من جانب أطراف إقليمية، وأيضا صعدت من تهديدات أسامة بن لادن وأنصاره للولايات المتحدة وحلفائها فى المنطقة وحلفائها فى الحرب ضد العراق. وقد أشار المعارضون للحرب إلى أن الحرب أدت إلى تراجع الدعم من أصدقاء الولايات المتحدة من الدول العربية والأوروبية مما حمل الاقتصاد الأمريكى عبئا كبيرا، علما بأن هؤلاء الأصدقاء تحملوا نحو ٨٠ ٪ من نفقات حرب الخليج عامى ١٩٩٠/١٩٩١. وأخيرا، أعطت حرب العراق نموذجا يحتذى به فى ضرب عرض الحائط بالمواثيق والأعراف الدولية ومنظمة الأمم المتحدة وميثاقها وبما يعطى الحق لدول فى توجيه ضربات وقائية لدول أخرى فى مرحلة أو أخرى من مراحل العداء لها أو التدخل لتغيير نظم حكم تكون غير راضية عنها.

- وأوضح المعارضون للحرب فى الولايات المتحدة الأمريكية أن تعقد الأزمة العراقية ناتج أساسا عن الدور الأمريكى فى الشرق الأوسط فى السابق، ودور شخصيات مثل شاه إيران السابق محمد رضا بهلوى وآية الله الخمينى والرئيس العراقى السابق صدام حسين، وهى شخصيات ارتبطت - بحسب أصحاب هذا الرأى - فى مرحلة أو أخرى بسياسات أمريكية، خاصة فى مرحلة الحرب الباردة، كما ارتبطت هذه الشخصيات بالنفط، المهم جدا بالنسبة للولايات المتحدة.
- وعاب بعض المعارضين على الإدارة الأمريكية السابقة إصرارها على المضى فى نهج الحرب من منطلق أنها مسألة «كرامة ومصداقية وثقة» لهذه الإدارة فى ضوء سابق إعلانها عن التزامها باسقاط نظام صدام حسين، وذلك دون النظر للعواقب الوخيمة للحرب على الجانبين وعلى العالم بأسره.
- واتهم المعارضون للحرب القيادة الأمريكية السابقة بخداع الشعب الأمريكى الذى كان مؤهلا نفسيا لسماع كلام الرئيس السابق بوش عقب ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بأن النظام العراقى السابق يقدم أسلحة دمار شامل لـ «أسامة بن لادن» وتنظيم القاعدة، ثم ثبت بعد ذلك أنه لا صلة بين صدام حسين وبن لادن وهو ما تجاهلته إدارة بوش الابن قبل ذلك وتجاهلت علمانية نظام صدام حسين وعداءه للإسلاميين وحربه ضدهم.
- وأبرز المعارضون للحرب أن التحالف الدولى الذى كان موجودا خلال الحرب الأولى ضد العراق لم يكن موجودا فى حرب ٢٠٠٣، كما أن معظم دول العالم عارضت الحرب ضد العراق، وأدى موقف الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقليص فرص التعاون الدولى ودور الأمم المتحدة وتماسك المجتمع الدولى من خلال تبنى عمل أحادى الجانب.
- وأشار بعض المعارضين للحرب إلى أنها دفعت إلى الواجهة بصراع حقيقى، عميق وحضارى، بين الغرب والإسلام، بل قد تدفع إلى مخاطر حرب عالمية لا يريدها الأمريكيون وغير مستعدين لها، وربما أيضا ليسوا قادرين عليها.
- وعلى صعيد التداعيات الداخلية فى العراق، فقد حذر المناهضون للحرب فى السابق من أن العراق ستعمه حالة من الفوضى لدى اندلاع الحرب وبعد انتهائها ، وهو تحذير أعاد المناهضون للحرب التذكير به الآن وبعد سنوات من انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية

طبقا لما أعلنه الرئيس بوش فى الأول من مايو ٢٠٠٣ ، وفى ضوء أعمال العنف التى عمت مناطق عراقية عديدة.

- ويجب ألا ننسى أن قطاعا من مناهضى الحرب شككوا فى جدوى إقامة نظام ديمقراطى فى العراق - حتى بفرض افتراض حسن النية فى سعى واشنطن لإقامة مثل هذا النظام - حيث حذروا من أن الديمقراطية فى العراق ستكون ضد مصالح الولايات المتحدة لأن الأغلبية شيعية وقد تنحاز لإيران علما بأن هؤلاء المعارضين لم ينكروا لا ديكتاتورية صدام حسين ولا كونه يمثل تهديدا لجيرانه. كذلك أعرب هؤلاء عن تخوفهم من أن تمتع الأكراد بأى شكل من أشكال الحكم الذاتى أو الفيدرالية قد يثير حفيظة تركيا حليفة واشنطن، كذلك فإنه لا ضمانة بأن أى حكم قادم للعراق سيكون أفضل من الرئيس صدام حسين.

الفصل الرابع

أمريكا و «أشرار بوش»

أولا: تعامل أمريكا
مع الدول التى تعتبر حماس معادية لها

شهدت فترة الولاية الأولى للرئيس الجمهورى السابق جورج بوش الابن ما يمكن اعتباره اختراقا حقق نجاحا نوعيا للإدارة الأمريكية فى مواجهة دولتين من الدول التى كانت مصنفة باعتبارها دولا معادية للسياسات والمصالح الأمريكية –وهو نجاح مرحلى ولكنه ليس نهائيا بعد – وهما حالتا أفغانستان والعراق، بالإضافة إلى نجاح جزئى فى حالتين أخريين هما ليبيا والسودان. والواقع ان تصنيف هذه الدول فى قائمة دول معادية للمصالح الأمريكية ليس وليد إدارة بوش الأولى، وإنما بدأ فى عهد الرئيس الديمقراطى الأسبق بيل كلينتون، ووضعت هذه الدول تحت مسمى الدول المارقة Rogue States. ثم تحولت التسمية فى الولاية الأولى لبوش الابن إلى مسمى محور الشر Axis Of Evil ، وهى تسمية أعادت إلى الأذهان التسمية التى أطلقها الرئيس الجمهورى الأسبق رونالد ريجان على الاتحاد السوفيتى السابق «إمبراطورية الشر Empire Of Evil» وما حملته من توصيف للعدو وتعريف هذا التوصيف فى أطر دينية وأخلاقية وأيديولوجية وفى ظل معايير تتصف بالتشدد وتلغى وجود لون آخر غير الأبيض والأسود. وقد أدرجت فى هذه المجموعة كل من كوبا وكوريا الشمالية ثم دول عربية وإسلامية هى إيران وليبيا وسوريا وعراق صدام وأفغانستان طالبان والسودان فى بعض الأحيان.

ومن الواضح ان إدارة الرئيس السابق جورج بوش الابن روجت لما تعتبره نجاحا فى فترة ولايتها الأولى، أولا فى مواجهة العراق وأفغانستان عبر القوة المسلحة المباشرة ومع ليبيا عبر ضرب المثل Demonstration Effect أى تخوف ليبيا من أن تلقى مصير العراق وذلك من وجهة النظر الأمريكية، وربما الأمر نفسه مع السودان.

ولكن المهم هو محاولة التعرف على نهج نفس الإدارة فى ولايتها الثانية فى التعامل مع بقية هذه الدول. وتأتى الأهمية من هذه المحاولة من عدة اعتبارات فى مقدمتها أن هذه القائمة لهذه الدول المصنفة كدول معادية للولايات المتحدة ومصالحها كانت مرشحة لأن تشهد اتساعا بدأ من الترويج من قبل بعض الدوائر المقربة من الإدارة الجمهورية السابقة أو المؤثرة فيها فكريا وسياسيا بمد هذه القائمة لدول مثل السعودية وباكستان ومصر سواء من منطلق ما

تعتبره هذه الدوائر غيابا للديمقراطية فى هذه الدول، أو وجود تربة خصبة للتطرف بها من خلال تربة إعلامية وتعليمية تحض على الكراهية للغرب وإسرائيل، أو الإدعاء بأن هذه الدول صارت عبئا على الولايات المتحدة التى لم تعد بحاجة إلى خدماتها. وبالتالى حاولت هذه الدوائر الدفع لوضع هذه الدول فى قائمة ملحقة بالقائمة الأصلية للدول التى تصنف كمعادية للمصالح والسياسات الأمريكية.

ونجد بداية أن إدارة بوش الابن واصلت نهجها فى فترة الولاية الأولى بتعمد تجاهل مواجهة كوبا وكوريا الشمالية، بالرغم من تعهدات الرئيس السابق بوش فى حملته الانتخابية للولاية الثانية للمهاجرين من أصل كوبى فى ولاية فلوريدا باتخاذ إجراءات مواجهة مع حكومة الرئيس كاسترو لإضعافها أو إجبارها على تغيير مسارها. وربما يأتى تجاهل كوبا من منطلق الرهان على الزمن، كما قد يأتى تجاهل كوريا الشمالية من منطلق التخوف غير المعلن من التصعيد معها فى وقت يعتقد فيه بأن لديها قوة ردع غير تقليدية قادرة على إلحاق أضرار حقيقية بالقوات والمصالح الأمريكية فى شبه الجزيرة الكورية وشرق آسيا ككل.

وبالتالى بقيت دول عربية وإسلامية هى محل صياغة إستراتيجية تعامل من قبل الإدارة الأمريكية الجمهورية السابقة فى فترة ولايتها الثانية. ومن الواضح ان إستراتيجية التعامل مع كل من ليبيا والسودان قامت على استثمار ما حققته الإدارة فى ولايتها الأولى معهما من جهة، وممارسة المزيد من الضغوط والتلويح «بالجزرة» فى نهاية المطاف لتحفيزهما على تقديم تنازلات للمطالب الأمريكية والتعاون مع الإدارة الأمريكية حينذاك سواء فيما يخص الحرب ضد الإرهاب والتطرف الإسلامى أو نزع أسلحة الدمار الشامل أو تحقيق انفتاح سياسى واقتصادى داخلى وخارجى على النسق المطلوب أمريكيا.

ومن جهة أخرى، هناك تذبذب واضح فى التعامل مع كل من سوريا وإيران من جانب إدارة الرئيس بوش الابن. وعكس هذا التذبذب من وجهة نظرنا غياب –على الأقل حتى الآن– إجماع داخل الدوائر المؤثرة فى صنع القرار بالإدارة القائمة حينذاك على اختيار النهج المتبع. ففى حالة إيران، كان هناك من يرفض استبعاد الحل العسكرى سواء مباشرة أو بالوكالة Proxy من خلال إسرائيل، وسواء كان فى شكل ضربة عسكرية أو بدء إعداد سيناريوهات جادة لتنفيذه. وينطبق الأمر نفسه على الحالة السورية كما رأينا فى ضوء الغارة الجوية الإسرائيلية على منشآت ادعى الاسرائيليون والأمريكيون أنها لتطوير قدرات نووية بدعم كورى شمالى.

وأكدت التجربة العراقية أنه يجب عدم التقليل من شأن ما يرد فى الخطاب السياسى لرموز الإدارة الأمريكية السابقة من تهديدات أو تلويحات باستخدام القوة المسلحة، حيث إنه ثبت أن لذلك دلالاته التخطيطية والعملياتية وأنه ينعكس فى شكل إعداد استراتيجى وعملياتى داخل وزارة الدفاع وما يتصل بها من أجهزة ومؤسسات. ولكن على أرض الواقع لم يتم أى عدوان أمريكى مباشر أو غير مباشر على أى طرف آخر مصنف ضمن أعداء الولايات المتحدة فى زمن الإدارة الجمهورية السابقة.

كما أن هناك من كان يرى داخل الإدارة الأمريكية السابقة أن ترك المجال للعمل الدبلوماسى —أى للمفاوضات الأوروبية مع إيران، والتى انضم لها فى آخر جولاتها فى يوليو ٢٠٠٨ مساعد وزير الخارجية الأمريكى حينذاك «بيل بيرنز» - لا يعنى استبعاد الخيار العسكرى لأن الهدف كان هو إثبات فشل المسعى الدبلوماسى - وهو أمر كان هؤلاء يرون أنه قد يتحقق لغياب الضمانات أو الحوافز الكافية لإيران أو لخلافات داخلية فى إيران حول الرد على الحزمة المقدمة من الأطراف الدولية (٥ + ١) — ومن ثم تزداد العقوبات المفروضة من قبل مجلس الأمن وهو ما يمثل تكرارا لحالة التعامل مع النموذج العراقى تمهيدا أما لتوافق دولى على تصعيد العقوبات— ثم فى مرحلة لاحقة ربما السماح أو التخويل باستخدام القوة —أو لتبرير تصعيد أمريكى باتجاه تشكيل تحالف محدود للقيام بعمل عسكرى ضد إيران، وذلك إذا ما كان الوقت المتبقى للإدارة السابقة قد سمح بذلك أو تبنت نفس النهج إدارة قادمة. إلا أن إدارة الرئيس الديمقراطى باراك أوباما أعلنت على لسان الرئيس نفسه منذ فبراير ٢٠٠٩ تبنى خيار الحوار مع إيران وما بدا من نبذ الخيار العسكرى، وإن كان عدم ورود رد إيجابى من إيران أو ما وصفه الجانب الأمريكى بالمماطلة والمراوغة الإيرانية قد يدفع الجانب الأمريكى من جديد كما يبدو إلى الاعتماد على اللجوء لمجلس الأمن لتغليظ العقوبات المفروضة على إيران.

إلا أن العامل الذى يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند الحديث عن عمل عسكرى إزاء إيران هو تخوف بعض الدوائر فى الإدارة أو القريبة منها فى مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام والجامعات من عاملين: الأول هو مخاطر استخدام إيران لأسلحة دمار شامل أو صواريخ شهاب ضد قوات أو مصالح أمريكية فى الخليج أو أفغانستان أو آسيا الوسطى أو ضرب إسرائيل فى حالة تعرض

إيران لضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية والأثر المادى والمعنوى لمثل هذا الرد الإيرانى فى وقت مازالت تتعرض فيه القوات الأمريكية فى العراق وأفغانستان لخسائر شبه يومية. أما العامل الثانى فهو الشعبية والشرعية التى مازال يتمتع بهما نظام الحكم الإيرانى بالرغم من وجود معارضة داخلية وخارجية. وحجم الصمود المتوقع لهذا النظام وقاعدته الجماهيرية والعسكرية والميليشياوية ممثلة فى الجيش والحرس الثورى ومتطوعى الباسيج وغيرهم من التشكيلات شبه العسكرية، خاصة فى ضوء الحساسية العامة داخل إيران من التدخلات الأمريكية بشكل خاص، والخارجية بشكل عام.

أما فى الحالة السورية، فإن الوضع كان يبدو أكثر إغراء أمام المنحازين للتعامل عبر الخيار العسكرى لعدة أسباب، أولها التشكك لدى هذه الدوائر فى وجود دعم شعبى داخلى واسع للنظام الحاكم فى سوريا وعقد المقارنات بين الحكم السورى والحكم العراقى فى عهد صدام فى ضوء نظام سياسى يهيمن عليه حزب واحد هو حزب البعث – مع وجود أحزاب أخرى ثانوية وتحت سيطرة حزب البعث. وثانيها وجود عدة مداخل لإضعاف الموقف السورى سواء من جهة الوضع فى لبنان وتعقيداته –خاصة منذ اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريرى- والدفع لخروج سورى من لبنان فى اتجاه محاصرة الحكم السورى داخل حدوده، أو من جهة الوضع الفلسطينى وتهميش الدور السورى تجاهه. وهى كلها عناصر لإحكام الضغط والحصار على سوريا وإضعاف الحكم فى دمشق ليكون أكثر عرضة وضعفا تجاه هجوم أو ضربة عسكرية خارجية. وبدت الحالة السورية أحيانا أكثر إغراء بعمل عسكرى لوجود قناعة – بالرغم من ادعاءات بعكس ذلك- لدى الجانب الأمريكى بعدم امتلاك سوريا لقوة ردع غير تقليدية، وذلك بخلاف الحالة الإيرانية. إلا أن انطلاق وتقدم مفاوضات سورية/ إسرائيلية بوساطة تركية أجلت ولا شك أى تفكير فى عمل ما ضد سوريا، وترك الأمر للإدارة الأمريكية الجديدة. وما زال الرئيس أوباما يتحسس استراتيجية التعامل مع الحكم السورى بدون الحديث عن عمل عسكرى ضد سوريا وبدون الحديث عن عقوبات إضافية ضدها ثنائيا أو عقوبات دولية. ولكن فى الحالة السورية –كما فى الحالة الإيرانية- تبرز اتهامات مثل دعم المنظمات الإرهابية (سواء كان المقصود المنظمات الفلسطينية المناوئة لاتفاق أوسلو، أو حزب الله) ومحاولة تطوير أسلحة دمار شامل، بالإضافة إلى الاتهام بغياب الديمقراطية وعدم

احترام حقوق الإنسان. ويسرى فى الحالتين أيضا الاتهام بدعم المتمردين فى العراق الذين يقومون بأعمال عسكرية ضد الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق.

إلا انه فى الحالتين، كان وما زال لدى دول المنطقة مصلحة أكيدة فى تفويت الفرصة على المروجين لسيناريوهات الضربة العسكرية أو الحرب الشاملة أمريكيا أو إسرائيليا بدعم وتشجيع أمريكى أو تحالف محدود بزعامة أمريكية. حيث من شأن هذا التصعيد غير المحكوم للوضع المأزوم بالفعل أن يؤدى إلى مزيد من توتير الأجواء فى المنطقة وإعطاء شرعية ومشروعية لتيارات التطرف السلفى الدينى التى تتبنى خيارات العنف المسلح. ويمهد لسيناريوهات تجزئة فسيفسائية فى المنطقة فى وقت لم تتأكد فيه بعد استمرار وحدة الأراضى العراقية. ويوجد فراغ قوة يفيد الأطراف الدخيلة. وحالة فوضى تعيق أى جهد جدى لتحقيق تنمية أو زيادة جذب السياحة أو الاستثمارات أو التكنولوجيا الخارجية وتضر بجهود تسوية الصراع العربي/ الإسرائيلى باعتباره جوهر التوتر بالمنطقة، وأخيرا لا تؤدى إلى أى تحديث سياسى أو ثقافى أو اجتماعى بل تمنح المبررات والدعم لدعاة التسلط السياسى والانفلات الاقتصادى والانغلاق الثقافى والاجتماعى، تحت مسمى توحيد الصف لمواجهة المخاطر المحدقة.

فى ضوء ذلك، يبرز أى دور تستطيع الأطراف الإقليمية القيام به للوساطة. ليس فقط فى الحالة السورية، بل ربما أيضا فى الحالة الإيرانية، وعلى أن يكون هذا التحرك فى اتجاهين اتجاه الإدارة الأمريكية الديمقراطية الراهنة لإقناعها بالتمسك بخيار الحوار وأن التصعيد يضر فى نهاية المطاف بالمصالح الأمريكية فى المنطقة وبالاستقرار والاعتدال وبالتعاون الإقليمى. بالإضافة إلى اتجاه دمشق وطهران لإقناعهما بالتجاوب والتعاون مع الاستحقاقات والمطالب الإقليمية والدولية.

ثانيا: مستقبل العراق من منظور مفكرين وباحثين أمريكيين

يمكن القول إنه من المفيد، وربما أحيانا من الممتع، التعرف على النشاط المحموم الذى قامت به مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية بدءا مما بعد اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بشأن تناول مستقبل الأوضاع فى العراق والسيناريوهات المختلفة للسياسة الأمريكية تجاهه.

ولم يقتصر هذا النشاط على دراسة وتبنى توصيات بشأن المنهج المقترح للتعامل مع الحالة العراقية ليس فقط من جهة تصور العمليات العسكرية، بل أيضا من جهة مدى اعتبار التعامل العسكرى هو الأسلوب الأمثل. بل امتد هذا النشاط ليشمل سيناريوهات التعامل مع العراق عقب عمليات عسكرية أمريكية أو دولية مفترضة ضد العراق، خاصة فى حالة افتراض تغيير نظام الحكم فى العراق.

فكدنا نرى ندوة أو محاضرة أو ملتقى فى كل مراكز الأبحاث والدراسات بشكل شبه أسبوعى ثم شبه يومى، سواء من المراكز المعنية بالذات بالشرق الأوسط وقضاياه، أو تلك ذات الاهتمامات العامة فى المجالات السياسية والاستراتيجية.

ونتيجة للدور المؤثر الذى تلعبه مراكز الأبحاث فى التأثير على دوائر صنع القرار الأمريكى، أو لتأثيرها الأكثر اتساعا على النخبة السياسية والثقافية والإعلامية فى الولايات المتحدة، فإننا نحاول هنا رصد بعض الاتجاهات والتوجهات التى برزت خلال ما نظمته هذه المراكز من ندوات وورش عمل خلال تلك الفترة دون الجزم بالضرورة بأن هذه التوجهات انعكست على خيارات دوائر صنع السياسة الخارجية فى الولايات المتحدة.

وضمن هذه التوجهات برز حوار دار داخل مراكز الأبحاث الأمريكية حول دور العسكريين العراقيين، سواء فى مرحلة المواجهة مع حكومة بغداد، أو فى حالة تغيير نظام الحكم فى العراق نتيجة عمليات عسكرية تقوم بها الولايات المتحدة منفردة أو بالاشتراك مع حلفائها أو فى إطار دولى أكثر اتساعا. فكان هناك حالة إجماع داخل مراكز الأبحاث المقربة من دوائر صنع القرار الأمريكى على ضرورة وجود دور مهم للعسكريين العراقيين، وتراوح هذا الإجماع بين الإشارة إلى حيوية هذا الدور خلال مدى متزامن مع العمليات العسكرية من الخارج ضد حكومة العراق بحيث يتوازى دور العسكريين فى الداخل مع دور القوات الأمريكية وحلفائها

من الخارج وبما يسهم فى زعزعة الاستقرار السياسى وتغيير نظام الحكم، وبين الإشارة إلى محورية دور العسكريين فى مرحلة ما بعد تغيير الحكم. وفى الحالة الأخيرة برزت عدة اعتبارات منها أهمية الحفاظ على تماسك الجيش العراقى باعتباره مؤسسة وطنية تمثل كل العراق وتجسد بالتالى الوحدة الوطنية والإقليمية للعراق. وتحول دون تفتت وانقسام الوطن العراقى عقب افتراض سقوط حكم الرئيس صدام حسين فى العراق (وهو أمر لم تلتزم به الإدارة الأمريكية السابقة بعد السيطرة على العراق حيث قامت بتسريح الجيش العراقى فى إجراء أبدت ندمها عليه فيما بعد). أما الاعتبار الثانى لإيلاء أهمية لدور العسكريين العراقيين فى مرحلة ما بعد الحكم السابق فهو رؤية بعض الباحثين بأن هناك حاجة للعسكريين لحكم العراق مباشرة فى مرحلة انتقالية تالية لنجاح الأمريكيين فى التخلص من حكم صدام حسين وحتى يتسنى إرساء أسس وقواعد نظام سياسى ديمقراطى تعددى. على افتراض أن هذا فعلا هو ما كانت ترمى إليه الإدارة الأمريكية السابقة كما أعلنت رسميا وهى مهمة قد تستغرق سنوات.

واستند أصحاب ذلك الرأى إلى أن العسكريين وحدهم هم القادرون على السيطرة على الأمور وضمان عدم انفراط عقد النظام وسيادة الفوضى فى تلك الفترة وحدوث فراغ قوة أو سلطة قد تستغله أطراف إقليمية لمصلحتها. أما الرد على هذا الطرح فأتى من أولئك المنتمين للدوائر البحثية الأمريكية الذين حذروا من أن المجىء بعسكريين جدد لتولى الحكم بعد نجاح الأمريكيين فى التخلص من الحكم البعثى يعنى أن الأمريكيين سيواجهون «صدام حسين» آخر فى ظروف سنوات قليلة. كما يعنى من وجهة نظرهم أن الولايات المتحدة ستكون بذلك تكرر نفس الخطأ الذى ارتكبته فى السابق فى الشرق الأوسط وغيره من مناطق العالم وهو الإتيان بالعسكريين إلى الحكم ثم الشكوى لاحقا من ممارساتهم الشوفينية القومية أو تلك الديماجوجية الشعبوية أو أخيرا تلك المناهضة للديمقراطية الليبرالية.

وفى إطار الحديث عن العسكريين ودورهم، أشار عدد من المشاركين فى ندوات مراكز الأبحاث تلك إلى الكيفية التى عكس بها كل من الحرس الجمهورى وبقية فصائل القوات المسلحة العراقية فى عهد صدام حسين توازنات قبائلية وعشائرية كانت أحيانا متنافرة أو حتى ترجمت حالات ثأر متبادل بين قبائل مختلفة، وصدق هذا بالطبع فى المقدمة على

العراقيين السنة العرب. واتهم المشاركون الحكم العراقى السابق فى حينه بتغذية هذا الشك المتبادل فيما بين الفصائل المختلفة المكونة للحرس والجيش لتوتير العلاقات بين القبائل، وتم ارجاع ذلك إلى حقيقة أنه فى نهاية المطاف لم توجد قبيله أسمى من أخرى، باستثناء بالطبع الوضع المتميز لأهل تكريت - وإن كان هذا بدوره ليس قاعدة مطلقة - وأن الحكم العراقى نجح عبر السنين فى عدم السماح لقبيلة دون أخرى بالشعور بالتفوق على القبائل الأخرى.

أما النقطة الثانية التى تناولتها النقاشات الدائرة فى مراكز الأبحاث الأمريكية المؤثرة حول مستقبل العراق خلال تلك الفترة فهى تلك المتعلقة بفرض الديمقراطية فى العراق فى حالة نجاح القوات الأمريكية فى إسقاط حكم صدام فى بغداد، وكان أول التساؤلات هو عن مدى وجود مقومات للديمقراطية فى العراق، فالبعض يقول أن العراق لم يشهد أبدا تجربة ديمقراطية حقيقية، والبعض الآخر يتحدث عن تجربة ما قبل ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ باعتبارها تجربة ديمقراطية، إلا أنه حتى فى هذه الحالة الأخيرة فإن ما كان موجودا من مؤسسات ومقومات قبل يوليو ١٩٥٨ لم يعد موجودا فى ٢٠٠٣ ويصدق ذلك على التركيبة الطبقية للمجتمع العراقى حينذاك ووجود طبقة أرستقراطية وكذلك برجوازية ذات امتدادات ريفية، وأخيرا وجود مؤسسة الملكية. ولم يقل لنا أصحاب هذا الرأى كيف أن مثل تلك المؤسسات أسهمت فى بناء ديمقراطية فى العراق، رغم أن أيا منها ليس من صفاتها فى حد ذاتها بالضرورة، السماح بقيام نظام ديمقراطى تعددى.

كما كان من شأن هذا الموقف استعداء قوى ناهضت نظام صدام فى العراق ولكنها بالتأكيد لا تقبل العودة إلى حالة ما قبل يوليو ١٩٥٨، وإن كان هذا الطرح جاء على هوى دعاة الملكية فى العراق أو المبشرين بوحدة أردنية عراقية تحت الحكم الهاشمى. وتحدث آخرون عما أسموه بالشعور المشترك بالهوية الواحدة لدى القوى السياسية والاجتماعية العراقية مما يصلح أساسا لبناء نظام ديمقراطى، وبالرغم من كل التباينات العرقية والطائفية والمذهبية والقومية والقبائلية فى العراق، فرأى هؤلاء أن ما يجمع كافة تلك القوى هو ذاكرة النضال المشترك ضد الحكم السابق فى العراق. واتصل موضوع الديمقراطية بما يسمى أحيانا إشكالية الهوية لدى الشعب العراقى ومدى وحدانية هذه الهوية أو تعدديتها، كما اتصل بضمانات الديمقراطية واستمراريتها وضرورة التأكد من أن الحياة السياسية لن تتحول إلى ساحة عنف، خاصة فى

ضوء التجربة السلبية لما حدث فى شمال العراق منذ ما بعد حرب الخليج الثانية فى عام ١٩٩١ وتحول تجربة الديمقراطية الكردية إلى حرب بين الحزبين الكرديين الرئيسيين الحزب الديمقراطى الكردستانى والاتحاد الوطنى الكردستانى استمرت منذ عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٢.

أما المسألة الثالثة التى طرحت تساؤلات بشأنها فتعلقت بمرحلة ما بعد الحكم البعثى فى العراق، وهى تلك الخاصة بشكل الترتيبات الانتقالية التالية على تغيير الحكم والى أى مدى تؤدى هذه الترتيبات إلى الاستقرار والديمقراطية، والى أى مدى أيضا تعنى نهاية حكم صدام نهاية لسياساته أو ممارساته. وفى هذا السياق، شكك الكثيرون ممن أدلوا بدلوهم فى الشأن العراقى داخل المؤسسات البحثية الأمريكية ذات الأهمية فى قيمة وجدوى ومصداقية المعارضة العراقية الموجودة خارج العراق فى عهد صدام، سواء لدى الشعب العراقى أو من جهة الدعم الذى كانوا يحظون به فى صفوف من يدعون تمثيلهم.

وبالمقابل ظهر- خاصة من ذوى الجذور العراقية أو المرتبطين بشكل أو بآخر بالمعارضة العراقية بالخارج - من أشار إلى أهمية تلك المعارضة سواء الموجودة بالخارج أو فى شمال العراق، خاصة فى المرحلة الانتقالية، أى المرحلة التالية مباشرة لما يفترض أنه سقوط أو انهيار الحكم السابق فى العراق، وذلك لملء فراغ السلطة والإدارة وتأكيد وجود النظام والقانون ورموزه. ورأى هؤلاء أن المعارضة العراقية أكثر شرعية من الحكم البعثى، كما أنها بالتأكيد أكثر قوة ومصداقية ومشروعية من المعارضة الأفغانية فى الخارج التى جاء بها الأمريكيون إلى الحكم فى أفغانستان عقب نجاحهم فى إخراج طالبان وحلفائهم من تنظيم القاعدة من العاصمة كابول فى أكتوبر ٢٠٠١.

وبالتالى فإن كانت المقارنة بين الحالتين العراقية والأفغانية حاضرة فى ذهن الإدارة الأمريكية فمن باب أولى إتاحة الفرصة للمعارضة العراقية ومنحها الثقة والدعم فى فترة ما بعد سقوط حكم صدام أسوة بالدعم اللامحدود للرئيس لكرزاى وحكومته فى كابول، وهو مطلب لبته الإدارة الجمهورية السابقة فى الحالة العراقية. إلا أن المفارقة الأخرى بين العراق وأفغانستان والتى استخدمها دعاة التدخل العسكرى الأمريكى المتواصل لتغيير نظام الحكم فى بغداد هى تراث الدولة المركزية القوية فى العراق مقارنة بغياب السلطة المركزية لفترات

طويلة فى أفغانستان، مما يزيل مخاوف أمريكية رسمية وغير رسمية من أن يؤدى التدخل الأمريكى لإسقاط الحكم فى بغداد إلى المساس بالوحدة الإقليمية فى العراق. وطمأن هذا الرأى البعض من أنه مجرد تغيير من هم على سدة الحكم دون الغوص فى الأعماق للاكتفاء بتحقيق الاستقرار وإعادة بناء العراق على أسس جديدة.

ومنذ حديث الرئيس السابق بوش بالجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١٢ سبتمبر ٢٠٠٢، حدثت تطورات عديدة على الصعيد الدولى كان أهمها صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ بشأن العراق والتفسيرات المتعددة له واستئناف مهام المفتشين الدوليين بالعراق. وعلى الصعيد الأمريكى، بدأت تسريبات عديدة ومتنوعة فى وسائل الإعلام والصحافة الأمريكية والعالمية بشأن خطط للإدارة الأمريكية السابقة بخصوص مستقبل العراق. وقد رأى البعض أن الحديث عن هذه الخطط للإدارة الأمريكية السابقة عنى تهميش أى حديث عن تناول مراكز الأبحاث الأمريكية للمسألة العراقية باعتبار أن تناول الإدارة لها همش عمل تلك المراكز فى هذا الشأن نظرا لأن الأول ينم عن الإرادة السياسية للدولة فى مواجهة الثانى الذى يعتبر مجرد تقديرات أو توقعات على أفضل تقدير تؤثر فى عملية صنع القرار ولكنها لا تحدده.

ولكن الواقع غير ذلك، فقد علمتنا تجارب الماضى أن تسريب معلومات عن خطط حكومية أو رسمية معينة بشأن مسألة دولية أو إقليمية أو حتى محلية مهمة، قد لا يكون دقيقا أو كاملا أو حتى فى بعض الأحيان حقيقيا، وأن مثل هذا التسريب يهدف أساسا إلى أداء أكثر من وظيفة أو مهمة. فأحيانا يستهدف هذا التسريب جس نبض أطراف داخلية أو خارجية مهمة أو ذات صلة بالموضوع محل البحث للتعرف على ردود الفعل المحتملة لتلك الأطراف فى حال تنفيذ السياسات والإجراءات المذكورة فى التقارير والخطط التى يتم تسريبها. وفى أحيان أخرى، يكون الهدف من التسريب هو نوعا من أنواع الردع النفسى والمعنوى لأعداء فعليين أو محتملين، ومن هنا يكون التسريب متعمدا وأحيانا مبالغا فيه. وبناء على ما تقدم، نعود إلى عرض وتحليل ما تناولته ندوات ومؤتمرات وحلقات نقاشية أقامتها مراكز الأبحاث الأمريكية حول مستقبل العراق والسياسة الأمريكية التى يجب أن تتبع إزاءه. ونود أن نسرد هنا بعض الملاحظات فى هذا الشأن:

أولى هذه الملاحظات هى جدال دار فى مراكز الأبحاث الأمريكية حول المعارضة العراقية

وطبيعتها ومدى قوتها ودورها فى حقبة ما بعد صدام. وأول هذه الآراء راهن على ضعف المعارضة العراقية وعدم قدرتها على تحمل مسئوليات أو لعب أى دور سواء فى إسقاط الحكم الذى كان قائما فى العراق أو بعد ذلك. وبالمقابل، هناك من عبر عن وجهة نظر مختلفة تعتبر هذه المعارضة حقيقية ولها جذورها ومرجعيتها وليست صناعة أمريكية كما كان يقول البعض، ودلل هؤلاء على صحة رأيهم بأن هذه المعارضة موجودة منذ زمن بعيد ولكن لم يستمع لها أحد - خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية- سوى منذ حرب الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١. وهناك رأى ثالث اعتبر أن الاختبار الحقيقى لمصداقية وقدرات المعارضة العراقية سيكون مدى قدرتها على تسيير الحياة اليومية وإدارة الدولة والاقتصاد والمجتمع سواء فى حالة نجاحها فى القيام بانتفاضة عسكرية أو شعبية ضد الحكم السابق، أو عقب عمليات عسكرية أمريكية ناجحة تطيح بهذا الحكم. ويدخل ضمن هذه المسئوليات توفير الأمن ومتطلبات العدالة من نظام قضائى فعال وضمان الاحتياجات الحياتية من مياه وغذاء وكهرباء وبريد واتصالات وانتظام الإدارة والتعليم وغير ذلك من ضروريات تتصل بإعادة بناء الدولة والاقتصاد، وربما أيضا المجتمع، بل والثقافة.

أما ثانى الملاحظات بشأن تناول مراكز الأبحاث الأمريكية للمسألة العراقية، فهى الخاصة بموضوع الديمقراطية، أى فرص إقامة نظام ديمقراطى تعددى عقب سقوط حكم صدام فى العراق. والرأى الأول فى هذا السياق تمثل فى أن الخيار الديمقراطى فى العراق يجب ألا يؤخذ كأمر حتمى ومسلم به، بل وذهب أصحاب هذا الرأى إلى القول بأن الشرق الأوسط العربى - أى بعد استبعاد إسرائيل وتركيا، بل وأحيانا حتى إيران التى يشار إلى أن لها تاريخا عريقا فى الحركة السياسية المنظمة للجماهير GRASS ROOTS POLITICS - غير مؤهل للديمقراطية لاعتبارات تتصل بمرحلة التطور الاقتصادى/ الاجتماعى ونمط الحركة التاريخية والخصوصية الثقافية والحضارية التى يراها هؤلاء جميعا معوقات أمام فرص أى تحول ديمقراطى وضربوا أمثلة عديدة فى هذا السياق. أما الرأى الثانى بشأن المسألة الديمقراطية فى العراق فنفى أن العراق يحتاج بالضرورة إلى حكم سلطوى - عسكرى أو مدنى - أو قبضة حديدية من أى نوع كشرط لإبقاء العراق موحدا أو حتى متماسكا تحت أى صيغة كما يرى أصحاب الرأى الأول. وانقسم هؤلاء بدورهم إلى قسمين: من ينفون التناقض

بين الديمقراطية وإبقاء العراق موحدا بشكل حاسم وقاطع ونهائى. ومن يرون فى الديمقراطية سبيلا لجعل هذه الوحدة حقيقية، حتى لو اتخذ الأمر شكلا فيدراليا أو كونفدراليا فى ظل الخيار الطوعى الديمقراطى وتعزيز مفهوم الحكم المحلى واللامركزية، ورأى البعض الثالث أن مستقبل العراق كبلد ديمقراطى مرتهن بمدى القدرة على نشر ثقافة سياسية للتعددية ونشر فكرة المشاركة فى صنع القرار على كافة المستويات والأصعدة سواء كانت سياسية أو غير ذلك. وأخيرا فى هذا الإطار ذهب أصحاب رأى رابع إلى القول بأن الأمر يرتبط بما سيتحقق على أرض الواقع بعد تغيير الحكم السابق فى العراق- بشكل أو بآخر - من توزيع عريض وواسع للسلطة التنفيذية والتشريعية والإدارية وغير ذلك بما يعزز فرص وآفاق التحول الديمقراطى فى العراق.

أما ثالث وآخر الملاحظات التى نتناولها فى هذا العرض التحليلى فهى ما يخص المدى الزمنى لبحث الولايات المتحدة عن الخيار الأفضل الواجب اتباعه بشأن العراق. فالبعض اعتبر أنه من الحتمى على الإدارة الأمريكية السابقة أن تكون الصورة واضحة لديها منذ ما قبل اندلاع العمليات العسكرية، ليس فقط عن النهج الواجب السير فيه بشأن التعامل مع الحالة العراقية، وإنما عن نتائج هذا النهج، وعن مسئوليات ودور الولايات المتحدة عقب ذلك وعن أشكال ومضامين التحولات المأمول تحقيقها داخل العراق وعلى الصعيد الإقليمى من ترتيبات وتحالفات وتداعيات، بكل ما يحمله ذلك من تفاصيل وبدائل. أما البعض الآخر فعبر عن قناعة بأن عملية التغيير فى العراق - سواء تغيير الحكم أو تغيير السياسات - ستكون عملية طويلة المدى ومتواصلة وغير ممكن التوقع أو حتى التنبؤ بنتائج كل مرحلة من مراحلها أو تداعيات أو انعكاسات تلك المرحلة أو ردود أفعال الأطراف المحلية الإقليمية والدولية المعنية أو المؤثرة عليها. وبالتالى، رأى أصحاب هذا الرأى أنه يجب تبنى منهج التجربة والخطأ TRIAL AND ERROR بدلا من الالتزام بنهج صارم ومحدد للتعامل مع الحالة العراقية قد لا يكون هو الأصوب بالضرورة، وقد تكون فرص مراجعته وتغييره لاحقا أكثر كلفة وأصعب تحقيقا على أرض الواقع.

ولاشك أن الملاحظة السابقة اكتسبت أهمية خاصة بعد انتهاء الحرب وحتى الآن نظرا لأنه حتى بالنسبة للمؤيدين للحرب على العراق داخل الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أدركوا أن

الإدارة الأمريكية السابقة لم تكن لديها خطط واضحة لكيفية تسيير عراق ما بعد الحرب بشكل مفصل، خاصة فيما يتصل بالإدارة اليومية للأمور الحياتية أو إعادة البناء. وقد ظهر ما سبق جليا تصريحا أو تلميحا فى كلمات صدرت على لسان مسئولين أمريكيين مدنيين وعسكريين رفيعى المستوى فى أكثر من مناسبة بعد الحرب. كما كان الأمر نفسه مثار انتقادات وتعليقات فى أوساط الصحافة والإعلام ومراكز الأبحاث الأمريكية عقب انتهاء الحرب وحتى الآن. بل إن الرئيس أوباما، سواء خلال حملته الانتخابية لانتخابات الرئاسة أو عقب توليه الرئاسة بالفعل، قد انتقد بحدة قرار غزو العراق وغياب أى تصور لدى الإدارة الجمهورية لبوش الابن حول كيفية التعامل مع الوضع فى العراق عقب إسقاط نظام الرئيس الراحل صدام حسين. وقد وجدنا كاتبا بحجم وثقل وتأثير «توماس فريدمان» يتحدث فى ندوة عامة ومفتوحة بمؤسسة «كارنيجى» الأمريكية للسلام (أحد أهم مراكز الأبحاث بالعاصمة الأمريكية واشنطن) فى أكتوبر ٢٠٠٤ عن أنه كان مشتتا داخل نفسه بشأن الحرب على العراق قبل اندلاعها بين مؤيد لها بنسبة ٥٢٪ ومعارض لها بنسبة ٤٩٪ (أى بمجموع ١٠١٪) ولكنه نظرا لما اتضح بعد الحرب من عدم وجود خطط لدى الإدارة الأمريكية لعراق ما بعد الحرب، فإنه يرى أن المسئولين عن غياب الخطط المشار إليها يجب الاستغناء عن خدماتهم، بل والتحقيق معهم، وهو أمر كان سيلحق بهم لو كانوا يعملون لدى مؤسسة قطاع خاص أمريكية. ويوضح ما تقدم مدى الجدية التى مثلها الاتهام للإدارة السابقة بعدم بلورة خطط مفصلة لعراق ما بعد صدام.

كان ما تقدم هو مجرد ثلاث ملاحظات على هامش تناول مراكز الأبحاث الأمريكية للمسألة العراقية والتعامل الأمريكى معها قبل نشوب الحرب، تضاف إلى ما سبق العرض له فى هذا الشأن.

ثالثا: العلاقات الأمريكية الإيرانية فى ظل رئاسة نجاد

مثل انتخاب ثم تولى الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد السلطة أحد المعالم المهمة فى مسيرة العلاقات الأمريكية الإيرانية والتى تركت بلا شك آثارها على مجمل التوجهات الأمريكية تجاه إيران وأيضا فى الاتجاه المعاكس على التوجهات الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتعاظم تأثير هذه الخطوة فى ضوء المسيرة الصعبة والمتوترة للعلاقات الأمريكية / الإيرانية منذ ثورة ١٩٧٩ فى إيران بشكل عام، ومنذ تولى إدارة الرئيس السابق جورج بوش الابن مقاليد السلطة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى يناير عام ٢٠٠١ على وجه الخصوص.

ويمكن إيجاز القضايا الخلافية بين الجانبين: من الجانب الأمريكى اتهامات بدعم إيران للإرهاب، وتطوير أسلحة دمار شامل خاصة السلاح النووى الذى كان محط أنظار المجتمع الدولى خلال الأشهر الماضية، ومساعيها لإجهاض عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين وجيرانها العرب، وتبنيها فكرا دينيا متطرفا ونظاما سياسيا ثيوقراطيا، وسعيها لتعظيم دورها فى العراق وأفغانستان وآسيا الصغرى والمنطقة العربية على حساب النفوذ الأمريكى وسعيها للتدخل فى الشئون الداخلية لعدد من هذه الدول، وهى دول بدورها حليفة أو صديقة للولايات المتحدة، ووجود انتهاكات لحقوق الإنسان وحرية المعارضة السياسية. ومن الجانب الإيرانى توجد اتهامات بالانحياز الأمريكى لإسرائيل والسعى للضغط على إيران وتحجيم دورها الإقليمى والتدخل فى شئونها الداخلية واستنزاف قوتها وإسقاط نظام الحكم الإسلامى بها والتحالف مع خصومها الإقليميين والتحريض ضدها إقليميا، وتبنى الإدارة الأمريكية الحالية موقفا معاديا تجاه قضايا العرب والمسلمين ومؤيدا لإسرائيل، والوجود العسكرى الأمريكى المكثف فى العراق وأفغانستان ومنطقة الخليج مما يشكل هاجسا للأمن القومى الإيرانى.

وقد دخلت إيران ضمن أكثر من توصيف لمجموعات نظر إليها على أنها معادية للمصالح الأمريكية العليا، وذلك منذ عهد الرئيس رونالد ريجان وحتى الآن، وقد انتقلت من فئة الدول المارقة Rogue States فى عهد الرئيس السابق بيل كلينتون وبدء عهد الرئيس جورج بوش الابن إلى فئة دول محور الشر Axis Of Evil عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بالولايات المتحدة.

وتراوحت الأدوات التى لوحت بها الإدارة الأمريكية السابقة لتوظيفها فى إدارة الصراع مع إيران. فهناك عدم استبعاد خيار دعم التفاوض الأوروبى مع إيران للتوصل إلى صفقة تقبل بمقتضاها إيران إنهاء برنامجها النووى مقابل ضمانات ودعم أوروبى وربما أمريكى. باستثناء مشاركة نائب وزيرة الخارجية الأمريكية حينذاك بيل بيرنز فى آخر جولة من هذه المباحثات فى يوليو ٢٠٠٨. ولكن اللافت للنظر أن الولايات المتحدة تفادت اتباع نفس النهج الذى اتبعته فى حالة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، أى التفاوض المباشر سواء الثنائى أو فى إطار جماعى (المباحثات السداسية)، ورفضت إدارة بوش الابن أى تفاوض مباشر عام مع الإيرانيين، على الأقل بشكل رسمى ومعلن، سوى مشاورات حول الوضع فى العراق فقط، وبدت فرص الرهان على هذه الأداة أقل بعد انتخاب الرئيس أحمدى نجاد واستئناف إيران برنامجها النووى وتلويح الإدارة الأمريكية بأن الرئيس الإيرانى الجديد كان من قيادات المتهمين باقتحام السفارة الأمريكية فى طهران فى نوفمبر ١٩٧٩ واحتجاز أعضائها حتى يناير ١٩٨١، واتهامها له بالعداء للسامية. وبالرغم من عرض الرئيس أوباما للحوار مع إيران، سواء فى حملته الانتخابية للحصول على مقعد الرئاسة أو عقب توليه الحكم وتحديدا فى فبراير ٢٠٠٩، فإن إدارته اعتبرت الردود الإيرانية على النقاط التى طرحها الجانب الأمريكى للحوار غير مشجعة أو غير كافية ولا تنم عن حرص إيرانى على سرعة بدء هذا الحوار.

أما الأداة الثانية للسياسة الأمريكية تجاه إيران فهى التحرك باتجاه إحالة الملف النووى الإيرانى من مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن ثم التحرك نحو فرض عقوبات على إيران، وهو ما تحققت ثلاث مراحل منها حتى الآن. وهذا الموقف مرشح للتصعيد فى الفترة القادمة إذا ما أصرت إيران على استئناف العمل فى برنامجها النووى ورفضت حزمة الحوافز الأخيرة التى قدمها لها أكثر من طرف دولى، بما فيها روسيا والاتحاد الأوروبى، وبمباركة دولية، مقابل التخلى عن امتلاك دورة تخصيب اليورانيوم. إلا أن موضوع فرض عقوبات إضافية من مجلس الأمن قد يواجه حق النقض من جانب روسيا أو الصين أو كلتيهما فى ظل معطيات معينة، وبالتالى قد يثبت أنه طريق مسدود.

وننتقل إلى الأداة الثالثة للإدارة الأمريكية تجاه إيران وهى العمل على زعزعة استقرار النظام الإيرانى وإسقاطه بواسطة المعارضة الإيرانية سواء فى الداخل أو الخارج. وهذا النهج

قديم قدم الثورة الإيرانية ذاتها وأخذ أشكالا متعددة ويتصاعد أحيانا ويتراجع أحيانا أخرى وتحكمه عدة اعتبارات منها أن طابعه استخباراتى يميل إلى السرية وغير معروف عنه الكثير سوى أن له مبلغا مرصودا فى الميزانية الأمريكية، كما انه مرتبط باستمرار الحظر الرسمى الأمريكى على التعامل مع منظمة مجاهدى خلق إيران أو المجلس الوطنى للمقاومة الذى تقوده، وهو أكبر تنظيم معارض فى الخارج ويقوم بعمليات من حين لآخر فى الداخل، وبالرغم من تصاعد الضغوط داخل وخارج الإدارة الأمريكية فى الفترة الماضية لفتح باب حوار رسمى مع منظمة مجاهدى خلق إيران، فإن القيادة السياسية الأمريكية ترفض حتى الآن التراجع عن قرارها السابق بعدم الحوار مع المنظمة المذكورة، وإن كانت دعوة الحوار تحظى بتعاطف متزايد فى الكونجرس الأمريكى.

ولكن خيار تغيير النظام Regime Change لم يقتصر على دعم المعارضة خارج النظام، بل ارتبط بمحاولات ورهانات تتصل بالسعى لاستقطاب قوى وعناصر داخل النظام الحاكم لتغيير طبيعته من داخله وتعديل سياساته الإقليمية والدولية، وهو أمر تمت تجربته فى الماضى خلال المفاوضات السرية التى صاحبت الإفراج عن الرهائن فى السفارة الأمريكية بطهران ١٩٨١، وتلك التى صاحبت ما عرف بفضيحة «إيران جيت» فى عامى ١٩٨٥/١٩٨٦. ويمكن القول بأن هذا السيناريو تكرر من جديد عند تعامل الإدارة الديمقراطية للرئيس أوباما مع أحداث انتخابات الرئاسة الإيرانية فى يونيو ٢٠٠٩ وما صاحبها من توتر فى الشارع الإيرانى وعلى مستوى النخبة السياسية الإيرانية، وسعى الإدارة الأمريكية على مستوى المتحدثين باسم البيت الأبيض والخارجية الأمريكية إلى إعلان القلق تجاه ما اعتقدوا أنه شابها من تزوير وإيصال رسالة للشعب الإيرانى وللمرشح الإصلاحى «مير حسين موسوى».

أما الأداة الخامسة والأخيرة التى نتناولها هنا فى التعامل الأمريكى مع إيران فهى الأداة العسكرية التى تنقسم بدورها إلى حرب شاملة على غرار غزو العراق، أو ضربات عسكرية منتقاة ومؤثرة، أو حرب بالوكالة المرشح لها أساسا إسرائيل. ولم تستبعد الإدارة الأمريكية السابقة على مختلف مستوياتها فى أى مرحلة الخيار العسكرى، وإنما اكتفت أحيانا بالقول بأنها تفضل الحل الدبلوماسى أو أن الخيار العسكرى غير وارد أحيانا أو أنه فى مؤخرة خياراتها. وخلال الفترة الأخيرة للإدارة السابقة، روج بعض المحللين لمقولة أن تلجأ الإدارة

حينذاك لعمل عسكرى فى شكل ضربات منتقاة ضد إيران لرفع أسهمها ولجذب الانظار بعيدا عن خسائرها فى العراق وأفغانستان والعجز عن تحقيق ما وعدت به فى الحالتين من نماذج للأمن والاستقرار والديمقراطية.

وكان دائما من المستبعد اللجوء من جانب الولايات المتحدة لحرب شاملة على غرار الحالة العراقية نظرا لاختلاف القوة والتماسك بين العراق وإيران وشعبية النظام الحاكم فى طهران وقدرة إيران على الردع الذى كان سيلحق أضرارا بالغة وخسائر بشرية ضخمة بالأمريكيين وحلفائهم بالمنطقة. كما أن فكرة الحرب بالوكالة عبر إسرائيل لم تكن تبدو محل تحمس حتى بين أكثر الدوائر يمينية وتضامنا مع إسرائيل داخل الولايات المتحدة، كما أنها لا تحظى بالإجماع بين مختلف مكونات النخبة السياسية داخل إسرائيل، نظرا لرد الفعل الإيرانى العسكرى على مثل هذه الضربة.

ومع ذلك، يكاد موضوع العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران. يكون المتصدر بلا منازع لجدول أعمال العلاقات الدولية ولتغطية وسائل الإعلام العالمية منذ فترة طويلة، أى هو بعبارة أخرى «موضوع الساعة». تختلف العناوين من وقت إلى آخر، ولكن يبقى الجوهر توتر العلاقة فى الإجمالى والتناوب بين بوادر انفراج أحيانا وفترات شد فى معظم الأحيان.

فهناك مبادرة للحوار من جانب الرئيس الديمقراطى باراك أوباما، سبقها فى عهد الإدارة السابقة حوار لم يتواصل أو يكتمل حول العراق ثم اتهام أمريكى لإيران بتمويل الإرهاب فى العراق وإدراك إيرانى ودولى - بما فى ذلك أمريكى ضمنيا أحيانا وعلنيا فى كثير من الأحيان- بأن الاحتلال الأمريكى للعراق أوجد لإيران تأثيرا غير مسبوق فى العراق من الناحية الفعلية. وهناك أيضا اتهام أمريكى مستمر لإيران منذ انتصار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ بالعمل على إعاقة «عملية السلام» بين العرب والإسرائيليين عبر توفير الدعم والغطاء للمنظمات الفلسطينية المناهضة لهذه العملية والتلويح بالتهديدات بتدمير إسرائيل والمعاداة للسامية، خاصة فى عهد الرئيس أحمدى نجاد منذ ٢٠٠٥، ويقابل ذلك «كروت» إيرانية مهمة ومؤثرة على هذه الجبهة، ما بين تحالف مع سوريا ودعم لحزب الله وآخر لحكومة حماس المقالة فى غزة. ثم هناك اتهام واشنطن المتواصل لنظام الجمهورية الإسلامية فى طهران بدعم الإرهاب ممثلا على وجه الخصوص من وجهة النظر الأمريكية الرسمية فى حزب الله اللبنانى

والتدخل فى شئون دول المنطقة، يقابله خلاف إقليمى ودولى متزايد وهوة تزداد اتساعا حول تعريف الإرهاب أصلا.

وخلال هذا كله يتواصل الجدل الذى لا يهدأ حول الملف النووى الإيرانى ويكتسب اهتماما إقليميا ودوليا واسعا لا يخلو من جهود استقطاب فى هذا الاتجاه أو ذاك، وهو ملف شهدت الأشهر الأخيرة تصعيدا غير مسبوق فيه فى اتجاه ينذر بمواجهة سيدفع الجميع إقليميا ودوليا ثمنا باهظا لها إذا حدثت، أو مماطلة قد تؤدى إلى أوضاع أكثر تعقيدا فى الشرق الأوسط ومنطقة الخليج ويراها الكثيرون كتهديد للسلم والأمن الدوليين. وكأن كل ما سبق لا يكفى فأتى اشتعال الأوضاع اللبنانية الداخلية فى الأشهر الماضية ليدفع بالولايات المتحدة لاتهام محور إيران/ سوريا بالوقوف خلف تصعيد تلك الأوضاع، وذلك حتى هدوء الأمور نسبيا أخيرا على خلفية مصالحة سورية سعودية مكنت من تشكيل حكومة وحدة وطنية فى لبنان برئاسة الشيخ سعد الحريرى.

ولا يسعنا أن نتجاهل التحرك البندولى للعلاقات الإيرانية الأمريكية فيما يخص افغانستان، فما بين إشادات أمريكية متحفظة وغامضة عن «تعاون» إيرانى فى أفغانستان وكذلك فى جهود مكافحة المخدرات بها ومنها، ثم اتهامات أمريكية لإيران بإيواء عناصر من تنظيم القاعدة ولعب دور تحريضى فى صفوف شيعة أفغانستان، بل ومحاولة بناء تحالف مناهض للحكم الموالى لواشنطن فى كابول عبر تأليب قادة مجاهدين سابقين، وبين هذا كله يبرز - كما فى الحالة العراقية- أن إيران كانت المستفيد الأول من الحرب الأمريكية فى أفغانستان.

وأخيرا، وليس آخرا، هناك الضجة التى أفرزها داخل الولايات المتحدة منح تاشيرة دخول للرئيس الإيرانى السابق خاتمى للولايات المتحدة لإلقاء عدد من المحاضرات بها ما بين مؤيد لها كلفتة انفتاح نحو أحد أصوات الإصلاح والاعتدال فى إيران وبين من رأى أن ما يحدث داخل إيران مجرد توزيع ادوار متفق عليه وذكر بأن خاتمى لم يحقق ما وعد به من إصلاحات خلال ثمانى سنوات فى سدة الرئاسة وأشار إلى أن من شأن فتح خط مع خاتمى توفير فرصة للنظام الإيرانى للخروج من عزلته، وكأنه يسلم بأن هذا النظام بات معزولا بالفعل.

والواقع أن «حكاية» العلاقات الأمريكية الإيرانية هى من «الحكاوى» القديمة المتجددة باستمرار، بدأت تبرز قرب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتواصلت فصولها، حتى مع انقطاع

العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ عام ١٩٧٩. ولهذه العلاقات محاور متعددة ومستويات متباينة ومراحل متفاوتة، تمر عبر النفط والغاز والموقع الجيو - استراتيجى، ولم تقف عند حدود الحرب الباردة كما فى حالات العلاقات الأمريكية مع دول أخرى بالمنطقة وخارجها. وتداخلت فيها الأيديولوجيا والمصالح والثقافة، ولعبت الدبلوماسية غير الرسمية فيها أدوارا مهمة. وتعددت دوائرها بين أفغانستان والعراق والصراع العربى الإسرائيلى وأمن الخليج والتأثير فى مناطق الوجود الشيعى والمد الإسلامى فى مجمله والأوضاع فى آسيا الوسطى.

ووصلت أصداء العلاقة/ المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران إلى جنوب إفريقيا جنوبا عبر مشروع تخزين النفط الإيرانى فى جنوب إفريقيا فى النصف الثانى من التسعينيات من القرن العشرين، وإلى أمريكا اللاتينية غربا من خلال تعزيز الروابط الإيرانية مع مناهضى واشنطن فى فنائها الخلفى ممثلين فى كوبا وفنزويلا، وهو ما شكل استمرارا لإرث أحد الزعماء الأوائل للثورة الإيرانية الراحل آية الله سيد محمود طالقانى الذى استقبل عام ١٩٧٩ وفد جبهة الساندينيستا اليسارية الحاكمة حينذاك فى نيكاراجوا والتى كانت تناصب واشنطن العداء وأعلن وقوف «الجمهورية الإسلامية» مع الجبهة فى مواجهة «الشيطان الأكبر» (وهو الاسم الذى أطلقه الراحل آية الله الخمينى على الولايات المتحدة) وبرر ذلك بآية فى القرآن الكريم تحث المسلمين على مساندة الذين يجاهدون من أجل «القسط» (العدل) فى العالم، واعتبر طالقانى أن ذلك يسرى فى كل الأحوال حتى ولو كان هؤلاء المجاهدون من الشيوعيين.

ونتناول هنا كتابا مهما نشعر بازدياد أهميته بمرور الأيام وتطور الأحداث على صعيد الأوضاع والمواقف بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية. والكتاب بعنوان The Persian Puzzle ، ومن تأليف باحث له اسمه وصيته فى الدراسات والبحوث المتصلة بمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، ومنطقة الخليج والعراق وإيران على وجه الخصوص، وهو Kenneth Pollack الذى شغل منصب مدير البحوث بمركز سابان لدراسات الشرق الأوسط التابع لمؤسسة بروكنجز، أحد أهم مراكز الأبحاث بالعاصمة الأمريكية واشنطن، وسبق له العمل فى مجلس الأمن القومى الأمريكى خلال إدارة الرئيس الأسبق «بيل كلينتون» وإدارته الديمقراطية متوليا مسئولية الملفين الإيرانى والعراقى، كما سبق له قبل ذلك العمل كمحلل بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

وسنتعرض هنا بالعرض والتحليل النقدى لمضمون كتاب «بولاك»، وفى سياق هذا العرض النقدى سنحاول وضع الكتاب فى إطاره الطبيعى تاريخيا ومنهجيا وبحثيا كجزء من سياق طويل للعلاقات الأمريكية الإيرانية التى مرت بأطوار مختلفة، خاصة خلال نصف القرن الأخير.

ويشكل انقلاب ١٩٥٣ الذى دبرته المخابرات الأمريكية لإسقاط الزعيم الإيرانى الإصلاحى والوطنى ذى الشعبية العريضة الدكتور محمد مصدق وتمكين الشاه الصغير حينذاك محمد رضا بهلوى من السلطة نقطة البداية الحقيقية فى تغطية بولاك للعلاقات الأمريكية الإيرانية، نظرا لما أوجده هذا الانقلاب لدى الإيرانيين من اعتقاد بأنه ليس فقط الولايات المتحدة تريد السيطرة على إيران بل إنها تمكنت من ذلك بالفعل. ومن هنا يبرز بولاك فى كتابه أهمية تصريح وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت عام ٢٠٠٠ بالأسف للتراجع فى تطور إيران السياسى فى عهد الشاه المخلوع، بما شكل إشارة ضمنية لمسئولية الولايات المتحدة عن هذا التراجع، دون أن يرقى إلى الاعتراف الصحيح أو الاعتذار اللذين كانا يحتاجهما الإيرانيون، بل ويجعلونهما شرطا لإطلاق حوار مع الولايات المتحدة.

ويرى بولاك أن الاعتراف بأخطاء السابق وإن لم يكن له نتيجة آنية فإنه مهم لتجنب أخطاء المستقبل. فبحسب بولاك، فإن الأمريكيين الذين دبروا انقلاب عام ١٩٥٣ لم يفهموا لا مصدق ولا الشاه. فمصدق أدرك أن الولايات المتحدة تنظر إلى إيران باعتبارها مهمة وحيوية لمصالحها وأمنها القومى على الصعيد الإقليمى، وبالتالى اعتقد –عن صحة أو خطأ– انه يستطيع الحصول على تنازلات من الولايات المتحدة عندما يظهر وكأنه مستعد لعقد صفقات مع الاتحاد السوفييتى السابق. أما الشاه فقد رأى نفسه معتمدا بالكامل على الولايات المتحدة، ولكنه من منطلق هذه الحماية الأمريكية الكاملة يتدلل على من يحميه، كما فعل عام ١٩٧٣ عندما دفع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إلى مضاعفة أسعار النفط بشكل غير مسبوق.

وقد انكشفت هذه التبعية للشاه السابق على الولايات المتحدة – بحسب بولاك – فى أيامه الأخيرة بشكل كامل عندما بدأ يخطط لحملة قمع دموية للثورة الإيرانية ولكنه ذكر للسفير الأمريكى فى طهران أنه لن ينفذ هذه الخطة بدون موافقة واشنطن، وهى موافقة رفض أن

يمنحها حينذاك الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر. وبخصوص هذه اللحظة التاريخية، يوجه بولاك أشد الانتقادات لإدارة الرئيس كارتر وعملية صنع السياسات والقرارات بها حيث يصف المعتدلين والمتشددين فيها على حد سواء بأنهم عملوا فى ظل فرضيات لا أساس لها من الصحة على أرض الواقع ولكنها من بنات أفكارهم.

ويعتبر كتاب «بولاك» — وبحق- أن الأزمة التى عصفت بالعلاقات الأمريكية الإيرانية منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ثم أزمة الرهائن بالسفارة الأمريكية فى طهران — والتى بدأت فى العام نفسه- كانت مصدر إحباط لآخر خمسة رؤساء للولايات المتحدة، بدءًا بالديمقراطى جيمى كارتر وانتهاء بالجمهورى جورج بوش الابن، حيث فشلت مختلف الاستراتيجيات والسياسات والمبادرات التى طرحوها للتعاطى مع الشأن الإيرانى ومع حالة العلاقات الأمريكية الإيرانية، المجمدة على أفضل تقدير منذ فبراير ١٩٧٩.

ويفسر المؤلف أن إحدى المشكلات المزمنة فى الموقف الأمريكى من الجمهورية الإسلامية فى إيران والتى سببت هذا الفشل والإحباط هى أن واشنطن كانت تقوم بمبادرات تجاه شخصيات فى القيادة الإيرانية تتوسم فيها الاعتدال والبراجماتية ثم يتضح لها فيما بعد أن هذه المبادرات أدت إلى عكس ما كان مرجوا منها. ويرى «بولاك» أن هذا النمط بدأ عندما التقى مستشار الأمن القومى الأمريكى حينذاك زبيجنيو بريجينسكى مع رئيس الوزراء الإيرانى فى ذلك الوقت الراحل مهدى بازرجان فى نوفمبر ١٩٧٩. إلا انه بعد هذا اللقاء بأيام قليلة تم الهجوم على السفارة الأمريكية فى طهران بواسطة ما سمى بـ «الطلاب السائرين على نهج الإمام» واحتجاز العاملين بها فى أزمة استمرت لنحو أربعة عشر شهرا، وسقطت حكومة بازرجان «المعتدلة» وسط اتهامات لها من دوائر المتشددين فى طهران بالسعى للتقارب مع واشنطن والتغاضى عن «الجرائم» الأمريكية فى حق الشعب الإيرانى.

وفيما يتعلق بحادث احتجاز الرهائن الأمريكيين فى السفارة الأمريكية بطهران من نوفمبر ١٩٧٩ إلى يناير ١٩٨١، فإن بولاك يؤكد من جديد أن موقف الخمينى لم يقتصر على تبنى الاستيلاء على السفارة الأمريكية واحتجاز الرهائن، ولكنه تخطى ذلك إلى الدفع لإبقائهم محتجزين أطول فترة ممكنة حتى يتحقق هدف إسقاط الرئيس كارتر، كنوع من الثأر للموقف الأمريكى المدبر لانقلاب ١٩٥٣ ضد مصدق.

ولكن لا تبدو لنا الصلة هنا مؤكدة فالمؤسسة الدينية الشيعية فى إيران بقيادة آية الله كاشانى كانت قد اختلفت مع مصدق قبل سقوطه وتصالحت مع الشاه بعد عودته على أسنة الحراب بتخطيط أمريكى عام ١٩٥٣، ولم تواجه الشاه من جديد سوى عندما تعارضت مصالح الطرفين حين أطلق الشاه ما أسماه بـ «الثورة البيضاء» فى مطلع الستينيات من القرن العشرين من القرن الماضى وتم المساس بالمصالح الاقتصادية للمؤسسة الدينية الرسمية الشيعية. كما أن آخرين ممن كتبوا عن العلاقات الأمريكية الإيرانية اتفقوا مع بولاك فى أن مد الجانب الإيرانى لأمد أزمة الرهائن كان بغرض إسقاط الرئيس كارتر، ولكنهم خلصوا إلى دوافع مختلفة، أهمها السعى لصفقة مع الإدارة الجمهورية الجديدة للرئيس ريجان كرد لهذا الجميل لإيران، أو تصور البعض داخل القيادة الإيرانية أنه قد يكون الأسهل لنظام الجمهورية الإسلامية فى إيران التعامل مع إدارة جمهورية محافظة عن التعامل مع إدارة ديمقراطية ليبرالية تركز على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وربما لم يدر بخلد هؤلاء للحظة أن الإدارة الجمهورية الجديدة ستدشن حقبة من تعاظم تأثير اليمين المسيحى فى دوائر الحزب الجمهورى وإداراته المتعاقبة، بما يؤدى فى نهاية المطاف إلى نمو تراكمى للعداء لإيران فى ظل حكم الجمهورية الإسلامية.

ويعطى المؤلف مثالا آخر بما عرف بفضيحة «إيران- كونترا» خلال حكم الرئيس الأمريكى الأسبق الراحل رونالد ريجان – وتحديدا عام ١٩٨٤ - حيث اتبع مجلس الأمن القومى نهج التعامل السرى مع قيادات إيرانية مثل «على أكبر هاشمى رفسنجانى» رئيس مجلس الشورى (البرلمان) الإيرانى حينذاك فى صفقة لإمداد إيران بالسلاح مقابل إطلاق سراح رهائن أمريكيين محتجزين لدى تنظيمات شيعية مسلحة قريبة من إيران فى لبنان، وأيضا مقابل أموال تم تحويلها لتمويل متمردى «الكونترا» الذين كانوا يقودون تمردا مسلحا ضد حكومة الساندينيستا فى نيكاراجوا بزعامة «دانيال أورتيجا» اليسارية التوجه والمناهضة للولايات المتحدة حينذاك. ولم يتحقق أى عائد للولايات المتحدة من جراء هذه الصفقة، بل عندما انكشف الأمر تحول إلى فضيحة بكل المعايير للإدارة الأمريكية وتمت محاكمة بعض المسئولين عنها وأجبر البعض الآخر على الاستقالة، كما لم تحقق أى مردود إيجابى على المواقف الإيرانية إزاء الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بهذه الفضيحة يفسرها بولاك بأن الكونجرس حين حظر

على الإدارة الأمريكية توفير موارد للمخابرات المركزية لتمويل برنامج لدعم متمردى الكونترا فى نيكاراجوا فإن مسئولى مجلس الأمن القومى والمخابرات المركزية وجدوا طريقا غير مباشر لتمويلهم عبر تلك الصفقة.

ونزيد هنا بأنه حتى الشخصيات الإيرانية المتورطة فى فضيحة «إيران – كونترا» سارعت بالإعلان عن مواقف متشددة إزاء الولايات المتحدة لتبرئة ساحتها من «تهمة» التقارب مع الولايات المتحدة، بل وبررت موافقتها على الصفقة بأنها كان يمكنها التعامل مع «الشيطان» للحصول على السلاح الذى كانت إيران تحتاجه حينذاك فى حربها مع العراق، وكان هذا «الشيطان» بالطبع من وجهة نظرهم هو الولايات المتحدة، وهو وصف سبق أن ذكرنا أنه أطلق عليها فى إيران الثورة منذ أيامها الأولى وكان يقرن بـ «الأكبر» وكان أول من أطلقه هو آية الله الخمينى نفسه.

وفى الفصل السابع من كتابه، يتناول بولاك ما يسميه «إيران فى حالة حرب مع العالم» ويركز على عقد الثمانينيات من القرن العشرين. فإيران كانت فى حالة حرب مع العراق، وفى الوقت نفسه تتبنى حزب الله فى لبنان وتشرف على خطط لهجمات مثل الهجوم على مقر قوات مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) فى بيروت عام ١٩٨٣. ويرى بولاك أن الصراعات داخل إدارة الرئيس الراحل ريجان وفضيحة إيران-كونترا كانتا على قمة سجل الأخطاء الأمريكية فى تلك الحقبة، ويرى بولاك أن قرار إرسال قوات المارينز إلى لبنان كان كارثة للسياسة الأمريكية فى المنطقة، وكان كارثة للسياسة الأمريكية تجاه إيران، بل ويرى أن التدخل الأمريكى فى لبنان فى حد ذاته كان خطا كبيرا.

وتستمر عملية سوء التقدير وسوء الحكم على الأمور المتبادلة بين الجانبين الأمريكى والإيرانى – من وجهة نظر بولاك- طوال فترة وجود آية الله الخمينى كمرشد للثورة (أى حتى عام ١٩٨٩). ويقر بولاك بوجود صراع مستمر بين من أسماهم بـ «الثيوقراطيين» وبين من يسميهم بـ «العلمانيين المتغربين» وذلك استمر حتى فى الفترة التى تلت وفاة آية الله الخمينى، وانتهى الأمر بتكرار ما يسميه بولاك بالنموذج الصينى، أى بالثيوقراطيين يخففون بعض القيود فى المجال الاجتماعى ويمنحون قدرا من الحريات فى هذا المجال مقابل الحصول على كل السلطة والقوة السياسية بلا قيود. ويدهشنا هنا تصنيفات بولاك الحادة، والتى لا يقدم

مبرراتها بقوة فلا نعلم من تحديدا المقصود بالثيوقراطيين داخل السلطة الإيرانية التى تقوم أسسها الدستورية وشرعيتها الفقهية بالكامل على مفهوم «ولاية الفقيه» الدينى والمذهبى، ومن هم «العلمانيون المتغربون» داخل هذه السلطة التى لا مجال بداخلها لوجود علمانيين ولا متغربين إلا إذا كانت التعريفات عنده نسبية وفضفاضة للغاية داخل إطار الجمهورية الإسلامية الإيرانية وفى إطار مقارن. إلا أن المقارنة بين الحالة الصينية والحالة الإيرانية تبدو لافتة للنظر وإذا تناولناها بالتحليل لا تخلو من جدة ووجاهة، وأهمية ودلالة، مع الأخذ فى الاعتبار أوجه التباين فى المشروع الفكرى والسياسى للنخبة السياسية والثقافية الحاكمة فى الحالتين.

ثم يقدم «كينيث بولاك» لنا رؤيته من داخل الإدارة الأمريكية الديمقراطية فى عهد الرئيس الأسبق بيل كلينتون، حيث عمل حينذاك فى مجلس الأمن القومى وكان منوطا به الملف الإيرانى، ويسير على نفس المنهج فى العرض، فيعرض لجهود إدارة كلينتون للتقارب مع العناصر المعتدلة فى القيادة الإيرانية. ولكن النتيجة النهائية التى يخلص لها من هذه التجربة هى الإقرار بسوء تقدير الإدارة، وسوء تقديره هو شخصيا، حيث إنه تصور فى مرحلة ما أن الولايات المتحدة باتت قريبة جدا من تحقيق «اختراق» من العيار الثقيل فى العلاقة مع إيران، إلا أنه وعى -على حد قوله- أن السلطة الحقيقية لاتخاذ القرار على الجانب الإيرانى كانت فى أيدى أشخاص إما لم يكونوا مستعدين أو غير مكترثين بتحسين العلاقات الأمريكية الإيرانية.

وفى تناوله لفترة الإدارة الجمهورية السابقة لجورج بوش الابن يتناول المؤلف المنهج الأمريكى الخاص بتصنيف إيران ضمن مجموعة دول معادية، سواء كانت التسمية «الدول المارقة» Rogue States أو لاحقا «محور الشر» Axis of Evil وهى مجموعة بدأت واسعة لتضم العراق وإيران وسوريا وكوريا الديمقراطية الشعبية وكوبا والسودان وأفغانستان والجماهيرية الليبية، ثم تقلصت وخرجت منها أفغانستان والعراق بفعل الحرب، وليبيا عبر تسوية تفاوضية مع بريطانيا والولايات المتحدة، وصارت السودان على حدودها تدخل أحيانا كضغوط سياسية أو عبر قرارات للأمم المتحدة، وتخرج أحيانا أخرى عبر تسويات دبلوماسية. ولكن الكاتب يتجاهل هنا واقع وجود تقليد سابق هو سعى العديد من الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى وصم الدول أو التنظيمات السياسية أو العقائد المناهضة لها بأوصاف ونعوت

ذات مكون أخلاقى سلبى. ومن منا لا يذكر وصف الرئيس الراحل ريجان للاتحاد السوفيتى السابق بـ «امبراطورية الشر» فى الثمانينيات من القرن العشرين من القرن الماضى. فالإدارة الحالية إذن لم تبتدع سنة جديدة فى هذا المجال.

وفى مجال توصياته لمستقبل السياسة الأمريكية إزاء إيران، فإن «بولاك» حاول الجمع بين دروس وخبرة الماضى ومنح الأمل فى مستقبل أفضل، فهو من جهة أوصى باستمرار السعى الأمريكى للوصول إلى البراجماتيين فى القيادة الإيرانية وفى المجتمع الإيرانى ومحاولة التوصل معهم إلى صفقة «ما»، ولكنه على الجانب الآخر، وتحديدا فيما يتعلق بالملف النووى الإيرانى أوضح انه إذا أصرت طهران على الاستمرار فى برنامجها النووى، فعلى الإدارة الأمريكية اتخاذ إجراءات والقيام بأفعال أكثر حزما إزاء إيران، بما فى ذلك —وفى الحالة القصوى على حد تعبيره - النظر بجدية لإمكانية اللجوء للخيار العسكرى.

وقد سبق لنفس الكاتب إصدار كتاب أثار جدلا واسعا عام ٢٠٠٢ بعنوان The Threatening Storm : The Case For Invading Iraq، وهو ما مثل دعما موازيا لموقف من كان يسمى حينذاك بالمتشددين فى إدارة الرئيس بوش الابن فى ولايته الأولى الذين كانوا يدعمون خيار الغزو العسكرى للعراق. وجاءت توصيات كتاب «بولاك» فى نفس الاتجاه لتثير الاستغراب على نطاق واسع أخذا فى الاعتبار خلفية عمل المؤلف فى إدارة كلينتون الديمقراطية التى لم تتبن خيار غزو العراق.

ولئن كانت إجابة المؤلف على حالة العراق هى ضرورة الحرب، ففى حالة كتابه الأخير عن إيران فإن إجابته هى رفض مشروط لاعتبار الحرب الوقائية هى الحل لما تصفه الدوائر الأمريكية بالمسألة الإيرانية. فبولاك يقر فى كتابه أولا أنه أخطأ فى كتابه السابق ويبرر ذلك بأنه كان يستند إلى معلومات استخباراتية اتضح فيما بعد أنها كانت مضللة أو على أفضل تقدير خاطئة. وأسباب رفضه للحرب فى حالة إيران متعددة منها الكثافة السكانية للإيرانيين، الطبيعة الوعرة للأرض وكثرة عدد المرتفعات والهضاب، والأعداد الكبيرة المتوقعة لمقاومين إيرانيين لأى غزو أمريكى لبلادهم نتيجة ما يؤمنون به عقائديا مما يدفعهم للموت دفاعا عن «الجمهورية الإسلامية» وهى قناعة أيديولوجية لم تكن متوافرة بحسب رأى بولاك فى الحالة العراقية لدى المدافعين المفترضين عن حكم الرئيس السابق صدام حسين. كما يشير بولاك

إلى مخاطر قد تتعرض لها المصالح الأمريكية والمواطنون الأمريكيون فى مناطق أخرى عبر العالم فى حالة القيام بهجوم عسكرى أمريكى ضد إيران.

وحتى بالنسبة لتوجيه ضربة وقائية ضد منشآت إيران النووية أسوة بالضربة العسكرية الإسرائيلية لمنشآت العراق النووية فى يونيو ١٩٨١، فانه يستبعد هذا الخيار لأنه يرى فيه عيوبا أكثر من مزاياه. ويوصى بولاك بأن تتعامل الولايات المتحدة مع التحديات التى تشكلها إيران لها بالتعاون والتنسيق المكثف مع مجموعة أخرى من الدول ذات الصلة بالحالة الإيرانية، سواء من خارج الإقليم أو من داخله، ومواجهة إيران بمزيج من عصيان كبيرة وجزرات كبيرة أيضا Big Carrots and Big Sticks.

وقد أخذت بعض الدوائر داخل مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام الأمريكية المؤيدة لدعوات التغيير الديمقراطى فى العالم العربى والإسلامى التى أطلقتها الإدارة الأمريكية السابقة، خاصة منذ بداية الولاية الثانية للرئيس السابق بوش الابن، على «بولاك» فى كتابه عدم تعرضه بما يكفى لخيار دعم القوى والاتجاهات الديمقراطية داخل إيران، بالرغم من أن تحول إيران من نظام إسلامى إلى نظام ديمقراطى على النسق الغربى – حسب رؤية هذه الدوائر– هو السبيل الوحيد لضمان نشأة وتطور علاقات جيدة ومستدامة بين إيران والولايات المتحدة على المدى المتوسط والطويل.

الأمر الآخر الذى أخذه بعض الأكاديميين على كتاب «بولاك» هو اعتماده شبه التام على المصادر الأمريكية فى مراجعه، فلم يستخدم مراجع أوروبية مهمة عن إيران، بالإضافة إلى عدم استخدامه مراجع إيرانية مهمة أيضا، وبالتالى أخذ هؤلاء على الكتاب أنه عكس نقاط القوة والضعف للأدبيات السياسية والأكاديمية الأمريكية حول إيران وتاريخها، وإن كان العذر الذى يمكن التماسه لبولاك فى هذا السياق أنه يبحث أساسا فى إخفاقات السياسة الأمريكية إزاء إيران وليس عن تطورات الحالة الإيرانية فى حد ذاتها.

وهناك أمر ثالث أخذه بعض الإيرانيين والأمريكيين المؤيدين أو المتعاطفين مع شاه إيران الأخير محمد رضا بهلوى على «بولاك» وكتابه، حيث اتهمه هؤلاء بالتحامل على الشاه السابق، وتضخيم أخطائه وإخفاقاته بشكل مبالغ فيه مع تجاهل ما حققه من إنجازات لإيران وللعلاقات الإيرانية الأمريكية، وكذلك اتهموه بالتحدث مطولا فى كتابه عما أسماه بفشل سياسات الشاه

الاقتصادية دون أن يذكر أن إيران حققت خلال بعض السنوات ما بين عامى ١٩٥٣ و ١٩٧٨ معدلات نمو كانت تعتبر الأعلى بين مختلف دول العالم فى تلك الفترة.

ويوفر الكتاب أرضية مهمة ولا مثيل لها كثيرا لخلفية العلاقات الإيرانية الأمريكية وتطورها. ويبدو أقوى فى حججه ومنهجه عندما يتحدث عن الماضى وليس المستقبل، وربما هذا ما تتصف به دراسات وبحوث العلوم السياسية والعلاقات الدولية بشكل عام بالرغم مما حدث فيها من تقدم وطفرة فى مناهج وأدوات التحليل والدراسات المستقبلية - بما فيها الكمية - فى العقود الماضية. فبولاك يذكر القارئ مثلا مرارا وتكرارا كم أن الكثير من الفرضيات والمسلمات الأمريكية حول إيران وأولوياتها ومصادر قلقها هى ببساطة خاطئة. ويستدعى هذا إلى الذاكرة ما فعله تشارلز دويلفر كبير خبراء الأسلحة الأمريكيين فى العراق عندما كشف للعالم كله، وللأمريكيين على وجه الخصوص، أن الرئيس العراقى السابق صدام حسين كان يدعى أن لديه أسلحة دمار شامل لأنه كان معنيا أساسا بردع إيران، الخصم الإقليمى اللدود، وليس الولايات المتحدة، القوة العظمى الوحيدة فى عالم ما بعد الحرب الباردة.

ولا شك فى أن مواقف بولاك تجاه إدارة كلينتون وسياساتها كانت أكثر إيجابية وتعاطفا، وهو أمر متوقع فى ضوء عمله هو شخصيا فى هذه الإدارة كمحلل سياسى فى المخابرات المركزية ثم كمسئول عن ملف إيران والعراق بمجلس الأمن القومى. فهو يعطى لإدارة كلينتون الفضل فيما يعتبره تراجع إيران عن «الإرهاب» المعادى للولايات المتحدة بعد انفجارات أبراج الخبر فى المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٦. ولكنه يقر أن لفتات إدارة كلينتون تجاه إيران لم تؤد إلى نتيجة. وبالرغم من أن البعض يشير إلى ما أوردته لجنة التحقيق فى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ من وجود أدلة على تسهيل إيران سفر السعوديين المتهمين بالاشتراك فى هذه الهجمات، فإن بولاك يتجاهل هذه النقطة كلية ويشير بالمقابل إلى ما يسميه بتعاون إيران على المستوى العملى مع الولايات المتحدة عقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ مباشرة، خاصة خلال الحرب ضد حركة طالبان فى أفغانستان.

إلا أن الكاتب لم يمنح اللفتات والمبادرات المحدودة للانفتاح والمصالحة ولكن المهمة وذات الطابع غير الرسمى خلال العقد الأخير، التغطية أو الوزن الذى تستحقه، رغم تنوعها بين الإعلامى والثقافى والفنى والرياضى والقادم من المجتمع المدنى، كما أن صدور كتابه سبق

إطلاق دعوة الحوار مع إيران من قبل الرئيس الديمقراطى باراك أوباما فى فبراير ٢٠٠٩.
ولم يتناول بالإسهاب المطلوب الجدل المستمر داخل الولايات المتحدة بين مؤيدى الانفتاح على المجتمع الإيرانى، ولو بدون سياسة، وبين من يعتقد أن أى انفتاح على الشعب الإيرانى سيصب لصالح النظام الإيرانى، وهو فى الواقع خلاف أعمق مما يبدو على السطح، فهو فى حقيقته نزاع بين دعاة تغيير النظم المناوئة للولايات المتحدة ولو بالقوة أو بالغزو الخارجى أو تقديم الدعم الفعال لمعارضى هذه النظم من خارجها أى اتباع طرح Regime Change، وبين من يؤمنون بإمكانية حدوث التغيير بشكل سلمى وتدريجى من داخل هذه المجتمعات فى سياق إصلاح النظم من داخلها أو دعم الإصلاحيين داخل صفوفها، كما بدت الانتخابات الرئاسية الإيرانية فى يونيو ٢٠٠٩ تبشر بذلك لفترة وجيزة. كما أنه خلاف بين من يسعى إلى «تسييس» و«أدلجة» كل شىء، وبين من يسعى إلى الاحتفاظ باكبر قدر من الفضاء الإنسانى بعيدا عن قيود السياسة وتاثيرها المباشر.

وأخيرا، فإن كتاب بولاك لا يمنح الثقل المطلوب لدور العامل المعنوى فى العلاقات الأمريكية الإيرانية، خاصة من جانب نقص، أو أحيانا غياب، لإدراك الجانب الأمريكى لأهمية هذا العامل على الجانب الإيرانى وتأثيره على الرؤية الإيرانية للولايات المتحدة، وهو أمر يبدو أنه متوارث فى تحليل العلاقات الإيرانية الأمريكية من الجانب الأمريكى. فمشاعر المرارة توجد لدى الشعب الإيرانى تجاه الدور التاريخى للولايات المتحدة فى بلادهم وتدخلاتها المتتالية فى شئونهم الداخلية فى ضوء معرفتنا بأن الشعب الإيرانى يمثل حضارة آلاف السنين ويعتز بهويته القومية والدينية وبالتالى باستقلاله الوطنى وتميزه الحضارى. ويدل على هذه المشاعر أنه حتى رموز المجتمع المدنى الإيرانى فى الداخل - مثل المحامية شيرين عبادى الحاصلة على جائزة نوبل للسلام - حريصون على حث الولايات المتحدة على عدم إعلان دعمها لهم لأن من شأن هذا الدعم الإساءة إلى نظرة الشعب الإيرانى إليهم، وعلى حثها على عدم التدخل فى الشئون الإيرانية الداخلية وترك شأن إيران لشعبها. ويستدعى هذا إلى الذاكرة ما ذكره الأستاذ الدكتور حسن حنفى فى تقديمه للترجمة العربية لكتاب «الحكومة الإسلامية» لآية الله الخمينى الصادر عام ١٩٨٠ من أن حادث احتجاز الرهائن الأمريكيين فى طهران مثل جزءا مما أسماه «رد فائض قيمة الإذلال التاريخى» من الشعب الإيرانى للولايات المتحدة.

رابعا: الولايات المتحدة وكوبا بعد فيدل كاسترو

منذ انتصار ثورة الزعيم الكوبى «فيدل كاسترو» فى الأول من يناير ١٩٥٩ ظلت الولايات المتحدة الأمريكية (الإدارة والكونجرس)، ومعها مجتمع المنفيين الكوبيين المقيمين بالولايات المتحدة، ينتظران لحظة غياب كاسترو عن الحكم، سواء بالموت أو بالإطاحة به، باعتبار تلك هى اللحظة المناسبة لهما لإعادة صياغة شكل كوبا ومستقبلها طبقا لرؤيتهما لها. وتخيل الطرفان لعقود أن غياب «قبضة كاسترو الحديدية» سيوفر فرصة للشعب الكوبى للتحرك بقوة وبشكل جماعى للمطالبة بتغيير سريع فى بلدهم ولتحقيق هذا التغيير، وتوقعت واشنطن والمنفيون الكوبيون أن الشعب الكوبى، الذى صوروه باعتباره يخضع للقهر على يد كاسترو ونظامه الثورى، سيطيح بالنظام ومؤسساته وسيكون تواقا لمجىء رأس المال والخبرة، بل والقيادة ذاتها، من الجار القوى فى الشمال، بما يؤدى إلى تحويل كوبا إلى اقتصاد سوق وديمقراطية ليبرالية تدور فى فلك الولايات المتحدة الأمريكية.

وربما تكون تجربة العراق فى عام ٢٠٠٣ عززت لبعض الوقت آمالا وأحلاما فى واشنطن ولدى المنفيين الكوبيين. وفى كل الأحوال فإن آخر السيناريوهات التى كان يمكن أن تدور بخلد الطرفين هى أن يتنحى كاسترو عن السلطة فى حياته وأن يتم انتقال السلطة بشكل سلمى وسلس بقيادته هو نفسه وداخل الإطار المؤسسى والدستورى لكوبا الثورية، وبدون أن نرى ما يدل على أى غضب جماهيرى أو ومضات ثورة أو حتى عنف أو تدفق للاجئين كوبيين فارين للخارج أو غير ذلك مما تنبأ به منظرو الإدارة والكونجرس الأمريكيين فى السابق أو كما حلم به وبشر المنفيون الكوبيون المقيمون فى الولايات المتحدة الأمريكية. وبقى النظام الحاكم كما هو، مع تحرك تدريجى باتجاه الإصلاح، وهو إصلاح قد لايراه الأمريكيون، ايا كان اللون الفكرى والسياسى لمن يقبع فى البيت الأبيض، كافيا طبقا لمعاييرهم سواء من جهة طبيعته أو حجمه أو سرعته، وسواء كان الإصلاح اقتصاديا أو عسكريا، وإن كانت كوبا قد استقبلت بعد انتخابات نوفمبر ٢٠٠٨ الرئاسية والتشريعية فى واشنطن وفدا من أعضاء الكونجرس، جله من الأمريكيين من أصول إفريقية فى لفتة لا تخلو من دلالات، فى نقلة نوعية فى العلاقة بين الطرفين الكوبى والأمريكى.

وبالمقابل، استمر الشعور الوطنى لدى الكوبيين ملتصقا بحالة من الاستنفار للدفاع عن هويتهم الوطنية فى مواجهة حالة اعتداء أمريكى مستمرة ضد السيادة الوطنية لبلدهم.

ولعقود سيطر على السياسة الأمريكية تجاه كوبا ما تود أن تراه الإدارات الأمريكية المتعاقبة أكثر منه ما يتصل بواقع الأمور وحقيقتها على الأرض. ولعقود لعبت أصوات المنفيين الكوبيين (نحو مليون ونصف مليون صوت) ومساهماتهم المالية فى الحملات الانتخابية الأمريكية دورا جاذبا فى توجيه السياسة الأمريكية تجاه كوبا بحيث أصبحت هذه السياسة، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، جزءًا من السياسة الداخلية للولايات المتحدة أكثر منها جزءًا من سياساتها الخارجية وأمنها القومى. ومن ثم دخلت السياسة الأمريكية تجاه كوبا فى حلقة مفرغة، فصارت الأجهزة الأمنية والاستخباراتية الأمريكية تقدم للسياسيين فى واشنطن ما يودون سماعه بشأن كوبا، أى أنها خطر على مصالح الولايات المتحدة ومعادية لها، وهو الأمر الذى تصاعد بعد توجه معظم دول أمريكا اللاتينية نحو اليسار عبر انتخابات ديمقراطية خلال السنوات المنصرمة منذ بدء الألفية الثالثة. ومن جهة أخرى فإن هذه الأجهزة الأمريكية باتت منعزلة تماما عن أى معلومات ذات قيمة حول الأوضاع داخل كوبا، أولا لما فرضته على نفسها من عزلة جعلت مصدرها الوحيد للمعلومات عن كوبا تقريبا هم المنفيين الكوبيين أنفسهم، وثانيا لعدم وجود مصادر يعتد بها لتلك الأجهزة داخل الجزيرة. إلا أن الاستمرار فى هذه السياسة أصبح مكلفا سياسيا وغير مجدى فعليا للولايات المتحدة، وهو ما دفع الرئيس أوباما إلى محاولة الحد من تأثير المنفيين الكوبيين المقيمين فى الولايات المتحدة فى السياسات الأمريكية تجاه كوبا.

وقد يكون من المفيد هنا التعرض سريعا للإطار العام لتطور العلاقات، أو اللا علاقات، الأمريكية/الكوبية خلال فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة بسقوط وتفكك الاتحاد السوفيتى السابق، الحليف العالمى الاستراتيجى الأول لثورة كاسترو، بحلول ديسمبر ١٩٩١. ونجد أن الرئيس الديمقراطى الأسبق «بيل كلينتون» تبنى فى حملته للانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٢ شعار «الطرق على الحديد وهو ساخن»، أى استغلال فرصة انهيار الاتحاد السوفيتى لتشديد الحصار على كوبا الثورة ومحاولة خنقها حتى الموت! وبعد فوزه بالانتخابات، مرر الكونجرس الأمريكى ووقع الرئيس كلينتون «قانون الديمقراطية الكوبية»، وهو القانون الذى، ضمن أمور

وإجراءات أخرى، حظر على الفروع الأجنبية لشركات أمريكية من الاتجار مع كوبا وحظر على السفن القادمة من الموانئ الكوبية الرسو فى الموانئ الأمريكية. وجاء رد الفعل الكوبى حادا، ممثلا فى مظاهرات شعبية عارمة فى هافانا وبقية المدن الكوبية هتفت ضد «الخطط الإمبريالية الأمريكية». بل أدى ذلك إلى تعليق بعض الإصلاحات التى كانت حينذاك قيد البحث فى هافانا، حتى لا يفسر ذلك بأنه انصياع للضغوط الأمريكية، وحتى لا يفتح الباب لشروخ فى البنيان الكوبى بما يسمح بفتح الباب «للثورة المضادة» المدعومة أمريكيا — دائما بحسب هافانا — من جهة أخرى.

وفى العقد التالى لذلك، شهدت الأمور سلسلة من «أنصاف الخطوات» التى تعقبها خطوات للخلف. وكان أمل إدارة كلينتون هو التعرف أكثر وبشكل دقيق على الأوضاع داخل الجزيرة مع محاولة تحين الفرص لفرض «إسفين» بين الحكومة الثورية والشعب الكوبى. وفى هذا الإطار بدأت إدارة كلينتون فى السماح للأمريكيين بالحصول على تصاريح للسفر إلى كوبا لأغراض أكاديمية ولهدف عام وغامض أطلقت عليه «تقديم الدعم للشعب الكوبى». كذلك تبنت إدارة كلينتون مبدأ «الرد المحسوب»، أى بقدر ما تتغير كوبا تتغير سياسة الإدارة الأمريكية تجاهها. وفى عام ١٩٩٤، وبعد هروب ٤٠ ألف كوبى إلى الشواطئ الأمريكية بسبب صيف شهد طقسا شديد الحرارة وشهد نقصا حادا فى إمدادات الكهرباء والغذاء فى هافانا، بدأ مفاوضون أمريكيون وكوبيون مفاوضات سرية فى كندا. وكانت النتيجة هى تعاون غير مسبوق حول موضوع الهجرة: فتعهدت الولايات المتحدة بتقديم ٢٠ ألف تاشيرة دخول سنويا للكوبيين، والتزمت قوات خفر السواحل الأمريكية بتسليم أى مهاجرين غير شرعيين كوبيين تقبض عليهم فى المياه الإقليمية الكوبية للقاعدة البحرية الأمريكية فى «جوانتانامو». كما حدث خلال فترتى ولاية كلينتون أيضا درجة من تبادل الزيارات على المستويين الرسمى والشعبى بين كوبا والولايات المتحدة بشكل غير مسبوق، سوى لفترة وجيزة خلال ولاية الرئيس الديمقراطى الأسبق جيمى كارتر (١٩٧٦ — ١٩٨٠).

إلا أن هذه الخطوات المحدودة سرعان ما تعرضت للإجهاض نتيجة مقاومة المنفيين الكوبيين لها لتخوفهم من أن تؤدى هذه الخطوات إلى تطبيع كامل للعلاقات الأمريكية/ الكوبية. ففى فبراير ١٩٩٦ أسقط سلاح الجو الكوبى طائرتين تابعتين لجماعة من المنفيين

الكوبيين بالولايات المتحدة. وأدى ذلك إلى رد فعل عنيف فى الكونجرس تمثل فى تمرير «قانون التضامن مع الحرية والديمقراطية فى كوبا»، المعروف باسم «قانون هيلمز/بيرتون». وأحدث هذا القانون نقلة نوعية فى العقوبات الأمريكية المفروضة ضد كوبا. وقد حاول هذا القانون وقف الاستثمارات الأجنبية فى كوبا بالسماح برفع قضايا ضد هؤلاء المستثمرين فى المحاكم الأمريكية. كما وضع هذا القانون عددا من الشروط على أى رئيس أمريكى قادم الالتزام بها لرفع العقوبات المفروضة على كوبا. وتضمنت هذه الشروط تنظيم انتخابات على أساس تعدد الأحزاب والإفراج عن المعتقلين السياسيين والاعتراف بشرعية الملكية الخاصة. بل وذهب هذا القانون إلى حد تحديد خروج فيدل وراؤول كاسترو وعدد آخر من القيادات الكوبية فى الحكومة والجيش والحزب الشيوعى من العمل السياسى كشرط آخر لأى تغيير مستقبلى فى السياسة الأمريكية تجاه كوبا. وجاء الرد الكوبى ممثلا فى إجراءات تطهير اتخذتها الحكومة الكوبية بحق عدد من المثقفين والأكاديميين الذين كان يعتقد أنهم قريبون من الولايات المتحدة.

وجاءت محاولة أخرى على استحياء للانفتاح الأمريكى على كوبا عقب زيارة البابا الراحل يوحنا بولس الثانى لهافانا عام ١٩٩٩. فقد بدأ تعاون بين خفر السواحل على الجانبين لمكافحة الاتجار فى المخدرات وتهريبها، كما التقى قادة عسكريون أمريكيون متقاعدون مع كل من فيدل وراؤول كاسترو فى هافانا، ونظمت مباراتان فى رياضة «البيسبول» بين فريق كوبى وآخر أمريكى، إحداهما فى مدينة بالتيمور الأمريكية والأخرى فى العاصمة الكوبية هافانا. وشهدت تلك الفترة تدفقا غير مسبوق لفنانين وموسيقيين وأكاديميين ورجال دين وطلاب ورجال أعمال وسياسيين أمريكيين إلى كوبا. كما أن كوبيين أمريكيين لم يكونوا قد زاروا بلادهم من قبل، أو تركوها وهم أطفال ولم يعودوا إليها من قبل، بدأوا يترددون على وطنهم الأم ويتعرفون على أقاربهم هناك من جديد. وفى تلك الفترة دعا عدد من الشخصيات البارزة فى الحزب الجمهورى مثل وزيرى الخارجية السابقين هنرى كيسنجر وجورج شولتز إلى إنشاء لجنة مشتركة من الحزبين الديمقراطى والجمهورى للقيام بمراجعة شاملة للسياسة الأمريكية تجاه كوبا.

إلا أن هذا التقدم ما لبث أن تعرض لانتكاسة فى نوفمبر ٢٠٠٠، وتحديدا بعد يوم واحد من عيد الشكر الأمريكى فى ذلك العام، حيث وصل إلى الشواطئ الجنوبية لولاية فلوريدا

الأمريكية الطفل الكوبى/ إليان جونزاليس البالغ من العمر ست سنوات. وكان الطفل قد غادر كوبا برفقة والدته متجها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن والدته توفيت خلال الرحلة. فى البداية، تقاعست السلطات الأمريكية عن أخذ الطفل من أقاربه المقيمين فى فلوريدا وإعادته إلى والده فى كوبا، وهو الأمر الذى سبب تفجر المشاعر الوطنية الكوبية واندلاع المظاهرات الشعبية المعادية للولايات المتحدة فى العاصمة الكوبية. وعندما أمر المدعى العام الأمريكى لاحقا بإحضار الطفل وإعادته إلى والده فى كوبا قامت قيامة المنفيين الكوبيين فى الولايات المتحدة ولم تهدأ، خاصة فى فلوريدا ونيوجيرسى. وكان التأثير هائلا لدرجة أن البعض أرجع فوز جورج بوش الابن على مرشح الحزب الديمقراطى للرئاسة آل جور فى الانتخابات التى تمت خلال نفس الشهر بفارق عدة مئات من الأصوات فى ولاية فلوريدا إلى غضب المنفيين الكوبيين مما فعلته إدارة كلينتون الديمقراطية بشأن قضية الطفل الكوبى.

وبالرغم من أن جورج بوش الابن كان قد وعد فى حملته الانتخابية بالقضاء كلية على نظام فيدل كاسترو، إلا أنه من الناحية العملية لم يبدأ الشروع فى تنفيذ ذلك إلا بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وبلورة استراتيجية الإدارة الجديدة لتغيير نظم الحكم الخارجية «المعادية»، وصياغة مذهب محاربة دول «محور الشر»، ومحاولة الترويج لفرض الديمقراطية فى العالم، مما جعل الإدارة تتبنى منهجا عدوانيا فى التعامل مع كوبا الثورة. وكان من الطبيعى أن يرفض فريق الرئيس بوش الابن المعنى بملف أمريكا اللاتينية فى ولايته الأولى أى تعاون أمنى أو تجارى مع كوبا بل وروج لاتهامها بتصدير أسلحة بيولوجية لدول أخرى اعتبرتها الإدارة الجديدة «شريرة» لاستخدامها ضد الولايات المتحدة، نظرا لأن غالبية هذا الفريق كانوا ممن شارك فى صياغة أو الترويج لقانون «هيلمز – بيرتون» الذى أشرنا إليه آنفا. وبانتهاء فترة الولاية الأولى للرئيس بوش الابن، أجهضت الإدارة الأمريكية كافة المبادرات، الرسمية وغير الرسمية، لتحسين العلاقات الأمريكية/الكوبية. بل إن هذه الإدارة أوقفت معظم المبيعات الطبية لكوبا، وجعلت منح التصريح بالسفر لكوبا أكثر صعوبة للأمريكيين باستثناء بعض الجمعيات الدينية والأكاديميين، وزادت أيضا من صعوبة منح تأشيرات دخول للولايات المتحدة للأكاديميين والفنانين الكوبيين، وتقريبا فرضت حظرا على سفر المنفيين الكوبيين المقيمين بالولايات المتحدة إلى كوبا أو تحويل الأموال إليها، علما بأن معظم هؤلاء المنفيين باتوا يميلون

للحزب الجمهورى. وبقى الاستثناء الوحيد هو استمرار المبيعات الزراعية الأمريكية لكوبا، نظرا لوجود تصريح واضح من الكونجرس بها.

وبالرغم من أن إدارة الرئيس جورج بوش الابن أنهت الأنشطة السرية لإسقاط نظام فيدل كاسترو، فإن الولايات المتحدة تنفق ٣٥ مليون دولار سنويا على أنشطة معادية للنظام فى كوبا فى إطار ما يسميه البعض بـ «الترويج للديمقراطية» ويسميه البعض الآخر بـ «زعزعة الاستقرار». فهناك الإذاعة والتليفزيون الموجهان من ولاية فلوريدا الأمريكية إلى كوبا (راديو «مارتى» وتليفزيون «مارتى»)، وهناك برامج حكومية أمريكية لدعم المنشقين الكوبيين، وأسر المعتقلين السياسيين وناشطى حقوق الإنسان والصحفيين المستقلين. ولكن من الناحية الفعلية، تعرقل الحكومة الكوبية استقبال بث تليفزيون «مارتى»، كما أنه فى ظل عدم وجود أى علاقات بين البلدين يندر وصول المساعدات الأمريكية إلى أهدافها داخل كوبا، بينما يذهب نصيب الأسد منها إلى «أصحاب دكاكين» المعارضة الكوبية فى فلوريدا والعاصمة الأسبانية مدريد وعدد آخر محدود من عواصم أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، وبعض هذه التجمعات المعارضة بالخارج مخترقة من جانب الأجهزة الاستخباراتية الكوبية. واستمر المنفيون الكوبيون بالتالى فى أن يكونوا أصحاب مصلحة فى عدم إدخال أى تعديل فى سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا.

أما داخل كوبا، فإن هذه السياسة الأمريكية بتحالفها مع المنفيين الكوبيين بغرض تغيير النظام الحاكم فى هافانا عززت عبر الزمن من قوة المتشددين داخل الحكومة الثورية فى هافانا الذين يرون أن نظاما مغلقا سياسيا مع بعض الانفتاح الاقتصادى هو وحده القادر على أن يحمى كوبا من سيطرة قوة أجنبية متحالفة مع بقايا النخبة القديمة، كما أن استمرار الحصار الاقتصادى الأمريكى على كوبا دعم من موقف المعارضين داخل كوبا للاندماج فى النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى، بما لا يصب فى مصلحة الولايات المتحدة. كما أن أى معارض للسياسات الكوبية داخل كوبا يسهل وصمه بالعمالة للولايات المتحدة فى مثل هذه الظروف. ولكن المشكلة تكمن فى أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة كانت لا تفهم، أو لا تريد أن تفهم، أن هناك شخصيات داخل مؤسسات الحكم فى كوبا تختلف مع إرث سياسات كاسترو ولكن من داخل النظام ولها توجهات إصلاحية. كما أن واشنطن لم يعد لها أى وسيلة ضغط أو تلويح بالضغط على كوبا نظرا لسنوات طويلة من العداء والقطيعة وغياب العلاقات.

وفى ضوء أن المنفيين الكوبيين لا يقبلون بأقل من غزو أمريكى لكوبا، فإن حدود استجابة إدارة الرئيس بوش الابن لهم تمثلت فى تشكيل «لجنة مساعدة كوبا الحرة» فى عام ٢٠٠٣ وعينت «منسق التحول فى كوبا» فى عام ٢٠٠٤. واتصفت هذه اللجنة وعضويتها ومناقشاتها بالسرية، وكل ما هو معروف عنها هو تقريران أصدرتهما حول نوع المساعدة التى يمكن أن تقدمها الإدارة الأمريكية إذا طلب منها ذلك فى حالة قيام حكومة انتقالية فى كوبا.ويشبه التقريران الأوضاع فى كوبا بالأوضاع فى شرق أوروبا سابقا فى الحقبة السوفيتية وفى جنوب إفريقيا خلال فترة «الأبارتيد». إلا أن الفارق بين وكبير: فالكوبيون برغم إعجابهم بالثقافة الأمريكية أحيانا فإنهم لا ينظرون إلى واشنطن باعتبارها «قلعة الحرية فى مواجهة الطغيان» كما كان الحال فى شرق أوروبا، بل كقوة إمبريالية قامعة تحالفت فى السابق مع قمع محلى للشعب الكوبى (مثل الديكتاتور باتيستا). كما أن الولايات المتحدة كان لها علاقات تجارية وثقافية وسياحية مع دول شرق أوروبا فى عهد الشيوعية، ولكن ليس لها هذه العلاقات مع كوبا كاسترو. أما فى حالة جنوب إفريقيا، فإن سياسة العقوبات نجحت لأنها كانت جماعية وتنفيذا لقرارات الأمم المتحدة. أما فى حالة كوبا فإن الحصار المفروض مقصور على الولايات المتحدة ومدان عالميا وبشكل سنوى من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد أعلنت إدارة الرئيس بوش الابن بوضوح أن هدفها هو عرقلة خطط الخلافة وانتقال السلطة فى كوبا بعد فيدل كاسترو. وفى هذا الخصوص فقد أعلنت «لجنة مساعدة كوبا الحرة» فى يوليو ٢٠٠٦ أن النتيجة الوحيدة المقبولة أمريكيا فى حالة وفاة فيدل كاسترو أو خروجه عن الحكم أو عجزه عن ممارسة الحكم هو تحول ديمقراطى حقيقى مما يحتم مواصلة الضغوط الاقتصادية الأمريكية على كوبا.

ومنذ الغزو الأمريكى للعراق عام ٢٠٠٣، فقد اهتم المنفيون الكوبيون بمتابعة ما جرى تحت عنوان «التخلص من البعثيين» على أمل تكرار نفس النموذج فى كوبا فى حالة وصولهم للسلطة، بل أعجبوا بالأسلوب الأمريكى فى التعامل مع عراق صدام بشكل عام وأملوا فى تنفيذه بواسطة الولايات المتحدة فى كوبا أيضا. إلا أن الإيجابى فى الأمر عبر السنوات القليلة الماضية هو أن المنفيين الكوبيين فى الولايات المتحدة بدأت آراؤهم فى التنوع بشأن كوبا المستقبل ودورهم فيها. فلعقود فرضت أقلية من الكوبيين المنفيين المتشددين وصايتها على السياسة الأمريكية

إزاء كوبا ودعت لاستخدام العنف من جانب واشنطن لاسقاط نظام حكم كاسترو. ولكن وصول نحو ٣٠٠ ألف كوبى إلى الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٤ معظمهم معنيون بالأحوال المعيشية لأسرهم وأقاربهم الذين تركوهم خلفهم داخل كوبا جعل غالبية المنفيين الكوبيين بالولايات المتحدة يرون فشل سياسة الحصار الأمريكى على كوبا ويدعون للمصالحة وليس للثأر.

وقد بدأت الخارجية الأمريكية فى نهايات فترة الولاية الثانية للرئيس السابق جورج بوش الابن فى الإقرار بالتغييرات التى حدثت فى تكوين المنفيين الأمريكيين، كما أن عددا متزايدا من أعضاء الكونجرس واجه اتهامات من الأمريكيين من أصول من دول أمريكا اللاتينية الأخرى الذين يتهمون المنفيين الكوبيين بلعب دور يفوق حجمهم. وعلى الجانب الآخر، واصل المتشددون من المنفيين الكوبيين وأنصارهم فى العاصمة الأمريكية محاولة إعاقة أى تغيير فى السياسة الأمريكية تجاه كوبا، حيث يخشون أن أى توجه أكثر واقعية من جانب واشنطن سيطيح بدورهم ونفوذهم ويفتح الطريق لتعامل مباشر بين واشنطن وهافانا.

وأولى الخطوات التى على الولايات المتحدة، سواء الإدارة أو الكونجرس، البدء بها لمراجعة سياستها بشكل شامل تجاه كوبا هى التعرف بشكل مباشر وموضوعى على الأسباب التى جعلت النظام الثورى لكاسترو استمر فى الحكم وفى التمتع بشعبية لنحو نصف قرن. أما الخطوة الثانية التى يتعين على الولايات المتحدة القيام بها فهى الإقرار بأنه نظرا للطريق الذى اختارته الولايات المتحدة منذ مطلع الستينيات من القرن العشرين من القرن العشرين فى التجاهل الإرادى لما يجرى فى كوبا فإن الولايات المتحدة لديها أدوات محدودة للغاية تستطيع بها التأثير بفاعلية على الأوضاع فى كوبا بعد انتهاء حكم فيدل وراؤول كاسترو، خاصة أن ذلك يتزامن مع فترة تشهد تدنيا غير مسبوق فى شعبية ومصداقية الولايات المتحدة فى العالم بشكل عام وفى أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص.

ومن الإنصاف أن نذكر أن أول ردود أفعال أمريكية على التغيرات التى حدثت فى كوبا منذ ٣١ يوليو ٢٠٠٦ اتسمت بالعقلانية وإدراك الخطأ التاريخى التراكمى الذى حدث. فالرئيس الأمريكى حينذاك جورج بوش الابن أقر من جهة بأن الولايات المتحدة لم يكن لديها أى علم بمرض الرئيس فيدل كاسترو أو بخطة انتقال السلطة فى كوبا، ومن جهة أخرى فإنه أشار بوضوح إلى أن الزعيم القادم لكوبا سيأتى من «داخل كوبا»، وذلك فى رسالة واضحة إلى

المنفيين الكوبيين، خاصة فى ولاية فلوريدا الجنوبية، وأحلامهم بشأن السيطرة على كوبا ما بعد فيدل. إلا أنه بعد ذلك بأيام أطلق مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الأمريكيتين حينذاك تصريحات أقل إيجابية ذكر فيها أن الولايات المتحدة ستكون مستعدة لبحث موضوع رفع العقوبات المفروضة من جانب واحد على كوبا، ولكن فقط بعد أن تبدأ كوبا رحلتها على درب ديمقراطية تعددية والإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين والسماح لمنظمات المجتمع المدنى المستقلة بالعمل بحرية.

وعلى الجانب الآخر، تحدث الزعيم الكوبى الجديد «راؤول كاسترو» عن أن كوبا كانت دائما، وما زالت مستعدة لتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة على أساس المساواة الكاملة والتكافؤ والاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للطرف الآخر، إلا أن كوبا لن تقبل بما أسماه «الغرور» الأمريكى وسعى الإدارة الأمريكية للتدخل فى الشئون الداخلية الكوبية، كما رفض «راؤول كاسترو» تقديم تنازلات بشأن النظام السياسى الكوبى بما يتسق مع الرؤية الأمريكية. والمحصلة كانت أن الوضع بقى على ما هو عليه: هافانا تقبل الحديث عن كل الموضوعات باستثناء النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى ارتضاه الشعب الكوبى، وواشنطن تعرض على كوبا أمرا (رفع العقوبات الأحادية المفروضة) لا تقبله هافانا مشروطا ولا تود أن تدفع مقابله الثمن الذى تريده واشنطن.

كما يتعين على واشنطن أن تقبل بأنه لا بديل فى حكم كوبا عن هؤلاء الذين يحكمون كوبا بعد فيدل كاسترو والذين اختارهم كاسترو بنفسه. كما على الإدارة الأمريكية الجديدة الأخذ فى الاعتبار أنه فى ظل التوجه اليسارى الغالب فى معظم دول أمريكا اللاتينية فإن بعض حكومات تلك الدول لن تسمح لواشنطن بمحاولة لعب دور فى كوبا ما بعد كاسترو أو الإطاحة بالارث الثورى لكاسترو فى كوبا وفى القارة اللاتينية بشكل عام، وفى مقدمة هذه الحكومات بالطبع حكومة الرئيس «هوجو تشافيز» فى فنزويلا. بل إنه حتى بالنسبة لحلفاء الولايات المتحدة الدوليين والإقليميين فمن غير المتوقع أن يقبلوا بمحاولات تدخلية أمريكية لتغيير النظام فى هافانا، وذلك نظرا لتخوفهم من أن يؤدى ذلك إلى اندلاع عنف وفوضى فى كوبا. وإذا راهنت الولايات المتحدة على أنه فى اليوم التالى لوفاة فيدل كاسترو ستتحول كوبا إلى نظام قائم على التعدد الحزبى على النسق الليبرالى الغربى وإطلاق حرية مطلقة للصحافة والإفراج عن

كافة المعتقلين السياسيين وإعادة الممتلكات المؤممة لأصحابها الأصليين ودفع تعويضات لهم وخصخصة مؤسسات الدولة الكوبية وإعادة كتابة الدستورى الكوبى وتكرار ذكر ما هو مقبول وما هو غير مقبول من جانب واشنطن بشأن التغيير الجارى فى كوبا ما بعد فيدل أو إصدار تهديدات مرتبطة بذلك، فإنه فى هذه الحالة ستخسر واشنطن الرهان لا محالة وستضمن سنوات قادمة من العداء بين البلدين ومن كراهية الشعب الكوبى للسياسات الأمريكية. أما البديل الأفضل فهو أن تراهن واشنطن على حوار مع القيادة السياسية الكوبية على أساس وجود مصالح إقليمية مشتركة بين البلدين فى مجالات مكافحة الاتجار فى المخدرات وحماية البيئة وتنظيم الهجرة وأمن الموانئ وتجنب تفجر أزمة تدفق لاجئين من كوبا وسبل الحيلولة دون أى أفعال متهورة ضد كوبا من جانب قطاعات من المنفيين الكوبيين فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وتوجد سوابق بشأن تباحث البيروقراطيين فى البلدين حول بعض هذه القضايا. وسيكون من المهم قيام الولايات المتحدة بإلغاء حظر السفر إلى كوبا، وهو إجراء يتوافر له بالفعل دعم فى صفوف أعضاء الكونجرس من الحزبين الديمقراطى والجمهورى. كما يتعين على الولايات المتحدة التخلى نهائيا عن فكرة فرض تغيير الحكم فى كوبا، وهو أمر بدأت تظهر مؤشراته مع إدارة الرئيس أوباما وسفر عدد من أعضاء الكونجرس إلى كوبا، وهو الأمر الذى شجع بدوره الزعيم راؤول كاسترو على اتخاذ عدد من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية الانفتاحية. وعلى الولايات المتحدة أيضا إنهاء العقوبات الأحادية وغير المقبولة دوليا المفروضة على كوبا، وكل ذلك كوسيلة لبناء الثقة وإدارة الأزمة بين الدولتين وصولا إلى تسويتها فى مرحلة تالية، وكعامل مساعد لمسيرة الإصلاح والتغيير التدريجى فى كوبا وفقا لأولوياتها هى. وعلى واشنطن الابتعاد تماما عن التدخل فى الشئون الداخلية الكوبية وعدم السماح لأحد بجرها كداعم لطرف ضد آخر فى هذه الشئون وترك الأمر للكوبيين أنفسهم.

ويكمن جزء من الإشكالية الكوبية فى السياسة الخارجية الأمريكية فى أن هناك فى واشنطن من هم من يزالون يتنبأون بسقوط وشيك للنظام الكوبى بعد تحولات ٢٠٠٦، وهم يصرون على الاستمرار فى ارتكاب نفس الخطأ الذى وقعت فيه الإدارة والكونجرس الأمريكيان طوال سنوات حكم فيدل كاسترو. فالثابت هو أن استمرار الثورة الكوبية لا يعود فقط إلى كاريزما

كاسترو أو مهارات القادة الكوبيين فى بناء المؤسسات أو ما يقال عن السيطرة السياسية والأمنية للدولة والحزب الشيوعى الكوبى. كما أن التركيز على ما تعتبره واشنطن انتهاكات حقوق الإنسان الكوبى وارتفاع عدد المعتقلين السياسيين وشكاوى أخرى سياسية واقتصادية لا يساعد على فهم مصادر شرعية الحكم فى هافانا فى عيون مواطنيه. بل إن استمرار الحكم فى إظهار التحدى والمواجهة للولايات المتحدة يضيف لتلك الشرعية الشعبية، نظرا لأن الوعى التاريخى للشعب الكوبى شديد الحساسية، حتى منذ ما قبل ثورة كاسترو عام ١٩٥٩، تجاه التدخلات الخارجية فى شئون كوبا الداخلية، سواء كانت أسبانيا فى القرن التاسع عشر أو الولايات المتحدة الأمريكية فى القرن العشرين، واستغلال الانقسامات فيما بين الكوبيين لخدمة هذا الطرف الخارجى. وتعزز الأيديولوجية الثورية السائدة هذا الوعى التاريخى وتعمقه بهدف الحفاظ على إجماع وطنى فى هذا الشأن. كما أن غالبية الكوبيين ينظرون إلى الحكم الراهن باعتباره ضمانا للحفاظ على مسافة معقولة وصحية من الجار القوى الطامح إلى الهيمنة فى الشمال، أى الولايات المتحدة الأمريكية، ومنح المواطنين الكوبيين إحساسا بالعزة الوطنية نظرا لرؤية العالم الخارجى لكوبا باحترام وتقدير، نظرا لنجاحها فى تحقيق العديد من الإنجازات بالمعايير العالمية مثل القضاء على الأمية وعلى معظم الأمراض الوبائية والاحتفاظ بأقل معدل إصابة بمرض الأيدز فى أمريكا اللاتينية بأسرها ولكونها صاحبة واحد من أكفأ، إن لم يكن أكفأ، نظام للتأمين الصحى فى العالم بأسره وخفض معدلات الوفاة لدى الأطفال حديثى الولادة.

خامسا: واشنطن وبيونج يانج: متى وكيف ولماذا؟

تعد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية المعروفة باسم كوريا الشمالية إحدى أبرز المعضلات للسياسة الخارجية الأمريكية، والتى تعود إلى افرازات نتائج الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى معسكرين: الاشتراكى والرأسمالى وبدء الحرب الباردة، ثم التداعيات الخاصة بالحرب الكورية وما انبثق عنها من تقسيم شبه الجزيرة الكورية إلى دولتين: كوريا الشمالية التى شكلت جزءًا من المعسكر الاشتراكى وكوريا الجنوبية التى صارت جزءًا من المعسكر الغربى، وتحديدا اعتمدت على مظلة الحماية العسكرية الأمريكية، وفى ذلك تشابه، مع بعض الفوارق بالطبع، مع ما حدث فى ألمانيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وما حاولت الولايات المتحدة ومعها المملكة المتحدة وفرنسا إقامته من نموذج ناجح للرأسمالية فى ألمانيا الغربية. وقد اعتبرت الإدارة الأمريكية أنها حققت انتصارا دوليا على صعيدى القانون والتنظيم الدوليين عندما تجاوزت حق النقض (الفيتو) فى مجلس الأمن من خلال اللجوء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاستصدار قرار بشأن وقف الحرب الكورية تحت مظلة آلية «الاتحاد من أجل السلم». وأدى التدخل العسكرى للولايات المتحدة وحلفائها فى الحرب الكورية، ثم قرارات الأمم المتحدة فى هذا الشأن إلى وقف التقدم العسكرى للشطر الشمالى المدعوم سوفيتيا وصينيا ورسم الحدود الراهنة بين الشطرين.

ومنذ ذلك التاريخ بقيت القوات الأمريكية فى الشطر الجنوبى لحمايته من «الخطر» القادم من الشمال، ويصل عددها حاليا إلى نحو ٣٧ ألفا. كما سعت واشنطن إلى تحويل كوريا الجنوبية إلى نموذج نجاح أى جنة للرأسمالية تشكل مصدر جذب لسكان كوريا الشمالية لشدهم بعيدا عن الشيوعية ولتحفيزهم على الإطاحة بالحكم الشيوعى فى بلادهم واللحاق بما يحدث فى الجنوب. وبالرغم من الخلاف الصينى/ السوفيتى فى مطلع الستينيات من القرن العشرين وانقسام الدول الاشتراكية والأحزاب الشيوعية فى العالم بدرجة أو بأخرى بين الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية، فإن كوريا الشمالية نجحت فى تحقيق المستحيل: أى الاحتفاظ بعلاقات متميزة بل وقوية بموسكو وبكين معا، مما أمن لها الحصول على مظلة حماية فى مواجهة تحالف إقليمى دولى مناهض لها شمل فى الأساس الولايات المتحدة واليابان

وكوريا الجنوبية، بالإضافة إلى أستراليا وغيرها من دول حلف شمال الأطلنطى. كما عمدت بيونج يانج إلى تطوير قدراتها العسكرية الذاتية، بدعم سوفيتى وصينى، بحيث أصبحت تملك واحدا من أكبر وأقوى الجيوش فى العالم، ليس فقط من جهة العدد، بل أيضا من حيث الأسلحة، سواء التقليدية أو غير التقليدية بمختلف أنواعها، كوسيلة لضمان وجودها والحفاظ على استمرارها وحماية أمنها. وبقيت العقدة الكورية الشمالية، مثلها مثل العقدة الكوبية وإن كانت أقدم منها، تشكل رقما صعبا فى السياسة الخارجية للإدارات الأمريكية المتعاقبة.

ومثلها مثل بقية الدول الملقبة بالمارقة ثم بمحور الشر طبقا للأدبيات السياسية للإدارة الأمريكية الجمهورية السابقة للرئيس جورج بوش الابن، وكحلقة جديدة فى التطور التاريخى للموقف الأمريكى تجاهها، فإن القضايا العالقة فى العلاقات الأمريكية/الكورية الشمالية، وعقب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى السابق من جهة واستمرار العلاقات الوطيدة بين بكين وبيونج يانج والدعم الصينى لكوريا الشمالية من جهة أخرى، تلخصت فى القلق الأمريكى المتصاعد إزاء برنامج التسلح الكورى الشمالى، خاصة منذ دخول البرنامج النووى الكورى الشمالى مرحلة متقدمة والتخوف الأمريكى من الانعكاسات الإقليمية والدولية لهذا البرنامج فى ضوء تخوف واشنطن من وجود جانب عسكرى خفى لهذا البرنامج، ثم اتهام بيونج يانج بدعم منظمات إرهابية ودول معادية لواشنطن، واتهامها أيضا بانتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع داخل بلدانها وغياب الديمقراطية على النسق الليبرالى الغربى، بالإضافة بالطبع للخوف من التهديد الكورى الشمالى لكل من كوريا الجنوبية واليابان، الأولى من خلال القوات النظامية والأسلحة التقليدية والثانية عبر التهديد الصاروخى، والدولتان حليفتان لواشنطن بطبيعة الحال، وهناك أيضا مشكلة المواطنين اليابانيين الذين تتهم طوكيو بيونج يانج باختطافهم فى عقد الثمانينيات من القرن العشرين من القرن العشرين، وما زال بعضهم محتجزا لدى كوريا الشمالية بحسب اليابان وتطالب باستعادتهم وتساندها فى ذلك المطلب كل من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية حتى هذه اللحظة. وكانت واشنطن قد وضعت كوريا الشمالية على قائمة الدول الراعية للإرهاب التى تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية بشكل سنوى وأبقتها عليها حتى منتصف ٢٠٠٨ كما سنورد لاحقا. وكانت، وما زالت المشكلة لدى الأمريكيين هى غياب المعلومات القادمة من داخل الشطر الشمالى، فقد نجح

نظام الرئيس الراحل «كيم إيل سونج» ومن بعده نجله الرئيس الحالى «كيم يونج إيل» فى فرض نظام سياسى قوى ومحكم من خلال الحزب الحاكم (حزب العمال) ومنظماته الجماهيرية المختلفة من نسائية وشبابية وعمالية وريفية وغيرها، وكذلك الأجهزة الحكومية، ومن بينها أجهزة أمنية وعسكرية واستخباراتية، وسيطرة إعلامية، بحيث بات من القريب للمستحيل أن تنجح واشنطن فى الحصول على معلومات صحيحة أو دقيقة من داخل القطر الشمالى عما يحدث بداخله، وذلك دونما إنكار لحالات انشقاق وهروب محدودة لشخصيات مسئولة فى بيونج يانج، سواء إلى الجنوب أو إلى أطراف غربية أو اقليمية أخرى.

إلا أن العامل الحاسم فى الحالة الكورية الشمالية كان مزدوجا. فمن جهة بيونج يانج كان ضغط الظروف الاقتصادية شديدا، خاصة عقب سقوط الاتحاد السوفيتى السابق، حيث إنه من جهة لم تستطع، وربما لم ترد، الصين تغطية الاحتياجات الاقتصادية الكورية الشمالية بشكل كامل، ومن جهة ثانية أثر الإنفاق العسكرى والنووى المتسارع على الموارد المتاحة للإنفاق الاقتصادى والاجتماعى، ومن جهة ثالثة تراجعت عوائد المبيعات العسكرية الكورية الشمالية للخارج، نتيجة تراجع عدد المشترين بسبب ضغوط أمريكية أو غربية عليهم أو لحرص هؤلاء المشترين على خطب ود واشنطن وحلفائها مما دعاهم لفصم عرى التعاون العسكرى والتكنولوجى مع كوريا الشمالية بكل ما كان يوفره ذلك من مورد مهم للنقد الأجنبى لبيونج يانج، أو لفرض الغرب، خاصة الولايات المتحدة، حصارا قلل من قدرات بيونج يانج على اختراقه ومواصلة تصدير السلاح والتكنولوجيا الحربية، ومن جهة رابعة كان من الواضح أن هناك مشكلات تواجه السياسات الاقتصادية المتبعة فى كوريا الشمالية، سواء بسبب شح الأمطار فى بعض الأوقات أو تراجع حاد فى غلال الحبوب وغيرها من السلع الزراعية، خاصة الغذائية فى أوقات أخرى. وكانت المحصلة لكل ما سبق هى اختناقات اقتصادية متتالية أو متقطعة، وكذلك حالات جزئية ووقتية ومناطقية من نقص حاد فى الاحتياجات الغذائية أدت إلى أوضاع أشبه بالمجاعة بحسب منظمات دولية وغير حكومية متخصصة فى بعض اللحظات.

وعلى الجانب الآخر، كان العامل الحاسم على الجانب الأمريكى فى نهاية الأمر هو البرنامج النووى الكورى الشمالى وتوجهاته العسكرية وكذلك التقدم التكنولوجى فى مختلف مجالات التسلح الصاروخى على اختلاف مداه. وقد بدا الجهد الأمريكى مبكرا لاحتواء ما

تعتبره واشنطن «الخطر» الكورى الشمالى، وتحديدا منذ انتهاء الحرب الأولى ضد العراق عام ١٩٩١ وتزامن ذلك مع انهيار الاتحاد السوفيتى السابق وانتهاء الحرب الباردة وتواكب ذلك لاحقا مع مجىء إدارة ديمقراطية أكثر مرونة إلى البيت الأبيض ممثلة فى بيل كلينتون تعاملت بقدر أكبر من البراجماتية وأقل من الأيديولوجية مع هذا «الخطر». فقد أدرك القادم الجديد للبيت الأبيض أن مسألة أسلحة الدمار الشامل يجب أن تعالج على الصعيد العالمى دون الانتظار لخروج حالات من تحت السيطرة بعد ما اعتبره الأمريكيون «الدرس العراقى». وكان المنهج المتبع حينذاك ليس مختلفا كثيرا عما هو متبع الآن، أى التلويح بجزرة المساعدات الاقتصادية والغذائية، بل وفى مجال الطاقة، بما فيها النووية للاستخدامات السلمية، مقابل تخلى كوريا الشمالية عن ترسانتها من أسلحة الدمار الشامل وقدراتها التكنولوجية فى هذا الصدد ووقف تصدير هذه الأسلحة والتكنولوجيا للخارج، ووقف دعم ما تعتبره واشنطن وحلفاؤها «منظمات إرهابية» ودول معادية، وتفكيك استقلالية برنامجها النووى، بمعنى عدم امتلاك دورة تخصيب اليورانيوم كاملة وما يتبع ذلك من التخلص من الماء الثقيل اللازم لذلك. وفى هذا الإطار جاءت صيغة مؤتمر الـ «كيدو» فى عام ١٩٩٤، أى ترتيبات التنمية الاقتصادية لكوريا التى كان من المفترض أن توفر مساعدات للأخيرة مقابل إجراءات تتخذها حكومة بيونج يانج فى اتجاه تفكيك تدريجى لبرنامجها النووى.

إلا أن هذه الصيغة لم تصمد طويلا، فى ظل اتهامات متبادلة بين الجانبين بعدم الوفاء بالالتزامات طبقا لاتفاق ١٩٩٤. فكوريا الشمالية اتهمت اليابان بعدم توريد الماء الخفيف اللازم لتشغيل المفاعلات النووية لديها لأغراض سلمية، كما اتهمت الأطراف الغربية بعدم تقديم الدعم الاقتصادى بالحجم أو على المستوى المطلوب أو حتى بالانتظام والدورية المطلوبين، وكذلك بعدم تقديم ما يكفى من المساعدات الغذائية كما كان متفقا عليه. وعلى الجانب الآخر، فقد اتهم الأمريكيون وحلفاؤهم بيونج يانج بالمماطلة ومحاولة التنصل من التزاماتها والسعى للمراوغة لعدم تنفيذ ما تعهدت به. وسرعان ما قام كل طرف بإضافة بنود جديدة على الأجندة مما زاد الأمر تعقيدا، كما أن الجانب الأمريكى اتهم أطرافا إقليمية، كان المقصود بها أساسا الصين، بعدم لعب دور إيجابى لتسهيل التفاوض حول تسوية المسائل العالقة أو لتجاوز الخلافات التى صارت تثار بشكل مكثف بالإضافة إلى الخلافات حول

تفسير ما ورد فى اتفاق ١٩٩٤ والعلاقة بين بنوده من حيث التوازى أو التوالى. وعلى الرغم من محاولات حثيثة لإنقاذ اتفاق ١٩٩٤، خاصة فى العامين الأخيرين لإدارة الرئيس السابق كلينتون من خلال دبلوماسية مكوكية لمساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الآسيوية فى ذلك الوقت، فإن الامور لم تتحرك للأمام، بل عانت من الجمود، وفى أحيان كثيرة من التدهور والتراجع. وبالتالى كان الملف الكورى الشمالى هو أحد الملفات التى بقيت مفتوحة وانتقلت من إدارة كلينتون الديمقراطية إلى إدارة جورج بوش الابن الجمهورية، ليبدأ فصل جديد ومختلف من الناحية النوعية عن سابقيه كما سنورد فيما يلى.

ومن هنا جاء طرح اللجنة السداسية لتناول المسألة النووية فى كوريا الشمالية كوسيلة لإدماج كل من روسيا والصين – القريبين من بيونج يانج – فى آلية دولية متعددة أطراف تضم أيضا الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية، بالإضافة بالطبع إلى الطرف الأساسى المعنى وهى كوريا الشمالية ذاتها. وبالتالى، كان الهدف هو أنه بدلا من أن تكون روسيا والصين جزءًا من المشكلة – بحسب التقييم الأمريكى بالطبع – يجب أن تكونا جزءا من الحل من خلال تفادى الخطأ السابق المتمثل فى ترك البلدين خارج آلية التباحث المباشر مع كوريا الشمالية وتوظيف علاقاتهما الوثيقة مع بيونج يانج لضمان قبول الأخيرة بالمطالب الغربية، خاصة الأمريكية، وتنفيذها لما تقبله من التزامات، وكذلك لإحكام الحلقة حول بيونج يانج وعدم ترك خيارات أخرى أمامها خارج نطاق آلية المحادثات السداسية. ولكن مضمون التفاوض فى الآلية الجديدة لم يتغير: فالمعادلة الأساسية ظلت هى اتخاذ بيونج يانج لخطوات باتجاه الكشف عن منشآتها النووية والإعلان عما لديها من مواد وتجهيزات ذات صلة وصولا إلى تدمير أو التخلص من هذه القدرات فى ظل تفتيش ورقابة دوليتين، وذلك مقابل تنفيذ مطالب للشطر الشمالى لا تقتصر على تأمين احتياجاته من الطاقة وتقديم المساعدات الإنسانية والغذائية والاقتصادية وضخ استثمارات فى الاقتصاد الكورى، ولكن أيضا رفع اسم كوريا الشمالية من قائمة الدول الراعية للإرهاب التى تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية سنويا وإدماجها فى النظام الدولى.

ومثل سابقاتها، فقد عانت آلية المحادثات السداسية من الكر والفر، خاصة بين الطرفين الأمريكى والكورى الشمالى والذى لم يثق فى أى مرحلة بأن إدارة الرئيس السابق بوش الابن

قد تخلت عن خططها بشأن السعى لتغيير النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى لكوريا الشمالية، خاصة فى ضوء تضمين تلك الإدارة لكوريا الشمالية فى قائمة الدول المصنفة كمعادية للولايات المتحدة سواء أطلق عليها تسمية «الدول المارقة» أو «محور الشر». وتخلل ذلك حث أمريكى على تدخلات صينية وأحيانا روسية لإقناع بيونج يانج بالتجاوب، مع توظيف الأزمات الغذائية والاقتصادية والإنسانية فى الشطر الشمالى للدفع والضغط على بيونج يانج، خاصة فى ضوء عدم القدرة على توقع ردود أفعال القيادة الكورية الشمالية والتى وصلت فى مراحل سابقة إلى التلويح أو التهديد أو إعلان الانسحاب من اتفاقية حظر الانتشار النووى ومن الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكانت الخطوات الأخيرة فى الملف النووى الكورى الشمالى ايجابية خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨، سواء من خلال تسليم بيونج يانج قائمة من المفترض ان تكون شاملة للمنشآت النووية لديها أو قيامها بشكل إعلامى عالمى لافت بتدمير برج خاص بإحدى هذه المنشآت. وفى المقابل، أعلنت الولايات المتحدة بدء إجراءات رفع اسم كوريا الشمالية من قائمة الدول الراعية للإرهاب. كما حثت بيونج يانج واشنطن على القيام من جانبها وبحث حلفائها على وضع جدول زمنى لتقديم المساعدات المطلوبة لكوريا الشمالية، وهو ما بدأت واشنطن تنسق بشأنه مع حلفائها الغربيين. كما أن هذا التطور وضع الإدارة الأمريكية فى حرج فى مواجهة حليف بحجم اليابان التى كانت تراهن على أن تربط الولايات المتحدة بين اتخاذ إجراءات رفع اسم كوريا الشمالية من قائمة الدول الراعية للإرهاب وبين حدوث تقدم فى ملف المختطفين اليابانيين لدى كوريا الشمالية، وهو الأمر الذى لم يتحقق على أرض الواقع مما أوجد حالة من المرارة لدى العديد من القوى السياسية اليابانية التى اعتبرت ما حدث تخليا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية عن حليفتها اليابان.

وفى ظل ولاية الرئيس أوباما، استمر التحرك «البندولى» للعلاقة بين بيونج يانج من جهة وواشنطن بمفردها أو مع حليفتيها اليابان وكوريا الجنوبية من جهة أخرى. فعلى الصعيد السلبى، فاجأت بيونج يانج العالم بما أسمته تجربة وضع قمر صناعى على مدار حول الأرض، بينما اتهمت واشنطن وحليفتاها الشطر الكورى الشمالى بأن ما جرى كان تجربة صاروخية، تكرارا لما تم عام ٢٠٠٦، ثم تم الحديث عن تجربة نووية كورية شمالية وأخيرا تجربة صاروخية أخرى فى أبريل ٢٠٠٩، وهى أمور أدت جميعها إلى توتير الأجواء بشأن الملف الكورى الشمالى،

خاصة مع شروع كوريا الشمالية فى إعادة بناء البرج الذى كان قد تم تدميره. وعلى الجانب الإيجابى، أدت الوساطة الناجحة للرئيس الديمقراطى الأسبق بيل كلينتون، عبر زيارته لبيونج يانج للإفراج عن اثنين من الصحفيين الأمريكيين احتجزتهما بيونج يانج بتهمة التسلل إلى أراضيها بشكل غير قانونى ودافعت واشنطن بأنهما ضلا طريقهما، إلى تبادل تصريحات إيجابية بين مسئولى الطرفين بشرت بانفراجة لم تتحقق حتى الآن.

ومن غير الواضح ماذا ستئول إليه «العقدة الكورية» فى السياسة الخارجية الأمريكية فى الوقت الراهن، نظرا لأن المسألة الكورية لا تقتصر لدى الإدارة والكونجرس الأمريكيين، على الملف النووى، بل تمتد لتشمل ليس فقط النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى بيونج يانج، الذى ترى الولايات المتحدة أن وجوده يمثل إحدى بقايا أوضاع الحرب الباردة ويجب تسويتها وتطبيع الأوضاع فى شبه الجزيرة الكورية، بالطبع من وجهة النظر الأمريكية، ولكن يتضمن أيضا مسألة إعادة توحيد كوريا، وهى مسألة أيا كان شكلها وتوقيتها فمن المتوقع أن تأتى فى وقت ما فى المستقبل وستكون مكلفة للغاية من الناحية الاقتصادية، وسيكون على الولايات المتحدة بلا شك تحمل جزء من التكلفة، حيث من الصعب تصور ترك عبء تحمل هذه التكلفة على الكوريين أنفسهم، أو حتى الاكتفاء بدعم إقليمى من خلال اليابان مثلا، خاصة أن الولايات المتحدة تعتبر أحد الأطراف المسئولة تاريخيا عن تقسيم شبه الجزيرة الكورية. كما أن الأمر يرتبط بمستقبل الوجود العسكرى الأمريكى، ليس فقط فى كوريا الجنوبية كما هو الحال حاليا، بل فى منطقة شرق آسيا والمحيط الهادى بأسرها، ويؤثر بدوره على توازنات القوة فى هذه المنطقة شديدة الحساسية للأمن القومى الأمريكى والتى تشهد توازنات دقيقة مع الصين وروسيا وغيرهما.

... وبعـــد ...

وفى ختام هذا الكتاب/ المدخل، نأمل فى أن يكون قد أدى الغرض منه، وهو طرح صورة بانورامية وموضوعية ومتعددة الجوانب والأبعاد ومستويات البحث والدراسة وأصعدة الحركة، وبعيدة عن السطحية أو الانفعالية فى آن واحد، عن المجتمع والسياسة الأمريكيين، خاصة من منظور المسائل والقضايا التى تهمنا وتهم وطننا ومنطقتنا العربية والإسلامية، وأسهم فى تعريف القارىء على معلومات ووقائع أساسية ورؤى تحليلية وتقييمية عن القوى الفاعلة والعوامل المؤثرة والسياسات المطروحة والنقاشات الدائرة وحالات الاستقطاب الموجودة على الأرض وعلى المستوى الفكرى فى إطار هاتين الدائرتين المرتبطتين ببعضهما البعض والمتداخلتين بالضرورة. ونأمل أيضا فى أن يكون الكتاب قد فتح آفاقا جديدة أمام عقول القراء للبحث فى المزيد عنها وتقصى أعماقها وبعث قيمة الرغبة فى الاهتمام بما يجرى هناك وعلاقته بنا والمزيد من التعرف على جوانب إضافية منه وعنه.

وستبقى الولايات المتحدة الأمريكية مجالا مفتوحا للبحث والدراسة من مختلف جوانب وأبعاد تاريخ ووجود وتطور وواقع هذه الدولة، مجتمعا وسياسة، ثقافة وفكرا، علما واقتصادا، تكنولوجيا وقيما، قانونا وممارسة، وتأثيرها على العالم من حولها وتأثرها به، ليس فقط نظرا لمركزية ومحورية هذه الدولة فى النظام الدولى، بل أيضا لتشابك وتعقد العلاقات داخل هذا المجتمع، وفيما بين فئاته، خاصة الفاعلة سياسيا، وهى كثيرة. وينظر البعض إلى هذا التشابك والتعاقد باعتبارهما ميزتين تعكسان ثراء هذا المجتمع وحيوية قواه الفاعلة وتدفق نشاطه وضمان تمثيل العملية السياسية به لمختلف مكوناته، بينما يرى آخرون أن التشابك والتعقد يؤديان دورا يفضى إلى «تخندق» قوى ومؤسسات بعينها وعصيها على أى تغيير ووجود مقاومة مؤسسية لأى اتجاهات تتحرك فى مسار التغيير، والتغطية على أخطاء أو تجاوزات تم ارتكابها والحيلولة دون محاسبة المسئولين الحقيقيين عنها فى توقيت مناسب.

وقد حرصنا خلال الكتاب على الابتعاد عن الانسياق إلى أى تفسيرات تكتفى بالبعد «التآمرى» للظواهر والأحداث، وهو بُعد عادة ما يكون من السهل اتباعه وإغفال ما سواه،

ولكنه بالطبيعة يقصر زوايا الرؤية ولا يساعد على الفهم والتعمق بالدرس والتحليل، وإن نجح فى أن يؤدى إلى تعبئة أو تحريض.

وحتى بعد قراءة هذا الكتاب المدخل، نوقن بأن هناك الكثير من علامات الاستفهام التى ستبقى عالقة تبحث عن إجابة شافية وافية لدى القارىء عن جوانب من المجتمع والسياسة الأمريكيين، سواء ما تعرضنا له هنا بقدر من التفصيل أو فى عجالة أو ما تجاوزنا عنه كلية. وهذا أمر متوقع؛ لأن من سمات البحث العلمى الجاد أنه لا يساعد فى الإجابة عن تساؤلات فقط ولكنه يفتح المجال لنمو وبلورة تساؤلات أخرى، سواء جديدة تماما أو ناتجة عن ما تمت الإجابة عنه.

نبــذة عــن المؤلــف

حصل الدكتور وليد محمود عبد الناصر على البكالوريوس والماجستير فى العلوم السياسية من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، كما حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة. وحصل على دبلوم العلاقات الدولية من معهد الدراسات الدولية بجنيف، ثم حصل على الدكتوراه فى العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة جنيف. كما أنه رأس جمعية المصريين فى سويسرا ما بين عامى ١٩٩٤ و١٩٩٩. وأصدر ورأس تحرير دوريتها «شروق». كذلك شارك بأوراق فى العديد من المؤتمرات السياسية والاقتصادية والعلمية والأكاديمية التى نظمتها جامعة الأمم المتحدة بطوكيو والاتحاد الأوروبى ومنظمة المؤتمر الإسلامى ووزارات خارجية اليابان والبحرين وكندا والجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط والجمعية الأوروبية لدراسات الشرق الأوسط والجمعية الفرنسية للدراسات العربية والإسلامية والجمعية الأمريكية لدراسات الشرق الأوسط والجمعية السويسرية لدراسات الشرق الأوسط والحضارة الإسلامية ومعهد الدراسات الأوروبية بجنيف ومنتدى التفاعل العربى الأوروبى بنيقوسيا والأكاديمية المتوسطية للدراسات الدبلوماسية بمالطة. كذلك حاضر فى الكثير من جامعات مصر وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، مثل جامعتى القاهرة وحلوان وجامعتى جنيف ولوزان وجامعات بوسطن ومريلاند والجامعة الأمريكية بواشنطن وجامعات ميجى وطوكيو وأكيتا الدولية باليابان، كما قام بالتدريس فى قسم العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. وقد أقام المؤلف فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦. وللمؤلف، بالإضافة إلى الكتب المذكورة فيما بعد أكثر من ٣٠٠ دراسة ومقال منشورة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية فى مجالات سياسات الشرق الأوسط والعلاقات الدولية والقانون الدولى والعلاقة بين الدين والسياسة وحوار الحضارات والاقتصاد السياسى وغير ذلك. والمؤلف عضو فى المجلس المصرى للشئون الخارجية وفى اتحاد كتاب مصر وفى هيئة مستشارى مجلة «ما بعد» التى تصدرها جمعية العاملين المصريين السابقين فى الأمم المتحدة، كما شغل عضوية لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس القومى للمرأة ولجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة ومجلس مستشارى مجلة «الدبلوماسى» التى يصدرها النادى الدبلوماسى المصرى.

وأصدر المؤلف ١٧ كتابا كان آخرها قبل هذا الكتاب عام ٢٠٠٨ بعنوان (الإسلاميون التقدميون: عن وجه آخر للفكر والسياسة فى إيران) و(حرب العراق: دراسة فى الأسباب والنتائج).

منافذ توزيع إصدارات مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع

■ القاهرة

- ١٦٥ شارع محمد فريد — ت : ٢٣٩٠٤٤٩٩
- مكتبة الأوبرا – ميدان الأوبرا – العتبة — ت : ٢٥٩٠٦٢٧٢
- مكتبة الأهرام – أركاديا مول — ت : ٢٥٧٧٥٤٤٨

■ الفنادق السياحية

- شيراتون القاهرة ٨٨ — ت : ٢٧٧٠٤٥٧٤ – ٢٣٣٦٩٨٠٠
- جراند حياة القاهرة – داخلى ٦٣١٥ — ت : ٢٣٦٢١٧١٧ – ٢٣٦٤٨٢٣٠
- هيلتون رمسيس (السوق التجارى) — ت : ٢٧٧٠٤٦٤٦ – ٢٥٧٧٧٤٤٤
- سميراميس انتركونتيننتال — ت : ٢٧٩٢٢٥٣٧
- إنتركونتيننتال هليوبوليس مدينة نصر — ت : ٢٤٨٠٠١٠٠

■ بنها

- شارع الشهيد فريد ندى — ت : ٠١٣/٣٢٢٣٨٤٨

■ الإسكندرية

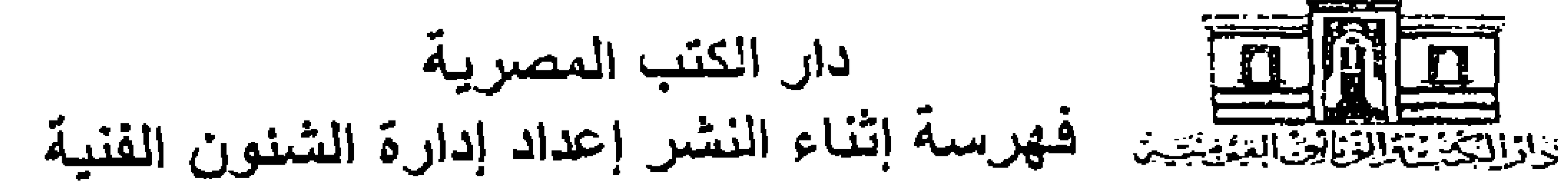
- طريق الزعيم جمال عبد الناصر — ت : ٠٣/٤٨٤٨٥٦٣

■ الزقازيق

- شارع ٢٣ يوليو – عمارة الأوقاف — ت : ٠٥٥/٢٣٠٦٦٥٧

■ أسيوط

- مبنى جامعة أسيوط — ت : ٠٨٨/٢٣٣١٠٦٥

دار الكتب المصرية
فهرسة إثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

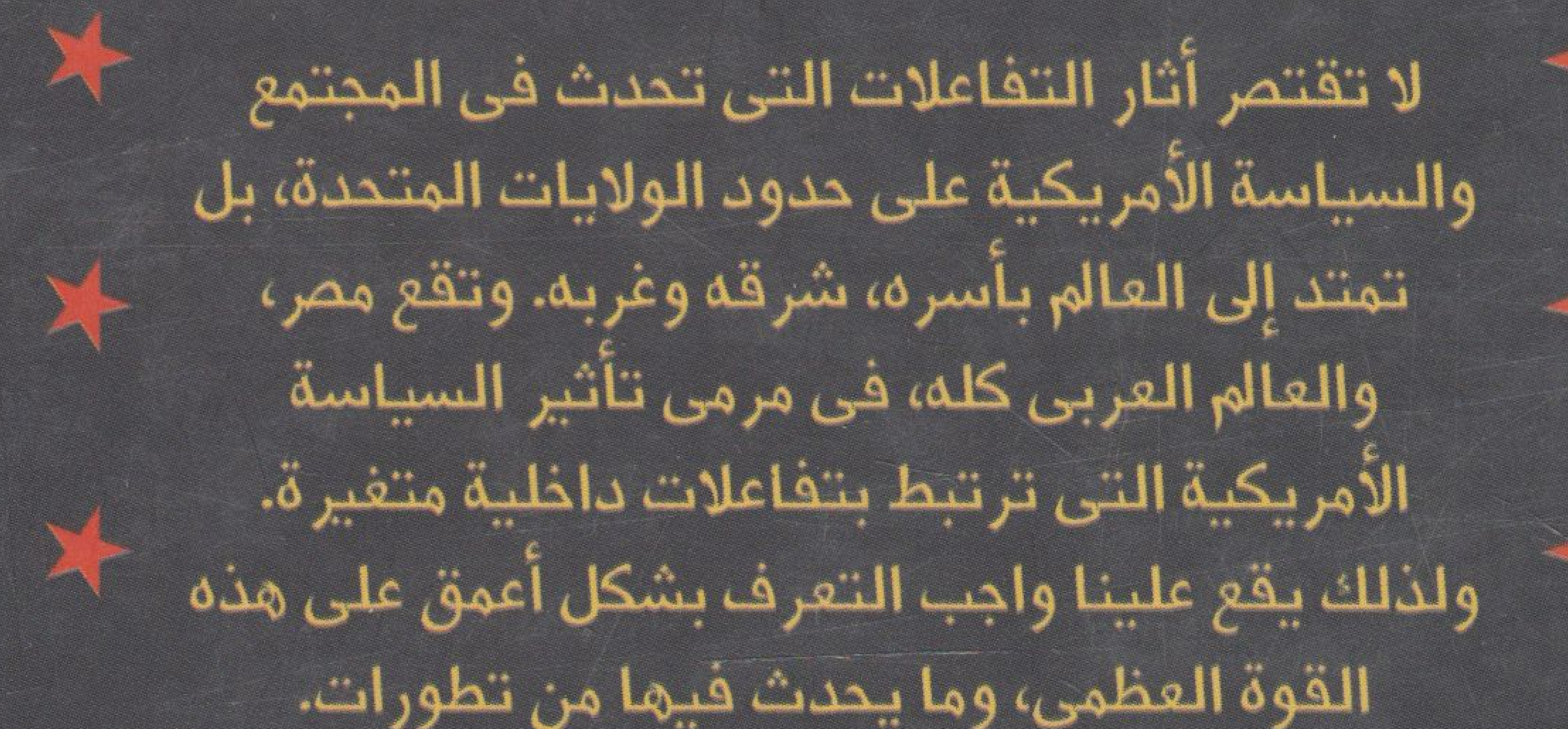
عبد الناصر، وليد محمود.
من بوش إلى أوبما: المجتمع والسياسة فى الولايات المتحدة الأمريكية/ وليد محمود عبد الناصر - القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ٢٠١٠.
عدد الصفحات : ٢٠٨ صفحة
المقاس : ١٧ × ٢٤ سم
تدمك: ٩٧٨ ٩٧٧ ٣٢٠ ١٤٨٣
١ - الولايات المتحدة الأمريكية - الأحوال السياسية
٢ - الولايات المتحدة الأمريكية - علاقات خارجية

٣٢٠,٩٧٣

رقم الإيداع ٤٨٦٤ / ٢٠١٠
ISBN 978 - 977 - 320 - 148 - 3

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

هذا الكتاب



لا تقتصر أثار التفاعلات التى تحدث فى المجتمع والسياسة الأمريكية على حدود الولايات المتحدة، بل تمتد إلى العالم بأسره، شرقه وغربه. وتقع مصر، والعالم العربى كله، فى مرمى تأثير السياسة الأمريكية التى ترتبط بتفاعلات داخلية متغيرة. ولذلك يقع علينا واجب التعرف بشكل أعمق على هذه القوة العظمى، وما يحدث فيها من تطورات.

ويقدم هذا الكتاب مدخلا عام لفهم المجتمع والسياسة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى المرحلة الراهنة والتعرف على دور الجماعات المختلفة داخل المجتمع الأمريكى، وخصوصا القوى ذات الفاعلية والنفوذ، بما فى ذلك قوى قد لا تقع فى القلب من المشهد السياسى الأمريكى ولكنها تؤثر فيه، وبات صوتها مسموعا بشكل متزايد منذ فوز الحزب الديمقراطى بالانتخابات الرئاسية والتشريعية فى نوفمبر ٢٠٠٨ وتولى الرئيس باراك أوباما مقاليد الرئاسة فى يناير ٢٠٠٩.

وتفيد قراءة هذ الكتاب فى فهم طبيعة التغير الذى حدث بانتقال السلطة من جورج بوش إلى أوبا... وأبعاد هذا التغيير وحدوده الحقيقية بلا تهويل أو تهوين.

الناشر

الناشر: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع
مؤسسة الأهرام

توزيع الأهرام
الطباعة: مطابع الأهرام التجارية
قليوب / مصر

